

الأعمال الفكرية

مهرجان القراءة للجميع / مكتبة الأسرة ٢٠٠٢

د. لطف الله إمام صالح

التحولات المعاصرة

والكيان الأقتصادي المصري

إدارة القرار صنعاً واتخاذاً



الهيئة المصرية
المسماة للكتاب



التحولات المعاصرة

والكيان الاقصادى المصرى

(إدارة القرار صنعاً واتخاذاً)

التحولات المعاصرة

والكيان الاقصادى المصرى

(إدارة القرار صنعاً واتخاذاً)

إعداد

أ. د. لطف الله إمام صالح



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة الأعمال الفكرية)

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

التحولات المعاصرة

والكيان الاقتصادي المصري

(إدارة القرار صنعاً واتخاذاً)

إعداد: أ.د. لطف الله إمام صالح

الغلاف

والإشراف الفني:

الفنان : محمود الهندي

الإخراج الفني والتنفيذ:

صبرى عبدالواحد

المشرف العام :

د. سمير سرحان

على سبيل التقديم :

نعم استطاعت مكتبة الأسرة بإصداراتها عبر الأعوام الماضية أن تسد فراغا كان رهيباً فى المكتبة العربية وأن تزيد رقعة القراءة والقراء، بل حظيت بالتفاف وتلف جماهيرى على إصداراتها غير مسبوق على مستوى النشر فى العالم العربى أجمع، بل أعادت إلى الشارع الثقافى أسماء رواد فى مجالات الإبداع والمعرفة كادت أن تنسى وأطلعت شباب مصر على إبداعات عصر التنوير وما تلاه من روائع الإبداع والفكر والمعرفة الإنسانية المصرية والعربية على وجه الخصوص، ها هى تواصل إصداراتها للعام التاسع على التوالى فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية بالنشر الموسوعى بعد أن حققت فى العامين الماضيين إقبالا جماهيريا رائعا على الموسوعات التى أصدرتها. وتواصل إصدارها هذا العام إلى جانب الإصدارات الإبداعية والفكرية والدينية وغيرها من السلاسل المعروفة وحتى إبداعات شباب الأقاليم وجدت لها مكانا هذا العام فى «مكتبة الأسرة».. سوف يذكر شباب هذا الجيل هذا الفضل لصاحبه وراعيته السيدة العظيمة / سوزان مبارك..

د. سمير كسرطان

مقدمة

ثورة صناعية صامتة يدور رحاها، تترك فيها الآلة والطاقة الكثيفة (شاءت أم أبت) المجال لثورة المعلومات والمعلوماتية لتزيح العضل ودوره ليحل العقل إعمالاً وأعمالاً، أدواتها لاتجوب فقط، اليابسة إنتقالاً ولا تمخر في الماء محيطاتنا ويحاراً وأنهاراً ولا الجيلال إمتطاءً واعتلاءً وإنما تبرق في الفضاء بثاً وإتصالاً لتتحى جانباً ثقافة الإدارة الكمية للموارد لتكون المحاسبة بالإنجاز تكاليفاً وعوائداً ولتترك المستقبل واستشرافه ليكون محلاً تنموياً للقرار بالرصد وبالتحليل وبالإعداد وبالصنع ثم الجسارة بأخذه ومتابعة آثاره ربطاً بالحاضر أحياناً ومحاكاة للتغيرات والمتغيرات المستقبلية سبباً وأثراً أحياناً أخرى، والمؤشرات لم تعد هي المؤشرات والمعايير لم تعد تلك التي تعود عليها القرار ردحاً من الزمن، والقوى الفاعلة: فعلاً ورد فعل، حركة واتجاهاً لم تعد تلك التي ألفها القرار لدى إجرائه لحساباته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية... إلخ.

وقد تكيف القرار المصرى باستشراف تلك التحولات ممسكاً بمجاهيل المستقبل وتحولاتها درءاً لمخاطرها وتجنبياً للدولة وللمؤسسة والمشروع

وللأسرة ولل فرد عواقب تكاليفها وإن كان القبول بتضحيات الأجل القصير لانفلات منه وإن كان محسوبا ومزاحا تأثيراتها عمن يمكن أن تلحقه بأذاها بالحرص على البعد الاجتماعى للفئات ضعيفة المناعة اقتصاديا واجتماعيا .

ويحاول هذا الجهد البحثى التتقيب واستخراج وعرض جهد القرار المصرى فى درء مخاطر التحولات بدءا من رصدتها ومحاولة تحديد ملامحها إلى محاولة تبيان ماتم من إعادة بناء للكيان الاقتصادى المصرى من خلال إصلاح سياساته الكلية والقطاعية والجزئية، ثم دلف البحث إلى استعراض بعض ثمار ما أفرزته عمليات الإصلاح ترسيخا لدعائم الكيان الاقتصادى المصرى ثم انصرف الجهد البحثى لعرض رؤى القرار المصرى فى درء مخاطر تحولات الكوننة والعولة والكوكبية وذلك بعصرنة هذا الكيان تحديثا بالأخذ بمقتضيات المعلومات والمعلوماتية والمعرفة والتقنية تطبيقا لمجرياتها على المنظومة الكلية للكيان الاقتصادى المصرى ومنظوماته التحتية، واختتم البحث بعرض لأسلوب ورؤى وتوجهات ومناهج وأدوات القرار فى التصدى لبعض المشاكل فى إطارها وفى محيطها كعمالجات مخططة تتبع مسارات العمل والتعرف على مراحل مدخلات ومخرجاتا تحديدا لنقاط تلاقى البواعث وتوقيتاتها الزمنية وبتوفيقية متوازنة ومتميزة بين كافة الأطراف المشاركة فعلا ومصالحا تجنيبا للاغتراب وتقاديا للانفصال أو الانقصام القرارى دعما للدافعية بتعضيد قواها وعوامل الثقة فيها من خلال ثقافة أداء قرارى تستند إلى فهم وإدراك واستيعاب وتبين للحقائق تلافيا لأى ضعف أو أزمومة مولدة لاختناقات وذلك بالتعامل مع قوى المشاكل الصريحة والضمنية، المباشرة وغير المباشرة تحديدا وتحجيذا وعزلا وتمزيما لأثارها السلبية الوظيفية والأدائية والهيكلية والمضمونية دون ضبابية بل بشفافية وإفصاح عن كثافة المتغيرات المحلية

والإقليمية والدولية من حيث الحركة والتأثير والتعامل بشمولية فى المعالجة والتحكم فى التحول الإشكالى وفى التغير وفى التباين وفى الترتيب الوقائى أولا ثم العلاجى إن اقتضى الأمر باختراق سمك جدار عدم التأكد وتطبيق المنهج العلمى والرؤية التحليلية المتعمقة من خلال إدارة التحكم فى ضغط ومسار واتجاهات المشاكل سببا وأثرا تقاديا للاستهواء أو الرؤية الفردية أو الإرتجالية والعشوائية وانفعالات اللحظة حيث إستراتيجية المسار محددة سلفا ودعم قوى الاستقرار متفق عليها وجزر الأمان القرارى محددة رواسيها بسيناريوهاها العلمية والعقلانية والرشادة فى مواجهة مخاطر تحولات العملة والعالمية والكوكبية والكونتة دون انفعال عاطفى أو توتر قرارى أو قلق أو خوف من مجاهيلها المعتكف على رصدتها واستشرافها آلية القرار المصرى الذي تديره أسدا لمصر حماية لصفو مائها وعليل هوائها وعطر أزهارها اليانعة الباسقة لتكون مصر دائما تاج العليا ودرة في جبين الدهر مكانا ومكينا ومكانة.

المؤلف

أستاذ دكتور/ لطف الله إمام صالح

نوفمبر ٢٠٠٢

القسم الأول

أهم تحولات العولة
(الكوكبية ـ الكوننة)

أهم تحولات العولمة (الكوكبية. الكونية)

(أولا) ضيق الفجوة الزمنية بين الإكتشاف العلمى وتطبيقه صناعيا؛

منذ منتصف السبعينات أصابت العالم عواصف التغيير والتغير فأحدثت ثورات فى المعلوماتية وفى إحلال الموارد وفى البيولوجيا، وها هى تضيق الفجوة الزمنية بين الإكتشاف العلمى والتطبيق الصناعى .. فبعد أن كانت تلك الفجوة تصل إلى ٦٥ عاما خلال القرن التاسع عشر أصبحت عامان فقط ومتى !!! فى بداية بدايات النصف الثانى من القرن العشرين فماذا عليه الحال الآن وأن غدا لناظره قريب. انظر الجدول رقم (١).

(ثانيا) الانتقال من التقنى الآلى إلى التقنى الرقمى :

فى المعلوماتية اللغة جديدة والحاسبات كل لحظة المستحدث منها جاهز وأدوات الاتصال ووسائله ووسائطه اللحاق بجديدها ضرب من ضروب اللهث وراء الإشرافات التى تكاد بالكاد أن تلاحقها سلوكيات الاتصال أمام ما يسقط من معارف إلى ساكنى الأرض والبحر والجو مما حول العالم إلى قرية إتصالية فى التو واللحظة

يرى ويسمع ويعلم ويعيش ساكنى الكوكب الأحداث والأحداث أيا كان موقعها أو وقائعها أو نوعها أو نمطها ولا تدرى نفس ما الجديد غدا فى المجال المعلوماتى إذا كانت التكنولوجيا الرقمية Digital قد حلت بالفعل محل التكنولوجيا الآلي والتكنولوجيا الكمية قادمة لامحالة.

وتلعب التقنيات الرقمية الدور الكبير فى التغيير لما يتفرع عنها من قيم ومن مفاهيم جديدة من شأنها أن تعيد صياغة معانى التقدم والتخلف وعلاقة الفرد بذاته وبالمجتمع المحلى المحيط به كذلك علاقة المجتمعات المحلية بالمجتمعات الأخرى ومعنى العمل ومفهوم التغيير ودور الدولة وأدوات الحرب ومعنى السوق والإعلام بل ومفهوم القيود والحدود وكلاهما فى توار.

جدول رقم (١)

تضاليل الفجوة الزمنية بين الاكتشاف العلمى والتطبيق التكنولوجى فى الصناعة من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين

الاكتشاف العلمى	عام الاكتشاف	عام التطبيق فى الصناعة للاكتشاف	الفجوة الزمنية بين الاكتشاف العلمى والتطبيق التكنولوجى
١ - الموتور الكهربائى	١٨٢١	١٨٨٦	٦٥ عام
٢ - خرطوم الفاكهيم تكنولوجيا	١٨٨٢	١٩٢٢	٣٢ عام
تفريغ الهواء Vacuum Tube	١٨٨٧	١٩٢٢	٣٥ عام
٣ - الراديو	١٨٩٥	١٩١٣	١٨ عام
٤ - أشعة	١٩٣٢	١٩٤٢	١٠ سنوات
٥ - المفاعل الذري	١٩٣٥	١٩٤٠	٥ سنوات
٦ - الترانزيستور	١٩٤٨	١٩٥١	٣ سنوات
٨ - الخلية الشمسية	١٩٥٣	١٩٥٥	٢ عامين
٩ - الألياف الصناعية	١٩٥٠	١٩٥٨	٨ سنوات
Synthetic Resins			

المصدر: د. عوض مختار هلويدة، "الابتكار"، الأهرام الاقتصادية، الملحق الموزع مجاناً مع عدد ١٠ مارس ١٩٩٧، ص ١.

فالتكنولوجيا الرقمية ستصنع مفاهيم جديدة لكل مناحى الحياة وأن محاولة إحداث تغييرات اقتصادية جذرية لايمكن إتباعها إلا إذا كان مدعوما وقائما على تغييرات جذرية فى نظم الاتصالات ولاسيما فى حالة الاقتصاديات الصاعدة الواعدة كمصر.

(ثالثا) المشاركة فى الملفات وفى المعلومات وفى المعلوماتية :

فالمشاركة فى الملفات والمشاركة فى المعلومات والمشاركة فى المعلوماتية من خلال تقنيات الاتصال بين مجاميع المعارف ومن تطبيقات متصلة بها من خلال المشاركة الاتصالية وإعادة تدوير المعلومات وإعادة تدوير البرامج المرتبطة بها لإجراء التحليل ولتقنيات الإدراك والاستيعاب والتمثل واعداد وصناعة واتخاذ وتنفيذ القرار بالمشاركة والاستنباط واستخراج النتائج لإعادة تدويرها بين الأطراف المنضوية فى هذه المشاركة كلها تخصيص للإبداع والتميز كجوهر للتنافسية بما يحدوها من تدفق للمعلومات والقدرة على سرعة الاتصال مع الآخرين فى مجتمع معلوم شبكى الروابط (مجتمع مشبك Networked Society) يتواصل بين عناصره عبر موجات الأثير التى لاتحدوها قيود أو عوائق فأصبح أعضاء الشبكة الدولية للمعلومات ٥٧ مليون فرد فى غضون عام ١٩٩٧ بعد أن كانوا لايتجاوزون المليون فرد فى مطلع التسعينات.

(رابعا) الاتصال بديلا عن الانتقال :

وقد أذاب مفهوم المشاركة الاتصالية تجمد الأسواق عند حدود الدولة وأصبحت السوق تشمل العالم كله ودوران رأس المال رحاء

لايتوقف، فتحويل الأموال من سوق لأخرى أصبح يتم بضغطة واحدة على لوحة المفاتيح مما خلق مفاهيم جديدة للاستثمار الذى لم يصبح محليا ولا إقليميا ولا دوليا وإنما أصبح كوكبيا، كونيا فى حى العولة وأتونها.

(خامسا) التبادل عن بعد : (Telematics)

وعن تكنولوجيا "المعلومات والتبادل عن بعد"، تعتبر ثورة المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها التى تشمل جميع المجالات فى حياتنا المعاصرة مرحلة فاصلة فى تاريخ تطور البشرية وذلك فيما يتعلق بمفهوم الوسيط والذى يلعب الدور المحورى فى كافة أشكال التبادل الصناعى والزراعى والتجارى منذ نشوء المجتمعات حتى الآن، فقد صاحب تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عن بعد (التي يطلق عليها: "التليماتكس Telematics ") ظهور أشكال جديدة ذات أداء مختلف لهذه الوسائط تتباين فى أشكالها وأساليبها التقليدية قبل هذه المرحلة وذلك على الرغم من استمرار الوظيفة التى تؤديها هذه الوسائط فى أشكالها الجديدة وهى إتمام عمليات التبادل السلمى والخدمى من خلال عمليات التبادل المعلوماتى.

وفى ظل التكنولوجيا الجديدة أصبح من غير الضرورى أن يتم التبادل عن طريق وجود أشخاص التبادل، بل يمكن أن يتم دون أن يلتقون أو يعرف كل منهما الآخر، وذلك عن طريق الأنظمة الألكترونية الرقمية والتى أصبحت هى الوسيط الجديد الذى يقوم بعملية التبادل الآن ليس بين الأفراد الطبيعيين فحسب ولكن بين

الأشخاص الاعتبارية من شركات ومن مؤسسات وأيضا بين الدول.. حيث يتم تبادل المعلومات المتعلقة بالصفقات التجارية ويتم إنجازها بدون الالتقاء المباشر بين طرفي التعامل ويطلق على هذا النمط من التبادل: "التجارة عن بعد Teletrade" وشملت هذه الأنظمة جميع المجالات فأصبح هناك: "التدريب عن بعد Tele-training" و"العمل عن بعد Teleworking"، و"الطب عن بعد Tele-medicin". و"التعلم عن بعد Learn Distance" وشملت هذه الأنظمة كذلك مجال البحث العلمى فيما يعرف "بالبحث عن بعد Teleresearch" حيث يمكن اشتراك عدة مراكز للبحوث بعيدة عن بعضها البعض وفي دول مختلفة فى إيجاد حلول للمشاكل العلمية وأيضا ظهور ما يسمى "تنفيذ المشروعات عن بعد Teleproject" من خلال "الادارة عن بعد Telemanagement".

(سادسا) الحرب عن بعد :

وفى مجال الحرب هناك الحرب عن بعد كما ظهرت فى حرب الخليج الثانية حيث قامت الصواريخ الذكية بتدمير أجهزة الرادار وأنظمة المعلومات ومراكز القيادة لدى الخصم، وانعدمت الحاجة إلى التحام الجيوش ببعضها البعض أو تحريك عدد كبير منها بين أراضى أطراف المعارك.

كما أن السيطرة على الخصم بتقنيات الاتصال بشل أجهزة معلوماته ونظم الاتصال لديه ستكون الفيصل فى حسم المعارك حيث يلعب معدل تدفق البيانات (عن أحوال المعركة وتحركات

الجند وارسال وتلقى الأوامر) دورا حاسما فى الأمر كما تؤكدھا المقارنة المتضمنة بالجدول رقم (٢).

(سابعاً) تواصل أجيال تقنيات التبادل عن بعد :

ويجب الأخذ فى الاعتبار أن تقنيات "التبادل عن بعد Telematics" ليست منفصلة عن التقنيات الأخرى التى سبقتها خلال عقد السبعينات وهى تقنية "الأتوماتية" والتى كان من نتائجها إحلال الروبوت (الإنسان الآلى) محل العنصر البشرى كوسيط فى الإنتاج الصناعى.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ عصر الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر فإن هناك تطورا مستمرا فيما يتعلق بأشكال وسائط الاتصال عن بعد وزيادة قدرتها على الأداء، وليس منفصلا عن هذا إختراع "التليفون Telephone" (التحدث عن بعد)، و"التليجراف Telegraph" (المراسلة عن بعد) و"التليفاكس Telefax" ثم "التلفزيون Television" (رؤية ونقل الصور عن بعد).

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الاستغناء عن المعلم وعن المدرسة كوسيط فى نظام التعليم عن بعد يعود إلى عام ١٨٣٦ عندما استجابت جامعة لندن لعمل مناهج للتعليم الذاتى للإنجليز المقيمين بالهند وذلك عن طريق المراسلة.

وكما يبدو فإن "التبادل عن بعد" لا يعدو أن يكون مرحلة متقدمة من مراحل التطور التكنولوجى الممتدة على مدى أكثر من قرن من الزمان منذ اختراع التليفون وغيره من أجهزة الاتصال سوف يتلوها حتما مراحل أخرى ينتج عنها أدوات اتصالية أخرى.

جدول رقم (٢)

وسائل الاتصال وتطور معدلات تدفق البيانات أثناء الحروب

وسيلة الاتصال	معدل تدفق البيانات	الحرب
التلغراف	٣٠ كلمة/ دقيقة	١. الحربين الأهلية الأمريكية (عام ١٨٦٥) والعالمية الأولى (عام ١٩١٥).
التلغراف	٦٦ كلمة/ دقيقة	٢. الحرب العالمية الثانية (عام ١٩٤٥).
الحاسب الآلى	١٩٢ ألف كلمة/ دقيقة	٣. حرب الخليج (عام ١٩٩١).
الحاسب الآلى	١,٥ تريليون كلمة/ دقيقة	٤. حرب المستقبل (ما بعد عام ٢٠١٥).

المصدر:

د. حسن أبو طالب، "المشروع الوطنى: تقنيات الاتصال و نظرة إلى المستقبل"، قضايا استراتيجية، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، جريدة الأهرام، ١٤ إبريل ١٩٩٧.

(ثامنا) الثورة البيولوجية والخلايا الجينية والتطويع الوراثى:

احتلت البيولوجيا العصر حيث لم تقتصر ثورتها على مراقبة وظائف المخ بل تعدتها إلى الوقوف على كل ما هو أمر وراثى فالأحماض والأنزيمات والألكترولنيات وأشكال الاتصال وزراعة أجزاء الجسم من قلب وينكرياس إلى كلى وكبد وتدارك الأمراض والحفاظ على الجينات آدمية فى بنوك والتعرف على الشفرة الوراثية لكل خلية من ناحية تكوينها وهدفها واستجابتها كلها شفرات أسرارها ما أصبحت أسرار.

وقد أعلن عن نجاح عالم الوراثة اليابانى "أساواشييدا" ومساعدوه فى الحصول على فئران تحمل كروموسومات بشرية كاملة، ينتظم بكل منها مايقرب من الألف جين، بعد أن كانت عمليات نقل الجينات من البشر إلى الحيوانات، لإنتاج حيوانات مؤلفة وراثيا Recombinant توصف بأنها عبرجينية Transgenic، لا تتضمن أكثر من جين أو جينين على الأغلب.

لقد جاء هذا الحدث الهام قبل أن يهدأ الغبار الذى أثارته "دوللى" النعجة التى استنسخها يان ويلموت ومساعدوه فى اسكتلندا من خلية ضرع نعجة بالغة، والجدير بالذكر أن غبار "دوللى" (التي كشف الغطاء عن ميلادها فى نهاية فبراير ١٩٩٧)، قد غطى كثيرا على إنجازات هامة تم الإعلان عنها بين التاريخين ومنها على سبيل المثال إجراء تجارب أخرى لاستنساخ أبقار مذبوحة من خلايا أخرى غير الضرع، كالمبيض (النمسا) وكمحاوله القيام بالتوالد العذرى الذى يتم فيه الاستغناء تماما عن دور الذكر فى الحيوانات الراقية (اليابان) وتكوين كروموسوم إصطناعى به مقاطع من جينات بشرية ونجاح انقسامه فى الخلايا السرطانية المزروعة من جينات بشرية ونجاح انقسامه فى الخلايا السرطانية المزروعة بالمعمل (أمريكا) وبدء استخدام الخميرة التى تم الانتهاء من تحليل البرنامج الوراثة الكامل لها حيث وجد أنه يحتوى على ستة آلاف جين كدليل وراثى يساعد فى التعامل مع البرنامج الوراثة البشرى (المقرر الانتهاء من التعرف عليه عام ٢٠٠٥) وذلك بتشكيل ستة آلاف سلالة يغيب فى كل منها عمل جين واحد من

جينات البرنامج للتعرف على دوره فى تكوين هذا الكائن وصيد الخلية (أمريكا) وتجارب تغليف كرات الدم بمادة بولى إيثيلين جليكول، بما قد يسمع بنقل الدم من أى فرد إلى فرد آخر، مع تلافى رد الفعل المناعى (أمريكا) (١) .

وهذه الأمثلة تؤكد فعلا أننا نعيش عصر المعلومات البيواوجية (أى الوراثة) الذى سيضع بصمته بشدة على نوعية الحياة فى القرن القادم.

والفئران المؤنسنة Humanised انتى سميت كذلك لأنها تحتوى على جينات بشرية بمناسبة ما أعلن فى اليابان عن ظهور ما يحتوى منها على عدد كبير جدا من الجينات وليس جينا أو جينين فقط حيث قدمت أمريكا وغيرها الحيوانات المؤلفة وراثيا بعدد قليل جدا من الجينات (٢).

إن اليابانيين قد أنتجوا فأرهم المدهش بدمج خلايا أجنة الفئران مع خلايا الجلد البشرية واحتفظوا بالخلايا الجينية المحتوية على الكروموسومين رقمى ٢٢،١٤ البشرين لاحتوائهما على الجينات المنتجة للأجسام المضادة، ويخلط هذه الخلايا المعلمة مع أجنة فئران مبكرة وزرعها فى الرحم ولدت الفئران التى تحمل الكروموسومات فى خلاياها والأهم من ذلك أن هذه الجينات الموجودة قد عبرت عن نفسها فى أجزاء جسم الفئران ودماغها، والأكثر أهمية وخطورة أنها انتقلت بشكل طبيعى إلى الأجيال

(١)، (٢) د. أحمد شوقي، جريدة الاهرام اليومية، عدد ١٠/٦/١٩٩٧، ص ١٠.

التالية، ورغم أن خلط خلايا أجنة الفئران المختلطة وراثيا قد تم من سنوات عديدة، وأنتج فئران موزايك المبقعة (بخلط خلايا جينية لفئران سوداء مع بيضاء مثلا) إلا أن الخلايا هنا كانت تحمل جرعة كبيرة من الجينات البشرية^(١).

(تاسعا) الاستعمار الجيني لدول العالم الثالث :

أما عن الأصول الوراثية للمحاصيل الزراعية الرئيسية فالمتبقى من أعشابها البرية يمثل ثروة قومية بالغة الأهمية، الأمر الذي يدعو إلى إنشاء بنك للجينات النباتية والحيوانية في مصر حيث أن بعض علماء التنوع الأحيائي على مستوى العالم يتوقعون أن يكون القرن الحادى والعشرون هو قرن الاستعمار الجيني لدول العالم الثالث^(٢).

(عاشرًا) إحلال التخليقي محل الطبيعى من مواد :

وهي المواد فالإحلال للتخليقي محل الطبيعى منها فحدث ولا حرج فالتحمل والضغط والإجهاد والشد والصلابة والمرونة مفاهيم اندثرت تلك التى ظلت قرونا ثوابت علمية، فالكربون يمكن أن يحول الآن إلى ماس والماس يحول إلى كربون إذ يكفى إعادة ترتيب البلورات إحداها فيتم الحصول فورا على الأخرى، وكذا الإجهاد

(١) د.أحمد شوقي، جريدة الاهرام اليومية، عدد ١٠/٦/١٩٩٧، ص ١٠.

(٢) محمد البرغوثى، تحقيق صحفى عنوانه: "بنك جينات فى مواجهة الجات، ثروات مصر من الأصول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للاندثار" جريدة الاهرام اليومية عدد ١٩/٦/١٩٩٧، ص ٣.

والموصلية يمكن إعادة النظر في أمرهما من خلال إعادة صنف الألكترونيات.

(حادى عشر) تصغير الأشياء وطباعتها ونسخها واستنساخها؛

إن التحديات الحقيقية للثورات آنفة الذكر إنما تكمن فى أنها ثورات معارف صغرت الأشياء وانتقلت بالأشياء من صناعتها إلى طباعتها أو نسخها حضرا أو استنساخا وبشكل مصغر بدلا من تركيبها. وهذا التغيير العلمى ترتب عليه فرز للمعارف والمفاهيم بعثرة ودمجها مع لرح جانبى للكثير منها وتغيير فى المفاهيم المؤسسية من تصغير لحجمها وتناثر لشأنها فى المسافات إذ أن كلمة الصناعة التى كانت مرادفتها تعنى الأسوار والمباني والمستعمرات أصبحت الآن جزئيات ضئيلة مبعثرة تدار من على بعد وكيف لا " والريموت " جاهز وحاضر ومتاح ومباح.

(ثانى عشر) الفكر المبدع أولى بالحماية؛

وانتهى عصر الطلب يخلق العرض وأن عقلية الإنسان تقاس بالذكاء أو أن الأحجام الكبيرة لها السيادة وانتهى عصر التخصص وتقسيم العمل وانقلبت معايير تقويم الكفاءة تواريا لتحل محلها معايير تقويمية أخرى، فخفض التكاليف والوفورات المادية والزمنية هيات أن يكون لها بقاء كمييار ترشيدي لاستخدام الموارد، فالميزة النسبية أخلت المكان للميزة التنافسية ومعدلات تسارعها حتى التخطيط السلى والخدمى التقليدى توارى ليحل محله التخطيط لإتاحة فرص المبادرات بالقدرة على توقع ما سيطرح من نتاج الإبداع

والابتكار بالسوق مصحوبا بإفراز وإبراز الجودة، وقدرته على تخزين واسترجاع المعلومات والمعارف والإبداعات وهي المفاهيم القرية لمفهوم الميزة التنافسية التي حلت بلا رجعة محل الميزة النسبية.

كل هذه الثورات والتغيرات منذ منتصف السبعينات دعمت الاتجاه نحو العالمية في الاقتصاد الدولي بجعل اقتصاديات الدول سوقا واحدة مفتوحة على بعضه البعض من حيث التأثير والتأثر مما حتم العولمة بالاندماج في الاقتصاد العالمى مع فرض القيود والالتزامات فيما يخص حماية الحقوق الفكرية وبراءات الاختراع وإزالة القيود والحواجز الجمركية من أمام السلع والخدمات لأنها لم تصبح الأولى بالحماية فضمنان تصريفها وافر كما أن الجديد منها كل يوم فات.

فأضحى الأولى حماية الفكر المبدع والإبداعات الفكرية (التي أتت بهذه السلع والخدمات كنتاج للثورة في مجالات الاتصال والمعلوماتية والتخليقية والبيولوجية) كبديل عن حماية السلع والخدمات نفسها ومن هنا أضحت حماية الحقوق الفكرية وبراءات الاختراع أولى من حماية ما يتولد عنها من منتجات سلعية وخدمية.

(ثالث عشر) العالم قرية واحدة معلوماتيا واتصاليا واستثماريا:

والعولمة أو الكوكبية الاجتماعية والثقافية والفكرية والإبداعية والاقتصادية والسياسية (بفضل الثورات السابق الإشارة إليها) أعادت تشكيل جغرافية وطبوغرافية العالم فأصبح قرية واحدة

إنسانيًا ومعلوماتيًا واستعماريًا. كما فرضت معايير جديدة لترتيب الدول بالإبقاء والاستبعاد بل والاستبعاد فيكفي السيطرة إبداعيًا وفكريًا من دول على دول ولا حاجة لسيطرة على أرض أو تحريك جيوش فاستبعاد واستعمار البعض، للبعض يمكن (بفضل الثورات المذكورة) أن يتم من على بعد Teleimperialism ودونما احتلال للأرض وإنما أصبح الإبداع المعلوماتي وإبداع الإحلال التخليقي والإبداع البيولوجي هي وسائل وأدوات السيطرة على إرادة وفعل الآخرين.

فإذا كانت تداعيات الثورة المعرفية قد أدت إلى ما أدت إليه. حتى الآن من إسقاط المفاهيم والمضامين ولأدوات ومناهج ولرؤى ولتوجهات فماذا يخبر المستقبل لنا ونحن نلقى بتحيزات الترحيب بقرن جديد دق بالفعل أجراس حياتنا ودلف إليها واقتحمها ونحن بعد مستعدون.

(رابع عشر) تعدى الجنسيات بعد تعدد الجنسيات أعمالاً^(١):

بدأ القرن العشرون وهناك فاعل وحيد على الساحة المجتمعية، وهو الدولة ذات السيادة، وانتهى القرن العشرون وهناك عدد من الفاعلين مجتمعياً إلى جانب الدولة، أن القرن العشرين ينتهي بالتشكيك في المفهوم التقليدي للدولة واهتزاز أبعاد الشأن

(١) أماني فتيل، "المنظمات والشبكات الدولية الغير حكومية: فاعل جديد" جريدة الأهرام بعدما المؤرخ ١٩٩٩/٨/٨ ص ٩.

الداخليّ الذي تحول في الكثير من دول العالم لى يصبح "شأنًا عالميًا" لقد انهارت المواصل التقليدية بين الشأن الداخلي والعالمي خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والحريات والتوانين التي ترتبط بها والأقليات.

أن نهاية القرن العشرين تشهد فاعلين دوليين، جديدين على الساحة، فهناك دور متعاظم للمؤسسات العالمية الاقتصادية والنقدية والتي تتدخل لتشكيل وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في كثير من دول العالم. وهناك دور آخر متعاظم للشركات متعددة الجنسية Multinational والتي أصبحت بفعل توظيف نتائج ثورة الالكترونيات شركات متعددة الجنسية Transnational حيث شهدت الساحة الدولية اندماج الشركات معا، وتقلص الفاعلين الاقتصاديين المحليين، وحيث يقدر الخبراء أن هناك ما لا يزيد على ١٥ شبكة عالمية مندمجة، يمثل أصحابها السادة الفعليين للعالم الجديد، وهو عالم العولة. إلى جانب هؤلاء الفاعلين الجدد، وفي مقابل الشركات الاقتصادية متعددة الجنسية، برزت الشبكات والمنظمات الدولية غير الحكومية لتعكس تحالفات قوى المجتمع المدني.

في هذا الإطار يثار العديد من علامات الاستفهام التي تحتاج إلى النقاش والدراسة المتعمقة، ولعل من أهم علامات الاستفهام ما يتعلق بطبيعة المنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية، ومدى فاعليتها.... ما الأطراف التنظيمية لها؟ ما علاقتها بالعولة؟ هل هي فاعل مستقل أم تابع وما مجالات تحركها؟ والمنظمات والشبكات

الدولية غير الحكومية (او متعددة الجنسية) فهي تجمع بدءا من المنظمات التطوعية الإرادية واحيانا ما تضم أفرادا (غير هادفة للربح، مستقلة ذاتيا عن الحكومات، تتبنى أهدافا إنسانية لها سمة عالمية، تعمل وتنشط في عدد متنوع من دول العالم) وهذه المنظمات لها مجلس أمناء يمثل أقاليم العالم، وينتمى إليها أعضاء من مختلف أنحاء العالم، وهكذا فإن تخطى الحدود التقليدية لدولة ما او إقليم ما والإدارة والعضوية متعددة الجنسية، والعملية، والإنسانية في النشاط هي سمات او معايير تميز المنظمات الدولية غير الحكومية، إن هذا الفاعل الجديد يتجاوز الأيديولوجيات، ويأخذ بالتنوع ويقرر التعددية كملح رئيسي، وهو فاعل غالبا ما يتبنى قضايا تمكين المجتمع المدني ويأخذ بالنظرة الكلية وبمفهوم التشبيك والمشاركة.

القسم الثاني

مخاطر تحولات العولمة
(الكوكبية . الكونية)

مخاطر تحولات العولمة (الكوكبية . الكونية)

(أولا) الانكشاف المعلوماتي :

إن تقنيات التبادل في المجالات المختلفة تهدف إلى تجاوز حدود الزمان والمكان المرتبطين بالوسيط الشخصي السائد في نمط التبادل التقليدي كما عرف في الماضي وبذلك يمكن أن نطلق على هذه التقنيات إجمالاً اسم أنظمة "التبادل عن بعد" Teleexchange .

وتكنولوجيا الاتصال المستقبلي ستثير مخاطر جديدة أخطرها : "الانكشاف المعلوماتي" بما يعنيه من انهيار للدولة إذا ما أصيب جهازها الاتصالي المعلوماتي المنظم لحياتها بعطب سواء عن عمد أو عن سوء إستخدام، كما أن التبادل التجاري عن بعد يثير العديد من المخاطر بين المتعاملين بنظمه حيث لم يستطع التشريع الدولي أن يجارى حتى الآن ما ينبت من جرائم غش أو احتيال أو تدليس لصعوبات الإثبات الجنائي على مستوى التبادل الاتصالي وما يحدوها من وسائط إتصال معلوماتية .

(ثانيا) أخلاقيات الممارسات البيولوجية :

والاهتمام بقضايا التطويع الوراثى هنا يعنى التقييم النقدى بجوانبه العلمية والعملية والأخلاقية، ف بجانب إمكانية دراسة دور الوراثة فى تكوين تشوهات الأجنة والأمراض الوراثية هنالك فرصة لإنتاج الأجسام المضادة والفاكسينات، والاستخدام فى علاج السرطان وأمراض المناعة إلا أن المناقشة يجب أن تمتد إلى ما يسمى بحروب الجينات وأحقية الشركات فى احتكار الفوائد المرجوة من التطبيقات الطبية الناجحة فى هذه المجالات.

وهناك أيضا الجوانب الأخلاقية الخاصة بحدود الخلط بين الأجناس فإلى أى مدى يمكن أنسنة الفئران؟ اذ يمتد النقاش ليتجاوز حدود حقوق الإنسان إلى حقوق الحيوان من حيث أن الفأر والإنسان يتشابهان وراثيا بنسبة ٨٠% بينما تزيد النسبة فى الشمبانزى إلى ما يزيد عن ٩٨%، ومع ذلك يبقى الإنسان إنسانا والفأر فأرا ... إلخ فما هى الآثار البعيدة لهذا الخلط إذا تم بطريقة غير محسوبة ؟

إن التقييم النقدى يستدعى التمسك بحصر الاستخدام فى الأهداف التطبيقية الواضحة، التى تقرها القواعد المنظمة للعمل فى هذا المجال الخاص بالتطويع الوراثى Genetic Manipulation للكائنات، سواء عن طريق الهندسة الوراثية أو غيرها، وهذا ما تم بالنسبة للاستنساخ فى القواعد المنظمة التى أقرتها الدول الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اتفق على رفض استنساخ الإنسان، وقصر البحوث على الأجنة المبكرة دون زراعتها

فى الأرحام يهدف دراسة الأمراض الوراثية وغيرها، ومن ثم فإن التقييم يعنى التوظيف السليم لمنجزات العلم باعتباره خطوة على الطريق تستلزم التجويد والتحسين والتوجيه لصالح الإنسان^(١).

إن شركات الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجيا فى أمريكا وأوروبا واليابان، قد تمكنت - بواسطة حكومات بلادها - من أن تضع ما توصلت إليه فى مجال الأصول الوراثية والنباتية والحيوانية فى دول العالم الثالث ضمن حقوق الملكية الفكرية التى تحميها إتفاقية الجات وهو الأمر الذى يعنى أننا فى مصر سنفاجأ بعد أقل من ثماني سنوات بإجراءات دولية صارمة تمنعنا من استخدام التقاوى والبذور والمبيدات فى الزراعة، أو من استخدام الأعشاب فى صناعة الدواء، إلا بعد موافقة الشركات الأجنبية التى تحتكر ملكيتها بموجب براءات إختراع، حتى لو كانت النباتات الحقلية أو البرية ذات أصل مصرى^(٢).

(ثالثا) إستثارة الوعي الهجنى والتنوع البيولوجى للمحاصيل الزراعية الرئيسية:

فى نهاية الستينات من هذا القرن أعلن المركز الدولى لتحسين الذرة والقمح بالمكسيك عن أن فريقا بحثيا يقوده العالم الزراعى الأمريكى "نورمان بورلوج" توصل إلى استنباط صنف جديد من

(١) د.أحمد شوقي، جريدة الأهرام اليومية، عدد ١٠/٦/١٩٩٧، ص ١٠.

(٢) محمد البرغوثى، تحقيق صحفى عنوانه: "بنك جينات فى مواجهة الجات، ثروات مصر من الأصول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للاندثار" جريدة الاهرام اليومية عدد ١٩/٦/١٩٩٧، ص ٢.

القمح يعطى أكثر من ٣٠ أردب قمح فى الفدان، فسارعت ٢١ دولة من العالم الثالث إلى استيراد الهجن المكسيكية وزراعتها، وقد أعطى الفدان ٢٤ أردبا فى العام الأول، الأمر الذى أدى إلى إقبال الفلاحين جميعا على زراعته فى العام الثانى، لأن إنتاج الأصناف المحلية آنذاك كان يتراوح بين ٨-٩ أردب للفدان، وبعد ثلاث سنوات تقريبا حدثت المفاجأة إذ انخفض إنتاج القمح المكسيكى تدريجيا حتى وصل إلى ٢ أردب للفدان، ثم تسبب فى وجود مرض صدا القمح، وبدلا من الاستغناء عن زراعة الهجن المستوردة أدخلت تلك الشركات متعددة الجنسية هذه البلاد فى دائرة إستيراد هجن أخرى عالية الإنتاج، واستيراد مبيدات لمقاومة الصدا^(١).

وفى الوقت الذى حصل (بورلوج) على جائزة نوبل للسلام كانت دول العالم الثالث التى اعتمدت على زراعة أصنافه تفقد تدريجيا سلالات القمح الخاصة بها، لأن الوعى الزراعى آنذاك لم يكن مؤهلا للتفكير فى ضرورة حفظ السلالات الوطنية فى "بنوك جينات" فيما كان علماء تربية النباتات الأجانب يدهسون حقول وصحارى منطقة الشرق الأوسط طولا وعرضا بوصفها مهد الحضارة الزراعية ومركز التنوع البيولوجى لغالبية المحاصيل المهمة فى العالم كله. والمؤكد أن هؤلاء العلماء لم يتركوا نباتا حقليا أو عشبا برياً إلا وحملوه معهم إلى بلادهم، حيث تم حفظه فى بنوك جينات شركات الهندسة الوراثية بالدول الصناعية الكبرى^(٢).

(١)، (٢) محمد البرغوثى، تحقيق صحفى عنوانه: "بنك جينات فى مواجهة الجات، ثروات مصر من الأصول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للانقراض" جريدة الاهرام اليومية عدد ١٩٩٧/٦/١٩، ص ٣.

وتتضمن إسرائيل الآن أكبر بنك جينات نباتية في منطقة الشرق الأوسط يضم حوالى ٢٥ ألف عينة نباتية، تليها إيران التى يضم بنكها ٢٠ ألف عينة من الحبوب والفواكه والخضراوات والبقوليات... وتأتى تركيا فى المرتبة الثالثة حيث يضم بنكها ١٢ ألف عينة... ولكن كل الأصول الوراثية النباتية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط توجد بينوك العالم الصناعى المتقدم^(١).

(رابعا) اثبات الحقوق فى الأصول الوراثية النباتية فى ظل ما تكفله اتفاقية الجات :

فى يونيو ١٩٩٤ عقدت منظمة حماية البيئة بالأمم المتحدة مؤتمرا بنىروبي، كان من توصياته المهمة ضرورة إيجاد آلية دولية لحماية حقوق فلاح العالم الثالث فى أصوله النباتية ولكنها كغيرها من التوصيات التى ترددت فى مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل عام ١٩٩٢ تظل فقط تحتفظ بجدارتها الأدبية والأخلاقية دون أن تتمكن من امتلاك آلية سياسية تضعها فى حيز التطبيق.

وفى مؤتمر علمى عقد فى ألمانيا فى عام ١٩٩٧ كانت الاصول الوراثية للنباتات وكيفية الحفاظ عليها هى أهم محاور المؤتمر فقد حدث خلاف شديد بين علماء دول العالم الثالث وعلماء اوربوا وامريكا، عندما اثبرت قضية حقوق فلاح دول العالم الثالث فى

(١) محمد البرغوثى، تحقيق صحفى عنوانه: "بنك جينات فى مواجهة الجات، ثروات مصر من الاصول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للانقراض" جريدة الامرام اليومية عدد ١٩٩٧/٦/٣، ص ٣.

أصوله النباتية، وقد استند علماء الدول المتقدمة الى ضرورة تقديم مستندات ملكية النبات المتنازع عليه وخصوصا في ظل حماية حقوق الملكية الفكرية التى تكفلها إتفاقية الجات^(١).

ويشهد العالم منذ سنوات ثورة حقيقية فى الاعتماد على الأعشاب فى الصناعات الصيدلانية، وقد واكبت أولى مراحل هذه الثورة عمليات تسابق إلى صحارى دول العالم الثالث وخصوصا فى أفريقيا وآسيا. الأمر الذى ينبغى معه البحث عن آلية قانونية لإثبات الحقوق فى الأصول الوراثية النباتية^(٢).

وقرابة عام ١٩٩٧ إنتهى مركز الهندسة الوراثية بزراعة عين شمس من وضع تصور شامل لإنشاء "بنك جينات نباتية وحيوانية وحشرات وكائنات دقيقة" وذلك فى إطار مشروع التنوع البيولوجى الذى أعده جهاز شئون البيئة المصرى (إعمالا لأحد نصوص اتفاقية ريو دى جانيرو- قمة الأرض- عام ١٩٩٢ لحصر موارد مصر الوراثية من الكائنات الحية)^(٣).

(خامسا) مخاطر عولة الاقتصاد المصرى^(٤)؛

لاشك فى ان خيار عولة الاقتصاد المصرى ينطوى على مخاطرة، ومن ثم يتوجب ان تكون محسوبة، والامر ان هذا الخيار

(١)، (٢)، (٣) محمد البرغوثى، تحقيق صحفى عنوانه: "بنك جينات فى مواجهة الجات، ثروات مصر من الأصول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للانقراض" جريدة الاهرام اليومية عدد ١٩/٦/١٩٩٧، ص ٣.

(٤) د. طه عبد العليم ، "شروط الاستفادة من فرص العولة " ، جريدة الاهرام اليومية، ١٦/ ٨/٢٠٠٠، ص ٢٥.

يجعل التأثيرات الخارجية (الاقتصادية وغير الاقتصادية) محددة الى مدى بعيد لمعدلات الاستثمار والنمو الاقتصادى، ومستويات التشغيل والبطالة والدخل والرفاهة، واسعار صرف العملة الوطنية وحالة ميزان المدفوعات، وانتعاش او ركود الاسواق... الخ فى الاقتصاد المصرى شأنه كغيره من الاقتصادات التى تأخذ بهذا الخيار، وتكون هذه المخاطرة محسوبة بقدر ما تتبنى مصر تلك السياسات الهادفة الى تعظيم قدراتها التنافسية فى اقتصاد مفتوح، سواء بتقليص عوامل الضعف وما تنذر به العولة من قيود ومخاطر وخسائر، او تعظيم عوامل القوة بما تعد به من فرص ووعود ومكاسب، اذ أن واقع الاقتصاد المصرى (شأن غيره من الاقتصادات) ليس بمعزل عن ولايستطيع ان يكون منعزلا عن النظام الاقتصادى للعولة والتصدى لعملية العولة ؟ واقع يستحيل تجنبه يتطلب التأقلم الايجابى الفاعل مع هذا الواقع.

والواقع انه يصعب انكار نزعات الحمائية الجديدة وقيود نقل التكنولوجيا من جانب الدول الصناعية بوجه الاقتصادات الصاعدة رغم الضغوط على الاخيرة لتحرير التجارة، ونزعات تهميش الاقتصادات المصدرة للمواد الاولية الاقل نموا والاكثر فقرا رغم شعارات المشاركة فى تقاسم خيرات العولة، وتداعيات الحصاد المرير للازمة المالية التى كابدها الاقتصادات الصناعية فى شرق اسيا رغم مزاعم الكسب من فتح أسواق مال... الخ.

(سادسا) خيار العولة وتبعاته :

والفرض الرئيسى فى عملية وإدارة العولة تجعل من خطر التهميش المتعاضم (دون نفى عبء التبعية الموروثة) التهديد الرئيسى للاقتصاد والمجتمع فى مصر (كما فى غالبية البلدان النامية)، وانطلاقا من هذه الفرضية يطرح استنتاجا رئيسيا: ان البديل لخيار التأقلم الايجابى هو التلقى السلبى لتهديدات عملية وإدارة العولة، أى تكريس علاقات عدم التكافؤ وتفاقم عوامل التهميش، وتعاضم عدم المناعة ضد التداعيات السلبية للعولة او التهميش، وتفاقم أسباب القيود والخسائر والتهديدات.

ولاتخفى الضرورة العلمية والفائدة العلمية لاثبات صحة الفرضية والاستنتاج السابقين، (فى ضوء مايسود فى مصر شأن أغلبية البلدان النامية من تردد صانعى القرار، وتشتت الرأى العام) صراع التيارات الفكرية بشأن خيارات المستقبل وتتحقق هذه الفائدة بقدر النجاح فى تقديم رؤية موضوعية نقدية، تتجنب الوقوع فى نظرة احادية وافكار مسبقة، أى النظرة والافكار التى تدفع اما الى التركيز على عرض فرض أو الى التركيز على رصد قيود التحولات الجذرية تجسد فى تفاعلها المتبادل جوهر العولة.

إن خيار مصر للتأقلم الايجابى الفاعل مع العولة انما ينطلق من السعى إلى تحقيق منظومة قيم التقدم الشامل بالسعى لأن تدفع اليات هذا الخيار فى ان واحد نحو : الكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والتطور الديمقراطى والأمن القومى والهوية

الثقافية، وهو ما يتصور أننا لا نندفع نحوه بالوتيرة التى تتوافق مع سرعة التحولات وخطورة التهديدات، وتعاضم التحديات على الصعيد العالمى، من ناحية، وبما يتناسب مع عوامل القدرة الشاملة المصرية من موارد بشرية وطبيعية واقتصادية وعلمية وثقافية.. الخ، من ناحية أخرى.

والعملة مزيج متغير من المخاطر والخسائر والفرص والمكاسب وتستطيع مصر تقزيم ما تنذر به العملة من مخاطر وخسائر، وتعظيم ما تعد به العملة من فرص ومكاسب لضبط ايقاع عملة الاقتصاد المصرى حتى تتوافر شروط تعظيم مكاسبه وتقزيم خسائره.

(سابعاً) ظهور المصنع العالمى :

لقد ترتبت العملة الاقتصادية من حيث الاساس على انجازات الثورة العلمية التكنولوجية فى موجتها الاحداث الثالثة والمتواصلة، وبين الانعكاسات الاهم لهذه الثورة نرصد تغير الهيكل القطاعى للاقتصادات الصناعية لصالح قطاع انتاج المعلومات والمعرفة، من ناحية، وتغير بنية قطاع الصناعة التحويلية لصالح الفروع الصناعية ذات المحتوى التكنولوجى الارقى والقيمة المضافة الأعلى من ناحية أخرى.

وقد يشار فى هذا الصدد الى ظهور " المصنع العالمى " الذى تتوزع أقسامه على امتداد المعمورة، ويرصد هنا ان التخصص فى هذا المصنع قد يكون متكافئاً، ويعظم مكاسب التخصص الدولى ويستند

الى المزايا التنافسية للشركاء، الذين يتخصصون في انتاج مكونات
سلعية ومدخلات خدمية يتعاضد محتواها المعرفي وتتضاعف قيمتها
المضافة وهو ما نراه في حالة الدول الصناعية المتقدمة.

بيد ان غالبية البلدان النامية (غير المصدرة للسلع المصنعة)
ليست سوى اطراف هذا " المصنع العالمي " التي لا تجنى سوى
حصص هزيلة من القيم المضافة للثروة العالمية نتيجة تدنى المحتوى
المعرفي لمنتجاتها وضعف قدراتها التنافسية وتراجع اسعار منتجاتها
ومثل هذا الوضع ينبغي لمصر (وتستطيع) ان تتجنبه.

(ثامنا) اقتصاد السوق الاجتماعي :

ان عالم ما بعد سقوط الشيوعية (وان شهد صعود الليبرالية
الاقتصادية ضد الليبرالية الاجتماعية) قد غلبت عليه البلدان
الصناعية المتقدمة نزعة تعزيز دور الدولة في ضبط عمل السوق
لدفع النمو وتعزيز التنافسية من ناحية وتوفير اليات للحماية
الاجتماعية وعدالة التوزيع والاستثمار في البشر من ناحية اخرى.

وهناك دعوة لضرورة التعلم الايجابي مما شهدته البلدان
الرأسمالية الصناعية من استقرار لاقتصاد السوق الاجتماعي الذي
ارتكزت اليه احزاب الاشتراكية الديمقراطية (في حالة المانيا مثلا)
والدعوة الى الطريق الثالث التي استهدفت اضعاف سمة انسانية
على اقتصاد السوق الحر (في حالة بريطانيا مثلا) والاهتمام
بالعدالة الاجتماعية الى جانب الكفاءة الاقتصادية (في حالة
الولايات المتحدة تحت ادارة كلينتون مثلا).

(تاسعا) منظومة ادارة العولمة الاقتصادية :

تعكس قواعد ومؤسسات ادارة النظام الاقتصادى للعولمة تراتبية الدول ومجموعات الدول حسب علاقات القوى الاقتصادية والشاملة وهكذا رغم ما يسمى بفترة السيولة او فترة التحول الراهنة، نرصد ان مجموعة الدول الصناعية السبع بقمتهـا ومؤسساتها تأتى على رأس منظومة ادارة الاقتصاد العالمى استنادا الى حصتها الاعظم فى توزيع القدرات الاقتصادية العالمية وبدور قيادى للولايات المتحدة يستند الى تفوق قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية الشاملة كما نلاحظ ان ادوار صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى، وقد اوضحت شاملة للعالم بأسره وكادت تكتمل، تقسح المجال لدور أهم لمنظمة التجارة العالمية على اساس الاتفاقات الاخيرة للجات فى جولة اورجواى كما يتواصل تنامى وزن وتوسع نفوذ الشركات والبنوك المتعددة الجنسية وعابرة القوميات على الخريطة العالمية استنادا إلى واقع سيطرتها على القسم الأهم من التفاعلات والتدفقات الاقتصادية العالمية. وفيما نراه تأقلمـا ايجابيا مع تعاظم التنافسية فى ظل عولمة الاقتصاد من جانب الدول الصناعية المتقدمة نرصد تنامى دور التكتلات الاقليمية - التجارية والاقتصادية - وتسارع خطى بنائها وهو ما نراه فى حالة الاتحاد الأوروبى على سبيل المثال وفى ذات الاتجاه نفهم تزايد نزعة الدول الصناعية المتقدمة إلى تشكيل تجمعات ومنتديات تجارية واقتصادية عبر إقليمية مثل الآبك APEC. وفى

ذات الوقت، رغم تعاضل ضرورة التعاون والتنسيق بين البلدان النامية نلاحظ تراجع تأثيرها فى التطورات الاقتصادية على الخريطة الاقتصادية العالمية وفى هذا السياق نؤكد أهمية الدور الذى تهض به مصر لتفعيل مجموعة الخمسة عشر التى عقدت قممتها العاشرة بالقاهرة لحماية مصالح الجنوب فى مواجهة مظاهر عدم الانصاف فى إدارة العملة، ورغم تقدم عملية التكتل التجارى الاقليمى بين البلدان الصناعية الجديدة والصاعدة مثل الاسيان والميركسور، نلاحظ تباطؤ بناء او ضعف قدرة هذا التكتل بين غالبية البلدان النامية، كما فى حالة السوق العربية المشتركة والكوميسا.

وهنا يجدر بمصر ليس فقط تفعيل هذه التجمعات خاصة منطقة التجارة الحرة العربية، وانما عليها ان تسعى دون كلل من اجل تحرير تجارتها مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة على اسس منصفة بل وتفضيلية قدر الامكان.

(عاشرا) التجارة الالكترونية بديلا عن التجارة الورقية:

شهد فيه العصر الحديث تطورا تقنيا ملحوظا فى وسائل الاتصال ونقل المعلومات عبر وسائل الدعم التقنى كالبريد الأليكترونى وشبكة الإنترنت مما أتاح إمكانات هائلة لنمو المعاملات التجارية وتطوير قوانينها سواء فيما يتعلق بأسلوب تكوين العقود أو فيما يتصل بإثبات الحقوق المتولدة عنها وذلك بواسطة وسائل التبادل الإليكترونى، للبيانات التى يشار إليها عادة بالتجارة الإليكترونية إلا أن التعامل الإليكترونى فى التجارة سواء المحلية أو

الدولية يصطدم بعدة عقبات أفرزتها النصوص التشريعية فى القوانين القائمة والتي صيغت قواعدها على أساس مجربات التعامل باستخدام الورق (الكتابة) وضرورة التوقيع بخط اليد أو بوسائل بدائية (كالختم والبصمة) ولاشك أن مثل هذه الاشتراطات العتيقة سوف تحد من إمكانية نمو الأعمال التجارية ووصولها إلى الأسواق الدولية ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إزالة تلك العقبات القانونية لنمو التجارة الإلكترونية من ناحية وتهيئة بيئة قانونية أكثر أمانا فى توثيق المعاملات الإلكترونية وأكثر يقينا فى حماية الحقوق المتولدة عنها وإثباتها، ولهذا فإن الانتقال من مرحلة التعامل الورقى إلى التعامل الإلكتروني فى مجالات التجارة دون تهيئة بيئة قانونية ملائمة للمعطيات التقنية فى التبادل الآلى ذات الصلة سوف يجرى فى فراغ قانونى مما يهدد حقوق المتعاملين ويقلل فرص الاستفادة من التطور التقنى فى وسائل الاتصال، وعلى هذا الأساس فقد عمدت عدة جهات مثل لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (اليونسيترال) إلى إعداد مجموعة من المبادئ القانونية التى تحكم التبادل بواسطة تقنيات التجارة الإلكترونية لتتخذها الدول المعنية نبراسا فى تعديل المتطلبات القانونية الراهنة لتبادل السلع والخدمات وانتقال الأموال من ناحية وإزالة العقبات المترتبة عليها والتى تحول دون استخدام وسائل غير ورقية للاتصال وتخزين المعلومات من ناحية أخرى، وقد أولت اللجنة عناية خاصة بالمسائل التى تظهر فيها تلك العقبات أكثر ما

تظهر لارتباطها باشتراطات قانونية تتطلب استخدام المستندات "المكتوبة" أو "الموقعة" أو "الأصلية" سواء فيما يتعلق بتكوين المعاملة (العقد) وصحتها أو فيما يتصل بإثباتها ولهذا الغرض عكفت اللجنة على دراسة طرق إزالة العقوبات القانونية التي تحول دون الاستفادة من التطور الحادث في مجال المعالجة الآلية للبيانات عبر أجهزة الحاسب الآلى "الكمبيوتر" والطرق السريعة للمعلومات ولاحظت أن القواعد القانونية المبنية على استخدام الوسائل الورقية في توثيق المعاملات التجارية التي تستهدف التثبيت من صدور إرادة حرة وصحيحة من طرف المعاملة من ناحية وإثبات الحقوق المترتبة عليها من ناحية أخرى يمكن تحقيقها أيضا حالة استخدام الوسائل الأليكترونية في تكوين المعاملات^(١).

برزت التجارة الأليكترونية في السنوات القليلة الماضية كتطور غير متوقع في مسار الثورة المعلوماتية يماثل التحول الذي أحدثته السكك الحديدية في الثورة الصناعية والذي غير من كل أوجه الاقتصاد والمجتمع والسياسة، فلقد مكنت السكة الحديدية الإنسان من السيطرة على المسافات وإحداث التقارب بين الأسواق والاقتصاديات بينما تؤدي التجارة الأليكترونية الآن إلى إلغاء المسافات والأزمان (ظرف المكان وظرف الزمان) لتولد سوقا واحدة واقتصادا واحدا وتظهر تباعا لهذا التطور تكنولوجيات جديدة

(١) "منازعات التجارة الأليكترونية حول العقود وإثبات الحقوق"، جريدة الأهرام اليومية،

٢٥/١٠/٢٠٠٠، ص ٢٥.

وصناعات استراتيجية جديدة لم يعرفها العصر الصناعي كما يتم بناء النظام العالمى الجديد حول شبكة من الحاسبات وأجهزة الاتصال مفتوحة لمشاركة الجميع (سيصل عدد مستخدمى الإنترنت إلى مليار نسمة بحلول عام ٢٠٠٥) ومن الطبيعى أن تقف الموروثات الثقافية فى كل المجتمعات حائلا أمام هذا التطور لأنه يؤدى إلى تغيير العادات القائمة والمعتقدات الراسخة ولأنه يعدل من الأولويات الاجتماعية ومن نظم التعليم ومن أشكال العلاقة بين الفرد والمجتمع غير أن هذه العولمة جاءت لتبقى بل أن أسسها ومكوناتها المشكلة حول الاتصالية والتقلية والسرعة ستتطور باستمرار لتدفع إلى مزيد من التغيير وإذا كنا قد أسهمنا فى تناول التحديات والظواهر السلبية التى يمثلها لنا هذا التحول فى تاريخ الانسانية فلم نتناسى ماتمليه علينا بديهيات الفكر الاستراتيجى من أهمية استكشاف الفرص أيضا بجانب تحديد التهديدات فى تحليلنا للبيئة الخارجية و التعامل مع عناصر القوة أيضا بجانب عناصر الضعف فى تقييمنا للبيئة الداخلية دون الانغماس فى مواقف الرفض أو التردد حتى لانترك لغيرنا مهمة الاقدام والاستفادة من العصر الجديد، وذلك بمراجعة النفس والتركيز على النفع الذى سيحصل عليه الكيان الاقتصادى من العولمة مع السعى لتحجيم المخاطر المرتبطة بها^(١).

(١)، (٢) شريف دلاور، "العرب والعولمة (٦) : تقليص المخاطر وتمظيم الفرص، تطبيقات غير تقليدية فى الديمقراطية والتعليم والمجتمع"، جريدة الأهرام اليومية، ١٣/٩/٢٠٠٠، ص ٢٧.

(حادى عشر) إزالة التناقض بين الاندماجات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية^(١).

لا يوجد تناقض بين العولة والاندماج الاقتصادى داخل المنطقة العربية، وتظهر التجارب الحديثة فى العالم أن هناك تكاملا بين الاندماجات الإقليمية والعالمية حيث تنشأ عملية تبادلية يؤدى فيها الاندماج الإقليمى إلى مزيد من الاندماج فى الاقتصاد العالمى كما تؤدى سياسات الاندماج العالمى إلى مزيد من الاندماج للاقتصاديات الإقليمية، فالعولة تتطلب تحريرا للتجارة الخارجية بما يزيد بالضرورة التجارة البيئية فى المنطقة ويدفع إلى مزيد من الإصلاحات الاقتصادية داخل كل دولة عربية تؤدى بدورها إلى مزيد من الاندماج الإقليمى خاصة أن كل المؤشرات تدل على ضعف التكامل العربى حيث تمثل التجارة البينية أقل من ١٠٪ من إجمالى التجارة العربية وأن حركة رؤوس الأموال محدودة بين الدول العربية وتثقل العمالة (رغم ملايين العمال العرب الذين يعملون فى دول شقيقة) يخضع لقيود شديدة، ويضاف إلى تلك العوامل واقع الاقتصاد العربى الذى لا يعتمد نصيبه فى الصادرات العالمية نسبة ٣٪ وحصته فى التدفقات الرأسمالية للأسواق الصاعدة نسبة ٢٪ وكما أن ٢٥٪ من سكانه يقعون تحت خط الفقر، ولقد فشلت تجارب الاندماج السابقة على الرغم من المحاولات المتكررة لإقامة سوق عربية مشتركة، ولذا فإن

(١) شريف دلاور، "العرب والعولة (١) : تقليص المخاطر وتعظيم الفرص، تطبيقات غير تقليدية فى الديمقراطية والتعليم والمجتمع"، جريدة الأهرام اليومية، ١٣/٩/٢٠٠٠، ص ٢٧.

اندماجاً جديداً مقام على الأسس الاقتصادية للعمولة في مجال تحرير تجارة السلع والخدمات والاستثمار ستتوافر له مقومات أكبر للنجاح وستجذب الإصلاحات الاقتصادية المواكبة للعمولة الاستثمارات الأجنبية والعربية خاصة في مجالات الاتصالات والمرافق والقطاعات الرائدة في الاقتصاد الجديد .

وستقوم تلك الاستثمارات بإعادة توزيع العمل العربي بحيث تتكامل العمليات الإنتاجية في المنطقة العربية (الحصول على المواد الخام من دولة وتصنيع مكونات كثيفة العمل في دولة ثانية والتجميع في دولة ثالثة والبحوث والتطوير في دولة رابعة.. الخ)، ولقد تصورت الحكومات العربية في عهود سابقة أنه بإمكانها حماية أسواقها وصناعاتها ووظائفها من خلال استقلال كامل للقواعد الإنتاجية داخل حدود الدولة، وفشلت في ذلك لعدم إدراكها لمفهوم ترابط وتزايد القيمة في منظومة الإنتاج العالمي وبالتالي يمكن القول وبدون مغالاة إنه يمكننا الاعتماد على عملية العمولة كمكون هام في استراتيجيتنا للتنمية الاقتصادية وقد يقال أن الاقتصاديات المتقدمة تمتلك الأوراق الرابعة في عصر العمولة (رأس المال، التكنولوجيا، الاتصالات، فائض الغذاء)، وأن مزاياها تتضاعف لأن التكنولوجيا تقلل من الاعتماد على العمالة والمواد الخام التي هي الأصول الرئيسية للدول النامية ولاشك أن زيادة القرب للتكنولوجيا ستبقى ولكن التطبيقات التكنولوجية ستعطى "قوة التكنولوجيا" لملايين المشاركين في الاقتصاد الدولي غير أن ذلك سيعتمد بالدرجة الأولى على مستويات التعليم والمهارات في

عالمنا العربى ولقد بذلت مجهودات كبيرة فى الدول العربية للارتقاء بالتعليم ولكن النتائج الاقتصادية لم ترقى إلى مستوى هذا الإنفاق حيث نظر إلى التعليم على أنه إشكالية " النظام التعليمى " ولم يلتفت إلى التسهيلات فى اقتصاداتنا التى تؤثر على التعليم بعدم خلق فرص اقتصادية حقيقية تستخدم مخرجات التعليم بفاعلية فى سوق العمل تتسم بالكفاءة، ولاغربة إذن ألا يتواءم التراكم فى رأس المال البشرى مع النمو فى الناتج الإجمالى ولايعنى حدوث طفرة فى استخدامات للدول النامية والصاعدة للتكنولوجيا من خلال التعليم أن الغرب سينحسر دوره بل أن الغرب سيبقى مهما فى عصر العولمة، ولكن ليس بالضرورة مسيطرا فمنذ حوالى ٤٠ عاما فقط كانت الاقتصادات الآسيوية بما فى ذلك اليابان تساهم بـ ٤٪ من الناتج الإجمالى العالمى بينما تصل مساهمتها حاليا إلى ٢٤٪ وهى نفس نسبة النافتا (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك)^(١).

(ثانى عشر) - توظيف قوى رأس المال الاجتماعى،^(٢)

إن دخول عصر العولمة لايعنى فقط الاعتماد على العناصر الملموسة فى الاقتصاد والتى سبق التحدث عنها بل يركز أيضا على عناصر غير مباشرة تؤثر بشكل قوى على الاقتصاد مثل الثقافة والهيكل الاجتماعى ومنظومة القيم (والتي أدرك العالم فى التسعينات أنه لايقدم بدونها)، ورغم الضعف النسبى للعرب فى

(١) - (٢) شريف دلاور، العرب والعولمة (٦) : تقليص المخاطر وتعظيم الفرص، تطبيقات غير تقليدية فى الديمقراطية والتعليم والمجتمع، جريدة الأهرام اليومية، ١٢/٩/٢٠٠٠، ص ٢٧.

العناصر المباشرة فإنه يلزم التنويه بقوتنا في رأس المال الاجتماعي وهو مخزون المجتمع من القيم المشتركة فاختلال النظم الاجتماعية نتيجة التقدم التكنولوجي ليس هو بظاهرة جديدة في التاريخ البشري وتعالى المجتمعات الغربية من تمزق اجتماعي خطير عبر عنه بكل وضوح "فرانسيس فوكوياما" في كتابه الذي صدر بعنوان "التمزق الكبير" مثيراً تساؤلات حول الطبيعة الإنسانية وإعادة بناء النظام الاجتماعي في ظل العولمة ولعل مجتمعنا العربي من القلائل الذين يدخلون عصر العولمة برصيد هائل من المخزون القيمي متمثلاً في قواعد الدين وحياة الأسرة وبالتالي فللعرب فرصة فريدة في بناء نموذج حضارى يجمع في ظل العولمة بين ممارسات اقتصاد السوق ومبادئ الأخلاق المحددة لتلك الممارسات.

(ثالث عشر) - الترابط شبيكياً مع الاقتصادات العربية وتأثير القوى الدافعة للعولمة: (١)

من غير المعقول عزل الاقتصادات العربية عن التأثيرات السلبية للعولمة كفقدان الوظائف وبعض الأنشطة الاقتصادية نتيجة التغير التكنولوجي والمنافسة الخارجية والعبرة ستمثل في إدارة هذا التحول بتخطيط البرامج المناسبة للاستقناء عن الوظائف والأنشطة القديمة أو مساعدة العاملين على التأهل للعمل في مجالات جديدة أما عن القيود والآثار الناجمة عن تقلية الاستثمار الخارجى المباشر فإنها ليست نتائج للعولمة أو للتغيير التكنولوجي وبالتالي فالمتطلب تصحيح

(١)، (٢) شريف دلاور، "العرب والعولمة" (٦)، تقليص المخاطر وتضخيم الفرص، تطبيقات غير تقليدية في الديمقراطية والتعليم والمجتمع، جريدة الأهرام اليومية، ١٢/٩/٢٠٠٠، ص ٢٧.

للسياسات التي تتبعها الشركات العالمية وإلزامها بقدر من المساواة على المستوى الدولي وكذلك التفاوض على اتفاق دولي يمتنع المنافسة الضارة وغير المجدية بين الدول حول الإعفاءات الضريبية لجذب الاستثمار الخارجى ولقد بدأت المطالبة على الساحة الدولية بتطبيق مجموعة من القواعد الحاكمة لعمل الشركات متعددة الجنسيات ويمكن أن يتم ذلك من خلال منظمة التجارة الدولية أما على جانب قوى الدفع الإيجابية فيلزم الإشارة بأن هيكل العولة يقوم أساسا على "الشبكات" وستتحدد أهمية أية دولة من خلال ارتباطها بالاقتصاد الشبكة، والأمة العربية شيدت فى الماضى على مقومات مشتركة فى الدين واللغة والثقافة والجغرافيا والإيديولوجيا السياسية وهى مقومات لن يستهان بها فى المستقبل أيضا إلا أن روابط الشبكات التى ستتشأ بين الدول العربية فى جميع المجالات نتيجة تكنولوجيا المعلومات والاتصال لن تؤدى فقط إلى تقوية تلك العناصر بل توثيقها بروابط جديدة تيسر عملية الاندماج الاقتصادى والتكنولوجى وكما يتميز نظام الشبكات بكون كل جزء من الشبكة يعمل وكأنه محور للشبكة كلها وهذه الخاصية فى تكنولوجيا الاتصال الشبكي ستتقل إلى كل أنظمة الشبكات العربية سواء كانت صناعية أو مالية أو ثقافية.. إلخ وهذا يعنى أن المجموعة العربية من خلال اندماجها شبكيا لن تخضع لسلطة مركزية مهيمنة بل ستعمل كل أجزائها بنفس القدر من المساواة والاستقلالية، وربما تدفع تلك الخصائص التكنولوجية النخبة العربية إلى صياغة مفهوم جديد للوحدة يختلف عن المفاهيم التى طرحت فى الماضى، وأما التأثير الأقوى للعولة

فسيكون في مجال المنافسة مما سيدفع الدول العربية إلى سن قوانين لمنع الاحتكار وحماية المنافسة ومحاولة تخفيض تكاليف التعامل وتعميق نظم التوافق في مواصفات السلع العربية وقواعد اختبارها وفي قوانين العمل والشئون الاجتماعية وكل ذلك بهدف رفع الإنتاجية العربية التي هي المحدد الأول للتنافسية والعامل الرئيسي في رفع مستويات المعيشة، والديمجرافيا (السكان) وهي أيضا من القوى الدافعة، فالعولة تعتمد في توليد الثروة على ابتكارات وإبداعات الأعمار الشابة، وتواجه الدول المتقدمة إشكالية في هذا الصدد نتيجة تشوه هرم الأعمار علاوة على التكاليف الباهظة المطلوبة للرعاية الصحية والاجتماعية لشريحة عريضة ونسبة متزايدة من كبار السن وتبلغ نسبة الشباب تحت ٢٥ سنة في العالم العربي أكثر من ٥٠% من مجمل السكان مما يشكل قوة تنافسية هائلة في ظل العولة إذا ما أحسن إعدادها وصقل مهاراتها.

(رابع عشر) التوفيقية المعلوماتية والمؤسسية العربية: (١)

توفر النظرية الاقتصادية بعض الأسس لرسم السياسات الاقتصادية المطلوبة في المرحلة القادمة إلا أنها تظل قاصرة عن إعداد منهج تفصيلي يتناول كيفية الانتقال إلى سياسات جديدة تحقق أكبر قدر من المكاسب بأقل قدر من الخسائر وتعلمنا المدرسة الحديثة في الإدارة الاستراتيجية بأنه لا يمكن الفصل بين

(١) شريف دلاور، "العرب والعولة (١) : تقليص المخاطر وتعظيم الفرص، تطبيقات غير تقليدية

في الديمقراطية والتعليم والمجتمع"، جريدة الأهرام اليومية، ١٣/٩/٢٠٠٠، ص ٢٧.

الاستراتيجية والتطبيق وبأن بلورة الاستراتيجية تنأتى من خلال التجريب وتراكم الخبرة الناجمة عن التعامل الديناميكي مع واقع متغير باستمرار وعليه فلا سبيل علمى لوضع استراتيجية اقتصادية عربية متكاملة الأطراف للتعامل مع العولمة إلا أن هذا التعامل يمكن أن يتم بكفاءة إذا ما أصلحت المؤسسات العامة العربية مما يتطلب إعادة تصميم وهيكل أجهزة الدولة فى العالم العربى من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال فتكنولوجيا المعلومات ليست قطاعا اقتصاديا منفردا بل هى قاعدة لكل الأنشطة الأخرى فى اقتصاد مبنى على الشبكات، والدول العربية مطالبة بالإسراع فى إنشاء الطريق السريع للمعلومات الذى سيربط بين جميع المؤسسات العربية مشكلا ما يمكن تسميته "بالبنية المعلوماتية العربية" والطريق السريع للمعلومات ليس هو فقط المحرك الأساسى للاندماج العربى ولكنه الوسيلة القادرة على توليد واستمرار فرص العمل وعلى إتاحة السبل لأنماط جديدة من التعليم من خلال الربط مع الطرق السريعة الدولية الأخرى وستتوار بالتالى الأسوار بين مؤسسات الإنتاج والخدمات العربية نتيجة هذا الاتصال الشبكي مما سيعيد تشكيل تلك المؤسسات حول مفاهيم الإدارة الحديثة المتمثلة فى المنظومة التخيلية أو الافتراضية أى تشابك المهارات والخبرات بين المنظومات المختلفة فى العالم العربى وكذلك الانتقال من نظم الإدارة السلطوية إلى نظم الإدارة التى تتيحها الشبكات والمبنية على فرق العمل وتشابك المنظومات سيفتح أفقا جديدة لتحالفات

استراتيجية واندماجات بين المنشآت العربية وبعضها، ولن يكفى إصلاح المؤسسات القائمة حيث أن التعامل مع العولة وبلورة استراتيجية واقعية عن طريق العمل المؤسسى العربى سيحتم إقامة مؤسسات عربية جديدة تتسم بالفاعلية وعلى سبيل المثال مركز قومى للعلوم (للتسيق بين المراكز البحثية العربية) ومعهد قومى للمواصفات القياسية وهيئات عربية للطاقة والمياه ولحماية البيئة والتركيز على الأصول اللينة (المهارات / الإدارة / البحث والتطوير) بإنشاء مراكز للتميز التكنولوجى ومجلس عربى للمنافسة للتعامل مع القضايا المتعلقة بالتنافسية على المستويين العربى والدولى ومؤسسات للإشراف على الأسواق المالية العربية وصندوق نقد عربى، كذلك العمل على بلورة شكل مؤسسى جديد لجامعة الدول العربية يتمشى مع مستويات العولة والاتفاق مع منظمة التجارة الدولية والاتحاد الأوروبى والتكتلات الاقتصادية الأخرى، إن الاختيار المتاح للحكومات العربية لا يتمثل فى كيفية محاربة العولة بل فى إدارتها لصالح شعوبها مما ستطلب سياسات مبتكرة وتطبيقات غير تقليدية فى مجالات الديمقراطية والتعليم والمجتمع ومن المفارقات أنه بينما يتم تعريف عصر العولة بالتحدى لمفهوم: الدولة - القومية، فإن استغلال أو تبديد فرص هذا العصر يبقيان فى أيدي الدول وحكوماتها وكما لا يجب الاستسلام للإحباط نتيجة بعض التشوهات التى يعانى منها الاقتصاد العربى مثل فوارق الدخل بين دول عربية غنية وأخرى فقيرة أو نتيجة لأوضاع مرحلية تهز دولا مثل العراق والصومال وجنوب السودان.

حيث هناك على جانب آخر عوامل إيجابية تدعو للتفاوض فحول الخليج تسير قدما في طريق إدماج اقتصادياتها ولبنان أعاد البناء في فترة وجيزة والمغرب وتونس ومصر والأردن طبقت برامج ناجحة للإصلاح الاقتصادي واليمن والجزائر وسوريا وموريتانيا تتبنى الآن سياسات اقتصادية أكثر تحررا وفلسطين على وشك إعلان كيانها المستقل ومن البديهي أن يفرض السلام المرتقب بين العرب وإسرائيل تحديات جديدة على العمل الاقتصادي الإقليمي مما سيتطلب رؤية جديدة تأخذ في الاعتبار إمكانية اتساع السوق العربية لتشمل في المستقبل دولا في الشرق مثل إيران وباكستان وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ودولا أخرى في الغرب مثل السنغال، أن المستقبل من حولنا والعملة تعطى للعرب فرصا لتأكيد عظمة تراثهم بإضفاء تكنولوجيا المعلومات معاني جديدة على التحديث وإضافة وجه جديد وطاقة متجددة للتعددية في العالم^(١).

(خامس عشر) - تحويل المنظومة المعلوماتية الداخلية للشركات إلى إدارة تسويقية (التجارة الالكترونية):^(٢)

يرى خبراء تكنولوجيا المعلومات ضرورة العمل على تحسين وميكة آليات العمل داخل المنشآت الصناعية بهدف زيادة حجم

(١) شريف دلاور، "العرب والعملة (٦) : تقليل المخاطر وتعميم الفرص، تطبيقات غير تقليدية في الديمقراطية والتعليم والمجتمع"، جريدة الأهرام اليومية، ١٢/٩/٢٠٠٠، ص ٢٧.

(٢) طارق فتحي " لزيادة القدرة على المناقصة، الخبراء يطالبون بتوفير التمويل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في الصناعة " جريدة الأهرام اليومية، ٢٦/٨/٢٠٠٠، ص ١٤.

الإنتاجية والعوائد والأرباح من خلال اعتماد وسائل وتقنيات تكنولوجيا المعلومات وتعميمها على جميع مراحل الإنتاج والتصنيع والتسويق والتوزيع إن استخدام نظام معلوماتي شامل يمكن أن يؤدي إلى تحسين أداء المنشآت الصناعية المصرية وزيادة قدرتها التنافسية والنفاذ إلى الأسواق العالمية، وأضاف الخبراء أن تنفيذ حزمة من البرامج الأليكترونية سوف يحقق التكامل بين الإدارات المختلفة داخل الشركات بدءاً من إدارة طلبات العملاء والمبيعات إلى عمليات التوزيع والإعداد ثم العمليات التخطيطية على المستويات الإدارية المختلفة ثم التحكم ومتابعة العمليات التنفيذية وأخيراً العمليات المالية والمحاسبية التي تعكس نتائج أعمال الشركات والمؤسسات الصناعية، وحذر الخبراء من أن الشركات الصناعية والتجارية الغربية قامت خلال السنوات الأخيرة بالتخلي تدريجياً عن الطرق التقليدية في الصناعة والتجارة والتسويق ونقل جميع أعمالها إلى شبكة الإنترنت، الأمر الذي ساعدها على تحقيق مكاسب هائلة وإيجاد أسواق جديدة لتوزيع منتجاتها، وأن أنظمة المعلومات تساعد الشركات والمؤسسات الصناعية على تحويل منظوماتها الداخلية إلى إدارة تسويقية على شبكة الإنترنت وذلك للخروج إلى السوق العالمية حيث يمكن للشركة جذب العميل والمورد والموزع وشركاء العمل إلى داخل هذه المنظومات المعلوماتية فيتحقق التفاعل الإيجابي بين الشركة والسوق التي تعمل فيها وتكون النتيجة نظام معلومات يمكن أن يوجد للشركة البداية المناسبة ثم يساندها في التوسع والنمو وحدد خبراء المعلوماتية عدة محاور

رئيسية لنقل أداء الشركات الصناعية والتجارية من الطرق التقليدية إلى التجارة الأليكترونية وأوضحوا أن من أهم هذه المحاور توفير التمويل اللازم للشركات الصناعية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات وتوفير شبكات الاتصال الرقمية بالمدن الصناعية وربطها بالقاهرة وذلك لإيجاد البنية الأساسية اللازمة لتدفق المعلومات الذى يتطلب توفير التمويل اللازم لشركات البرمجيات للعمل فى المجال الصناعى وذلك بضمان عائد المشروعات، وتشير التقديرات إلى أن حجم الاستثمارات المطلوبة لتمويل عمليات ميكنة المنشآت الصناعية فى مصر تصل إلى ٢٠٠ مليون جنيه مصرى سنويا يستفيد منها ٢٠٠ مصنع تقريبا وأن العائد من إدخال تكنولوجيا المعلومات لنحو ٢٠٠ مصنع سوف يتمثل فى زيادة سرعة دورة العمل والتي تشمل التخطيط للإنتاج ومشتريات الخامات ومتابعة لحظية تنفيذ الخطة الإنتاجية وتلبية طلبات العملاء من المنتجات التامة والتحكم فى حجم التكلفة والرؤية الواضحة لبيانات جميع مراحل العمل وسهولة تدفق المعلومات بين الصناعات الغذائية والنهائية، وأشار مانويل تاونسون مدير إحدى الشركات البريطانية المتخصصة فى برمجيات الشركات الصناعية والتجارية إلى أن أكبر المعوقات التى تقف أمام تطبيق تكنولوجيا المعلومات فى وسائل الإنتاج والتوزيع والتسويق فى مصر هو ندرة وجود الكوادر البشرية أصحاب المهارات الخاصة وغياب الوعى بأهمية تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للشركات الصناعية والتجارية وتبذل الحكومة جهودا كبيرة فى سبيل توفير أجهزة الحاسب الآلى لطلبة

الكليات والجامعات وبأسعار مناسبة بهدف العمل على إيجاد البيئة المناسبة لرجال الأعمال والشركات الصناعية وتزويدهم بالكوادر البشرية المؤهلة لعصر الصناعة الأليكترونية^(١).

(٢) طارق فتحى " لزيادة القدرة على المنافسة، الخبراء يطالبون بتوفير التمويل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات فى الصناعة " جريدة الأهرام اليومية، ٢٦/٨/٢٠٠٠، ص ١٤.

القسم الثالث

**إستراتيجية الدولة لدرء مخاطر تحولات
العولمة عن الكيان الاقصادى المصرى**

إستراتيجية الدولة لدرء مخاطر تحولات العولمة عن الكيان الاقتصادى المصرى

(أولا) المقومات الاساسية للاستراتيجية :

١. درء الضبابية المعرفية بمجاهيل المستقبل:

ما سبق تبيانه مما تعاشه وتميشه البشرية من تحولات العولمة (الكوننة - الكوكبية) من متغيرات ومن حالة تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج تفرض على متخذ القرار: دولة - ومؤسسات - ومشروعات - وأسر أن يواجه تلك التحولات بمفهوم الأخذ بالمعاصرة كمسبيل لدرء ما قد ينجم عن تلك التحولات من مخاطر لتقزيم سلبياتها ولتوظيف إيجابياتها لصالح الدولة والمؤسسة والمشروع والأسرة فى ظل دائرة الفعل لزيادة التاكيد بالنهش فى المعرفة منعا لاختلاط الأسباب بالنتائج وتحجيم التداعيات المتلاحقة لتقليص المجهول عن تطورات ما قد يحدث مستقبلا من تلك التحولات وفى هذه التحولات ذاتها، الأمر الذى فرض التعامل قراريا مع تلك التحولات عمليا وبسرعة وبصواب الرشادة الفعلية، إذ يتم ذلك كله تحت ما تسببه تلك التحولات من

ضغوط ومن تداعيات بفية تأمين سلامة الكيان الاقتصادى للمجتمع المصرى من التهديد الخطير للمصالح والأهداف الجوهرية له حاليا ومستقبليا ومع التحسب الدائم لعنصر الزمن الذى لايتترك مجالا للتأخير وإلا لكانت العاقبة أزمات تتضارب فيها العوامل المتعارضة والتغيرات المفاجئية والحادة التى قد يصعب معها الإمساك بمجموعة تتابعات تراكمية تغذى كل منها الأخرى إلى أن تصل إلى حافة الانفجار ومرور الأمور بحالة من التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد فى عناصرها وعواملها وأسبابها والقوى الفاعلة فيها وبها ولها ومنها وحتى لاتؤدى حالة التعقيد والتشابك إلى تداخل واختلاط المعلومات وإحداث حالة من الضبابية لدى متخذ القرار تحول دون رؤية أى الاتجاهات يسلك وماذا يخفيه هذا الاتجاه أو ذاك من أخطار مجهولة فى حجمها وكنهها نتيجة زيادة حجم المجاهيل المستقبلية التى يصعب معرفتها أو حسابها بدقة.

ودعرا لانحسار ماتحقق لمصر من مكاسب تنمية ودعمها لحقوقها فى العولمة كإطار تتفاعل فيه تحولات الكوننة والكوكبية وللحفاظ على ما اكتسبته إقتصادياتها الناشئة من سمعة جاذبة للاستثمار الأجنبى، وحفاظا على ما حصلت عليه تلك الاقتصاديات من مزايا ولتفادى عناصر الطرح التى قد تكشف كنتيجة لعدم مواجهة التحولات وتضاغد دورها السائب وهى العناصر الغير مرئية والتى قد تطفو على السطح بدورها فقد واجهت الدولة هذه التحولات باعتبارها تحديات قائمة ومستمرة من خلال منظور مستقبلى باعتبار أن أخطار هذه التحولات إن لم يقرر لها ومن الآن

سيكون خطرها محدقا وبشدة فى المستقبل أخذا فى الاعتبار أن تحولات العولة (الكوننة - الكوكبية) تخلق حالة من عدم الاستقرار نتيجة ثبات تغيرها الدائم وما قد ينجم عن هذه التغيرات من تداعيات فجائية قد تأخذ شكل أزمة أو أكثر.

٢- تنمية الإدراك والوعى الأزموى:

وتتصرف استراتيجية الدولة إلى عدم تجمع دوائر المجهنم من أحداث التحولات وفتح دوائر المعرفة بها وتقليل مساحة عدم التأكد وعدم تهيئة المناخ الأزموى المحابى والمؤيد بتحبيد العوامل المساعدة المتغيرة والثابتة، المستقلة والتابعة لمنع توالد قوى الضغط وعدم تجمعها فى بؤر أزموية منعا لانفجارها وما يخلقه الضغط الأزموى من مآزق حادة للقرار إعدادا وصنعا واتخاذا وتنفيذا ومتابعة والحفاظ على اتساق وعدم تعارض المصالح السائدة بين مختلف الأطراف المشاركة فى التنمية من حكومة وقطاع خاص وقطاع أهلى ومجتمع مدنى ولتلاشى اللامبالاة والاغتراب وانقصام وانفصال العلاقات وتعارض المصالح بين تلك الأطراف.

كما تأخذ تلك الاستراتيجية بسياسة الأبواب المفتوحة لمختلف تيارات الرأى من المهتمين بالشأن العام وانفتاح معدو وصانعو القرار ومتخذوه ومنفذوه، ومتابعة مايجرى فعلا من تحولات العولة (الكوننة - الكوكبية) وذلك بمنع مغذيات الإشكاليات والأزمات والمشاكل التى يمكن أن تنجم وحصار روافد امتدادها وانحسارها تفكيكا لمظاهر التعبئة والحشد الأزموى والتعبية لبواعث ولبؤادر

قوى الأزمات ودعم الإحساس بتلك البوادر وعدم التفاوضي عنها بعدم التهوين من تلك البوادر أو التهويل غير المبرر ببواعثها بإدراك توازنات القوى الفاعلة في هذه التحولات ورصد حركتها واتجاهاتها والتكيف مع متغيراتها وتحريك ثوابتها وقوى الفعل بمختلف مؤشراتها قيما واتجاهها وهدفا ومبتغا لبحث جوانب وسبر أغوار وحسن تفسير تلك التحولات بإدراك تلاحق أحداثها وتشابك أسبابها بنتائجها وجودا وعدما للسيطرة على مقتضيات التكيف معها للحصول على مكاسبها ودرء مخاطرها .

والظفر بالمكاسب ودرء المخاطر يقتضى تفكيك حالة تعبئة العوامل والقوى المضادة بتلك التحولات لكي لا تلعب دورا ما في إحداث اختلال أو توتر هيكلى جزئى أو قطاعى أو كلى فى الاقتصاد الوطنى حفاظا على توازنات عناصر الكيان الاقتصادى الوطنى بوضوح الرؤية وبالثقة وبالقدرة على تفهم واستيعاب أحداث التحولات دون ارتجالية أو عشوائية أو استهواء فى المراحل المختلفة لنشأة قرار يواجه هذه التحولات حجباً لإتيان القوى السلبية لتلك التحولات لأثارها أو وصولها إلى نقطة التحول إلى أزمات أو كوارث وما يستتبعها من مشاكل وذلك بتعبئة وحفز الطاقات المختلفة فى المجتمع وتوحيد جهودها للسيطرة على ما أفرزته وما ستفرزه تلك التحولات من نتائج بتوحيد المصالح والاتجاهات لينتظمها هدف واتجاه واحد درءا للقوى القاهرة بوادرا ووقوعا كظروف يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها وحتى لا تكون الآثار السلبية لتلك التحولات بمثابة صدمات فجائية غير متوقعة

من تتابعات الأحداث السلبية كموارض لتلك التحولات وما يحتاجه معالجة الصدمات من امتصاص واستيعاب وتغلب على مفاجأتها كغلاف للأزمات يقتضى الأمر توقعها واستيعابها فى أقل وقت ممكن.

٣- درء البواعث الرئيسية للأزمات:

وإذا كانت استراتيجية الدولة فى درء مخاطر تحولات العولة (الكوئنة - الكوكبية) تركز على اتخاذ العديد من الإجراءات درء للأزمات التى يمكن أن تتجم عن مخاطر تلك التحولات فإن درء البواعث الرئيسية للأزمات فيما قد تتسبب فيه من مشكلات باعتبارها مسببة لحالات وأحداث غير مرغوب فيها تعتبر جزءا لا يتجزأ من استراتيجية الدولة فى هذا الصدد وذلك باعتبار أن الأزمة عادة ماتكون أحد الظواهر المتفجرة عن المشكلة، ويتم درء تلك المشكلات من خلال جهد منظم ودؤوب لحجب المشكلات عن الظهور بعد احتواء أسبابها وبواعثها أولا بأول وبحسابات التكلفة والعائد إذ إن تكلفة درء المشكلات قبل وقوعها (بتحسبها من خلال الجهد المنظم الدؤوب) إنما فى حقيقة الأمر أقل بكثير من تكلفة التعامل بمنتهى السرعة والدقة مع الظواهر المتفجرة عن المشكلات والتى تأخذ موقفا حادا وشديد الصعوبة والتعقيد من العسير تلافى تكلفة تداعياتها التى قد تكون مدمرة فى كثير من الأحيان وباعتبار أن المشكلات الحادة إنما هى أزمات ذات ضغط شديد إذ أن كل أزمة إنما هى مشكلة ولكن ليس كل مشكلة أزمة.

٤- اختزال المشكلات واحتوائها:

اختزال المشكلات واحتوائها إنما هو فى واقع الأمر تكتيكا منظما لدرء الأزمات وحتى وإن فلتت المشكلة بظواهرها السلبية فإن اختزال وقت وقوعها يكون تكتيكا لتقزيم مخاطرها وتكاليف تداعياتها ومعالجتها درءا لإفراز نتائجها والحيلولة دون هذا الإفراز بالتوفيق بين مصالح المشاركين فى التنمية منتجين من قطاع خاص وقطاع أعمال وقطاع أهلى ومجتمع مدنى والمستفيدين منها درءا للصراع الناتج عن تصارع إرادتهم أو تضاد مصالحهم أو تعارضها باحتواء هذا كله من خلال التعرف على أبعاد الصراع أو التضاد واتجاهاته وأطرافه وأهدافه وذلك بتجنب تواجد العلاقات الصراعية أساسا من خلال دور الدولة فى التنمية كمراقب ومطور ومحفز بل ومشارك تأثيرا وتأثيرا ومن ثم فإن فض الخلافات أولا بأول بين أطراف التنمية باحتواء التضاد شكلا أو ظرفا أو مضمونا إنما هو فى حقيقة الأمر درءا لبواعث نشوء الصراعات والمشكلات والأزمات (أو استمرارها إن وقعت بالفعل) مع حصر ما قد يقع من حوادث اقتصادية فى أضيق نطاق ومجال تأثيرى ممكن والقضاء على آثارها فورا حتى لا تكون سببا فى نشوء مشكلات أو أزمات تصطبغ بطرف الزمان الطويل الممتد تكاليفا وتبعاتا وتوابع أزموية.

٥- التحكم فى القوى الأزموية:

والتحكم فى القوى ذات الاتجاهات الضاغطة أزمويا وظيفية تؤدي من خلال الدولة لإعدام تهديدها لمصالح الكيان الاقتصادى

أو تهديدها لاستمراره فى أدائه لوظائفه وإنجازه لأهدافه فى ظل عوامل التوازن القائمة على تلاقى مصالح كافة الأطراف المجتمعية وذلك بدعم عوامل الثقة وقدراتها فى التأثير والتأثر من خلال إعداد وصنع واتخاذ وتنفيذ قرارات المراقبة والتحفيز والتطوير والمشاركة من الدولة مع باقى الأطراف التنموية حفاظا على ما أرسى ورسخ كتحصينات ودفاعات للكيان الاقتصادى للدولة بترك القرار فى هذا الشأن إعدادا وصنعا واتخاذا وتنفيذا للمتخصصين فيه ذوى الرؤية الثاقبة فى المجال منعا لعدم التخبط والعشوائية أو الاستهواء.

ولحجب ظهور أى قوى مضادة لاستقرار الكيان الاقتصادى فإن القرار فى هذا الشأن يسعى الى تكبيل حركتها وكبح جماحها العبثى من خلال ما يسن من تشريعات كدعم المنافسة والحماية من الغش التجارى دعما لعوامل الثقة فى أرجاء أسواق الاستهلاك سلعا وخدماتا وأسواق الاستثمار مالا وتعاملا وقوى الادخار اتجاها وأدواتا وذلك حجابا لظهور أعراض سلوكيات إقتصادية خطيرة قد تصيب الكيان الاقتصادى بالقلق والتوتر وفقدان علاقات التواصل الادخارى والاستثمارى والإنتاجى والإستهلاكى مع إعداد التدابير والأساليب التكييفية لاستعادة الكيان الاقتصادى الكلى والقطاعى والجزئى لتوازناته خلال فترة وجيزة فى حالة تعرض أى منها لحادثة أو مشكلة أو أزمة بحصار القوى الضاغطة فى كل حالة بالقضاء على خصوبة عواملها وتحجيم توالد وتكاثر آثارها السلبية بحصر وحصار القوى الداعمة والمؤيدة وأى روافد جديدة بل

والعمل الدؤوب لتحقيق حالات من التوازن الأفضل دائما (للكيان الاقتصادي) من حالات التوازن السابقة عليها بتعظيم حالة الأداء لإطار ومضمون الكيان الاقتصادي يتعامل مع دوصانعو ومتخذو ومنفذو القرار الاقتصادي بفاعلية أكبر من خلال أساليب تكييفية جديدة تمثل تراكما مضافا إلى المعرفة العلمية والعملية لفنون إدارة الكيانات الاقتصادية: دولة - مؤسسات - قطاعات - برامج - مشروعات، بإرساء قواعد فنون إدارة الوقت لتحقيق الامثلية قبل عنصر الوقت ذو التكلفة الحقيقية التي يتحملها الكيان الاقتصادي أيا كان.

كما أن الدراسة المتأنية والمستمرة والمتواصلة لحالة الكيان الاقتصادي إنما يمثل أحد أبعاد الاستراتيجية المطبقة لتحسب تداعيات تحولات المولة (الكوتة - الكوكبية) وذلك بدراسة الظروف المحيطة والعوامل الفاعلة والمحددات المقيدة والأهداف والغايات لكل منها والزمن الذي سيستهلك في تحقيق هذه الغايات بما يعنيه ذلك من تطبيق مفهوم للإدارة الموقفية - Situational Man- age ment ومرادفه المتمثل في الإدارة الظرفية - Circumstantial Man- age ment وذلك بالانفعال قراريا بالحالات والظروف التي وصل إليها الكيان الاقتصادي واستقر عليه توازنا بمعالم محددة وأبعاد مرصودة بطابع تفاعلي وقائي يدرأ الاختلافات والصراعات والمشاكل والأزمات وذلك بأسلوب تكييفي سريع التأثير في محيط وهي عوامل وفي مضمون وفي التشابكات الهيكلية لحالة الكيان الاقتصادي فيما يتعلق بقدرته على الاستمرار في ممارسة نشاطاته

الاقتصادية بنفس المعدلات المأمولة وذلك من خلال امتصاص ثم استيعاب ثم تحليل ثم التغلب على الاختلافات والصراعات والمشاكل أولا بأول لكي لا يكون الكيان الاقتصادى معرضا لهزات تفقد القرار الاقتصادى إستقلاليته فى الأخذ بالتوجهات النابعة من مصالحه الوطنية مع المرونة الكاملة فى الانفتاح على العالم للأخذ بما هو مدعم ومحفز للكيان الاقتصادى تطويرا وتحديثا لاحتواء أى مقاومة للأخذ بالتطبيقات التكنولوجية المتقدمة وذلك بإحداث التوافق بين الكيان الاقتصادى وقوى الفعل داخله وبين احتياجاته التطويرية من كل ما هو جديد، أى إحداث حالة من التعايش بين الكيان الاقتصادى وبين كل ما هو مستحدث تكنولوجيا وتشريعيا ومؤسسيا ومن اتفاقات شراكة ومناطق تجارة حرة حتى يتمكن الكيان الاقتصادى من أن يقود تحولاته فى ظل العولمة لا أن تقوده تلك التحولات فى مسيرته إنعكاسا بحدود أفعال كمفعول به وليس فاعلا فى أحداث تلك التحولات^(١).

(ثانيا) أبعاد إستراتيجية بناء الدولة العصرية^(٢):

لضبط مسيرة التقدم للمحافظة على وتيرة عالية للتطوير والتحديث فإن خطط مصر تخضع لإطار إستراتيجى واحد يجمع وينسق بينها، توحد توجهات كل الأنشطة نحو هدف قومى واحد

(١) د. محسن أحمد الخضيرى "إدارة الأزمات منهج الاقتصادى ادارى لحل الازمات على مستوى الاقتصاد القومى والوحدة الاقتصادية"، مكتبة مديولى.

(٢) طه المجدوب ، "دور مصريين الماضى والحاضر والمستقبل (١٥) ، إستراتيجية هامة لبناء الدولة العصرية "جريدة الأهرام اليومية ، ٢٧/٨/٢٠٠٠ ، ص ٦.

تسمى مصر إلى تحقيقه: " بناء الدولة العصرية " تلك الرؤية المستقبلية التي تركز عليها كل توجهات مسيرة العمل الوطنى خلال القرن الحادى والعشرين حيث أن مرحلة ما بعد السلام تحتاج إلى رؤية مستقبلية أوسع وأشمل من تلك الرؤية التى ميزت تصرفات مصر خلال الربع قرن الأخير وتحديدًا منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣، الأمر الذى أعطى لسياسة مصر قدرة كبيرة على تحديد الخطوات المستقبلية والإعداد لمواجهة الأوضاع الإقليمية التى ستشكل مستقبل المنطقة ككل.

إن أى مسيرة ناجحة لا يمكن أن تبدأ من فراغ بل تنطلق من قاعدة تتشكل من المراجعة الأمنية لما أنجزته مصر خلال القرن العشرين خاصة ما يتعلق بالقضايا المؤثرة على الأمن القومى لمصر ومتطلبات الحفاظ على السيادة الوطنية وعلى امتلاك حرية القرار السياسى وتتناول هذه المراجعة ما تحقق من جوانب التنمية المختلفة (سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية) وكذلك ما تحقق من إنجازات فى مجال السياسة الخارجية وهو كثير، وهذا يشكل قاعدة صلبة للرؤية المستقبلية لتطوير العمل الوطنى فى مجاليه الخارجى والداخلى هذه الرؤية تأخذ شكلًا تنظيميًا واضحًا داخل إطار استراتيجى يضم كل جوانب المشروع القومى الشامل وملتزم بالدراسة الموضوعية والتقويم الأمين لكل الخطوات فى شتى الاتجاهات هذا المشروع تكتمل له عناصر النجاح باحتوائه على " قاعدة معنوية " قادرة على الدفع المستمر لاستنهاض همم المواطنين

وإنعاش مشاعر الانتماء لديهم لإيجاد الدافع النفسى والمعنوى للعمل والإبداع وتحمل المسئولية ومواجهة التحديات المعوقة لمواجهة تحديات مخاطر العولة (الكوئنة - الكوكبية).

ويضم الإطار الاستراتيجى الشامل العديد من أبعاد المشروع القومى المصرى: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

١- البعد السياسى :

إن أبرز معالم البعد السياسى الخارجى هى عملية السلام التى مازالت وستبقى لفترة طويلة قادمة العنصر الحاكم فى كل الاحوال فى تحديد أبعاد الموقف العام فى منطقة الشرق الأوسط، ومصر ستظل مستمسكة بموقفها الثابت تجاه تحقيق السلام العادل والشامل الذى يعيد الحقوق لأصحابها الشرعيين إستنادا إلى المرجعية الدولية بالشكل الذى يضمن حق الحياة الآمنة لكل الشعوب ويوفر لها مناخ الانطلاق نحو التنمية المحلية والإقليمية.

ومرحلة ما بعد السلام ستكون عامرة بالقضايا الاستراتيجية الحيوية خاصة المتعلقة بالاستقرار فى المنطقة وفى مقدمة هذه القضايا قضية تجريد المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وامتلاك بعض دولها لمثل هذه الأسلحة وكذا سباق التسلح التقليدى وغير التقليدى وفضلا عن قضايا سياسية مهمة تتعلق بالتنفيذ العملى للتسوية السلمية والمشكلات ذات المسار المتعدد ومدى ما يتحقق من تقدم نحو التعايش الفعلى بين جميع شعوب المنطقة من خلال علاقات سلام كاملة وتعاون إقليمى متبادل.

أما على مستوى العلاقات الإقليمية والدولية فمن الضروري العمل على ترتيب العلاقات مع الدول التي تجمعها علاقات طيبة مع مصر بهدف توسيع دائرة الأصدقاء حولها من منطلق المصالح الحيوية المصرية، كذلك من الضروري تكثيف الجهود المصرية تجاه أفريقيا التي تعتبر الدائرة الثالثة بعد الدائرة العربية والإسلامية في العلاقات المصرية المنتظر أن تشهد الفترة القادمة جهودا مصرية من أجل تطوير وتعظيم علاقات مصر مع الدول الأوروبية من خلال المشاركة المصرية - الأوروبية، أما الاتجاه الآسيوي فإنه لا يقل أهمية خاصة بالنسبة للصين وروسيا الاتحادية وإيران ودول وسط وجنوب شرق آسيا من أجل تنمية ودعم العلاقات الاقتصادية والسياسية مع هذه الدول.

وتبقى الدائرة العربية هي الدائرة المحورية في سياسة مصر الخارجية والتي تستقطب جزءا حيويا من الاهتمام المصرى متمثلا في العمل على بناء آليات جديدة للعمل العربي المشترك خاصة في المجال الاقتصادي إضافة إلى دعم الآليات القائمة فعلا والتي توفرها مؤسسات الجامعة العربية.

إن مثل هذا التوجه يفتح بلا شك آفاقا جديدة لخيارات اقتصادية بديلة وبحرية في الحركة لم تكن متوافرة لمصر بالقدر المناسب، كذلك تحرص مصر على التزاماتها القومية في مواجهة محاولات التفكيك التي تتعرض لها الرابطة القومية بواسطة مشروعات أخرى خارجية لمنطقة الشرق الأوسط كبديل يحل محل

المشروع العربى القومى فمن حق العرب تحقيق التكامل الاقتصادى والتنسيق السياسى بما يتلاءم مع مصالحها القومية ومصالح كل قطر من أقطارها .

٢- البعد الاقتصادى :

ويأتى بعد ذلك البعد الاقتصادى التكنولوجى الذى يمثل الجهد الرئيسى فى العمل على تحقيق الاندماج التدريجى فى النظام العالمى وتضييق الثغرات القائمة على المستويين الاقتصادى والتكنولوجى، فتسارع التطورات الاقتصادية والتجارية العالمية يتطلب جهدا خاصا لإيجاد وضع متميز لمصر خاصة فى الجانب الاقتصادى من النظام العالمى وهذا يعطى أهمية أساسية للعمل على إيجاد التواءم مع هذه التطورات ومع مسيرتها المتسمة بالحركة السريعة والأطراف الدولية خاصة الأوروبية حيث ستلعب المشاركة المصرية - الأوروبية دورا جوهريا فى هذا الاتجاه .

وينتظر أن توجه سياسة مصر الخارجية فى المستقبل المنظور نحو عدة قضايا مهمة فى مقدمتها العمل على دعم الاقتصاد المصرى وتحقيق مزيدا من الاندماج فى الاقتصاد العالمى وتحسين حالة التبادل التجارى والروابط الاقتصادية مع أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية إضافة للاتحاد الأوروبى، وتهتم مصر اهتماما كبيرا بالمشروعات الاقتصادية الأساسية على صعيد العالم العربى وعلى رأسها مشروع السوق العربية المشتركة وإنشاء أسواق عربية للتبادل التجارى الحر لإقامة كيان اقتصادى عربى يحافظ على

المصالح العربية ويواجه التكتلات المنافسة الأخرى دون أن يكون ضدها ودون انغلاق على الذات، إن المشروع القومي المصرى سوف يستند إلى قاعدة قوية تمت خلال السنوات الماضية أهمها جنى ثمار الإصلاح الاقتصادى ودعم الإنتاج الصناعى والزراعى وإقامة بنية أساسية كاملة.

٣- البعد التكنولوجى^(١)

دخل الاقتصاد العالمى القرن الحادى والعشرين مما يستدعى بإلحاح التفكير فى مستقبلات ما ستكون عليه حياة الإنسان فى المستقبل القريب ولعل ما يشغل العالم الآن هو استخدام المعرفة والتطور المذهل فى وسائل الحياة وسبل المعيشة لما فيه رفاهية الإنسان وسعادته، حيث أن كثيرا من المشاكل سوف تقل حدتها فى عصر المعلومات فى القرن الجديد إذ ستقل أهمية العمل اليدوى والعضلى وتزداد أهمية العمل المعرفى الأمر الذى يترتب عليه تغير أساليب العمل وبيئته، فما يجرى على الساحة العالمية يشير بوضوح إلى التطور والتقدم من نصيب الدولة التى تملك المعارف والمهارات وأن دور البحث العلمى والتطور التكنولوجى فى خدمة المجتمع دور ثابت يتعاظم حجمه أو يتضاءل وفقا لظروف المجتمع وأوضاعه إضافة إلى المتغيرات الدولية والتى من أبرزها التكتلات الاقتصادية الكبرى وظهور إتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية أيضا تغير

(١) التنمية التكنولوجية مدخل القرن الحادى والعشرين "جريدة الأخبار اليومية ،

٢٨/٣/٢٠٠٠، ص ٠٤

هيكل القوة الاقتصادية النسبية بين الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة ولكن كل ما يمكن أن يقال هو أن الثروة العلمية التكنولوجية المعاصرة وراء كل هذه المتغيرات الاقتصادية المعاصرة تتفاعل معها وتؤثر فيها وتتأثر بها، ويجب على مصر ألا تتخلف عن ركب التطور العلمى وعن محاولة الاستزادة والملاحقة والمواكبة لكل ما هو جديد فى العلم ومعطياته فلمصر رصيد ضخم تعز به من علماء وخبراء قادرين على تطوير المنجزات العلمية لخدمة المجتمع وتنمية موارده وقدراته، وتحقيقا للتنمية التكنولوجية بمصر يجب الاهتمام بالتعليم والبحث العلمى وذلك لصنع بيئة ملائمة للتكنولوجيا والاهتمام بإعادة تدريب وتعليم القوى البشرية والعمل على إيجاد طبقة من الباحثين والعلماء حيث تتطلب المرحلة القادمة آلية جديدة لتعبئة وترشيد القدرات المعرفية والبحثية واستيعابها، إضافة إلى العناية بتطويع التكنولوجيا المستوردة وصولا إلى مرحلة الحصول على تكنولوجيا وطنية تتيح إحداث طفرات فى مجالات الإنتاج والخدمات ويترتب عليها منتجات ذات ميزات تفضيلية فى التجارة الدولية مع دعم القطاع الخاص ومؤسسات رجال الأعمال فى تمويل البحوث والدراسات العلمية وتنفيذ التطوير التكنولوجى، أيضا على وسائل الإعلام أن تقوم بدور فعال لتوعية الجماهير بالدور الذى تلعبه التكنولوجيا وكذلك دعوة كبار المتخصصين فى مجالات التكنولوجيا لتثقيف الأجيال المختلفة وتعريفهم بماهية التكنولوجيا واستخداماتها المتعددة وحثهم على الاهتمام بتعلمها

والتدريب عليها وخاصة ما يسمى بالتكنولوجيا العالية التى تشمل مجالات الأليكترونيات المتقدمة والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية، وفى إطار الأهداف المطلوبة والتحديات المتوقعة يثور التساؤل حول هل يمكن للأطر العلمية والبحثية والصناعية بأوضاعها الحالية أن تؤدى المهام المطلوبة لمواجهة التحديات وبدء الانطلاق ؟ أم أنها تحتاج إلى تعديل يتضمن حشدا أفضل للطاقات واستخداما أمثل للموارد والقدرات التى تمكنها من الانطلاق والتحول ؟، وتتفق كل الرؤى على أن عماد الانطلاق والتحول هو الاقتدار التكنولوجى لدى الصناعة الوطنية التى تنتج السلع والخدمات كما تتفق أيضا على أن هناك ضرورة لاختيار نخبة من المجالات لتكون هى القطاعات التكنولوجية الرائدة بحيث يجرى تكثيف الجهود على أنشطتها واختصاصها بدرجات عالية من الدعم والرعاية بهدف الاعتماد على ما تنتجه هذه القطاعات من سلع وخدمات لإحداث النفاذ المطلوب للأسواق العالمية.

إن الجانب التكنولوجى هو الأداة الضرورية لنقل العولة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية، ويخضع مشروع النهضة التكنولوجية لسيطرة منظمة حتى يمكن توجيهها وتطويرها وتطويرها لى تصبح ملائمة لظروف المجتمع.

إن تطوير المعرفة والعلوم هو السبيل نحو الإسهام فى صياغة النظام العالمى الجديد وكل ذلك تطلب أن يبدأ مشروع النهضة التكنولوجية فى الإطار الاستراتيجى الشامل حتى يمكن ضمان

التنسيق والمتابعة والخضوع لبرامج زمنية محددة، وليكون هناك توزيع للمهام بين المشاركين فى التنمية من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وقطاعى الأعمال العام والخاص مع العمل بروح الفريق دون ازدواجية ليتمكن مشروع النهضة التكنولوجية من وضع مصر فى مكانتها اللائقة على الخريطة العالمية وأن يقرز نتائج تتواءم مع الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمصر وأن تتفق فى الوقت نفسه مع الأوضاع الدولية والإقليمية الاقتصادية والسياسية واضعا فى الاعتبار التطورات المستقبلية المحتملة.

٤- البعد المحلى الاجتماعى والسياسى:

أما عن البعد الداخلى الذى يجمع بين الجانب السياسى والجانب الاجتماعى فإذا أخذنا جانب النظام السياسى فسنجده يرتكز على الديمقراطية باعتبارها عنصرا حيويا وضروريا لإرساء قواعد المشروع القومى المصرى فوق أسس سليمة من المشاركة الشعبية الكاملة بإحداث نقلة نوعية وتحول واسع فى مجال الحياة الديمقراطية من خلال زيادة فاعلية الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية وقضية الديمقراطية ليست مقصورة على التعددية الحزبية ولكنها تستند إلى توازن مناسب فى المسرح السياسى بما يسمح بالتنافس السياسى الشريف القائم على برامج وطنية جادة وجاذبة لاهتمام كل فئات الشعب حريصة على مصالحه الحقيقية.

من هذا المنطلق وفى إطار الاستراتيجية القومية المستقبلية لمصر فى جانبها الداخلى فقد أخذت فى الاعتبار دعم الجبهة

الداخلية بالتركيز على التنمية البشرية الشاملة بدعم الوعي السياسى وتنمية البعد الثقافى من أجل تعميق مفاهيم الانتماء وتعظيم مشاعر الولاء للوطن باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لنجاح المشروع القومى فى شتى جوانبه وكى تتحصن الجبهة الداخلية ضد الضغوط التى تمارس عليها ومن أجل الحفاظ على الكيان الصحى للمجتمع وحتى يمكن تحقيق آمال الشعب من خلال ضبط معادلة السكان حجما وتوزيعا وطلبا ومساحة التنمية الاقتصادية عرضا.

٥- البعد الديموجرافى :

إن قضية "الديموجرافيا" (المشكلة السكانية) تمثل ركنا أساسيا فى التحدى المستقبلى فمن الصعب تصور أن المشروع القومى المصرى يمكن أن يواكب احتياجات وتحديات المستقبل إذا ما ظلت خريطة التوزيع السكانى تعاني الخلل الشديد نتيجة لوجود ٩٥٪ من السكان فى مصر على مساحة ٤٪ من مساحتها ويحتشدون بكثافة عالية فى دلتا ووادى النيل، هذا الخلل الديموجرافى يعمق بل ويوجد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التكدس غير الطبيعى للسكان فى المناطق المأهولة حاليا و هنا يرتبط البعد الاقتصادى بالبعد الديموجرافى من حيث الدور الحيوى لمشروعاتنا القومية الكبرى فى توشكى وشرق العوينات وشمال سيناء وشرق بورسعيد وخليج السويس باعتبارها المنطلق الطبيعى لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصرى.

وقد ارتبط إعادة رسم الخريطة الجديدة لمصر بمجموعة أخرى من مشروعات التنمية البشرية الاجتماعية والتعليمية والصحية كمشروع محو الأمية ومشروع رعاية الطفل ومشروعات التعليم والمشروعات المتعلقة بالمرأة، إن تحقيق التفاعلات الصحية بين كل هذه المشروعات والأنشطة سوف يوجد التربة الملائمة لتحقيق الاستقرار السكاني الآمن وبهيئ المناخ المناسب للانطلاق الشامل لمشروعات التنمية وكلها تتحرك فى تناسق وترابط داخل إطار استراتيجى واحد ومحدد للمشروع القومى المصرى الشامل.

٦- دعم عوامل الاستفادة من فرص العولمة (الكوئنة - الكوكبية) :

لتجنب وضع التلقى السلبي لتأثير تداعيات العولمة، وكى تصبح فاعلا ايجابيا فى وضع قواعد العولمة، فإن مصر تنطلق من رؤية استراتيجية شاملة تستند الى اجماع قومى على المفاضلة بين بدائل التفاعل مع التحديات المترتبة مع العولمة حيث تتجلى هذه الرؤية بسمات ثلاث : واقعية (أى تستند الى تشخيص موضوعى نقدى لظاهرة العولمة)، وعملية (أى تنطلق من حساب دقيق ورشيد للتكلفة والعائد وتطرح سياسات قابلة للتطبيق العملى)، ومبدئية (أى تسترشد بالقيم والمصالح الجوهرية للامة فى تطلعها المشروع والممكن الى تحقيق ما تصبو اليه من تقدم شامل فى مواجهة تحديات العولمة بتقليص مخاطرها وخسائرها وتعظيم فرصها ومكاسبها)، وان القرار الاستراتيجى المصرى قد حسم فى اتجاه خيار الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

(ثالثا) اصلاح الكيان الاقتصادى للدولة :

١- المدخلات الإصلاحية :

١٠١ - القطاع المالى : (سوق المال : البنوك . التأمين . سوق الأوراق المالية) :

منذ عام ١٩٩١، اتخذت مصر العديد من الخطوات لتحقيق الكفاءة والمنافسة واعطاء مائة مالية للنظام المصرفى، وقد استهدفت الحكومة من اتخاذها لسياسات الإصلاح القطاعى تشجيع الادخار والتدفق الكفاء للموارد المالية الى القطاع الخاص من خلال نظام مالى مستقر، وعلى مدار اعوام إصلاح السياسات القطاعية قامت الحكومة المصرية بالعديد من الاجراءات لاصلاح القطاع المالى تحقيقا لاهدافها والتزاما ببرنامجها الاصلاحى فقد تعهدت الحكومة المصرية باستكمال الخطوات الضرورية للسماح للبنوك الاجنبية بالتشغيل الكامل، كما تم ضمان وصول نسبة رأس المال إلى الأصول للبنوك التجارية بما لا يقل عن ٥% ثم وصلت النسبة بعد ذلك إلى ٨٪، وقد عملت الحكومة على تعديل السياسات والاجراءات التى تسهل اقامة فروع للبنوك التى وصلت بمعدل كفاية رأس المال الى ٨٪.

كما قامت الحكومة بإلغاء التحكم فى معدل سعر الفائدة على السندات المصدرة طبقا لقانون سوق الاوراق المالية، اضافة الى قيامها بإلغاء الرقابة على العملات المصرفية الخاصة بالخدمات المصرفية، كما عمدت الحكومة الى تنفيذ التشريع الذى يحقق

المعالجة الضريبية المتساوية سواء للفائدة او للاشكال الاخرى للدخول الرأسمالية، كما قامت الحكومة بدراسة لإعادة النظر في الرقابة الخارجية التي يقوم بها البنك المركزى المصرى للتعليمات والاجراءات المتعلقة بالفحص والتفتيش المكتبى (داخل البنك) والميدانى (خارج البنك) وتقديم مراجعة عملية للاجراءات ومن هنا اصدر البنك المركزى الدليل العملى للرقابة المكتبية والدليل العملى الثانى للرقابة والتفتيش الميدانى.

وقد قامت الحكومة باستكمال دراسة القطاع المالى (متضمنة البنوك، الشركات الاستثمارية، صناديق الاستثمار، شركات التأمين..... إلخ) ووضع التوصيات التى تكفل التخلص من القيود التى تحد من فعالية تسيير المؤسسات المالية الخاصة، وايضا قامت الحكومة باجراء دراسة لاختبار مدى الجدوى الاقتصادية من ادخال ادوات مالية جديدة فى القطاع المالى.

وبالنسبة لقطاع اسواق المال، فانها تمثل حجر الزاوية فى النظم المالية الحديثة خاصة تلك التى تعتمد على اقتصاديات السوق، فسوق راس المال مسألة ضرورية للتنمية الاقتصادية فى الدول النامية ومنها مصر لما تتيحه هذه الاسواق من قدرة على التمويل الذاتى والاقتراض وتوصف تلك الاسواق التى بخارج الدول الصناعية الكبرى بالاسواق الناشئة وتتميز بالزيادة الكبيرة فى القيمة السوقية للاسهام بالاضافة الى تزايد حجم الاصدارات الجديدة للاسهام، ولقد التزمت الحكومة المصرية بتمرير ضمانات

السوق فى اطار اصلاح هيكلى لسوق الاوراق المالية (البورصة) مع اصدار اللوائح الضرورية المنظمة لنشاطاتها .

كما قامت الهيئة العامة لسوق المال بمراقبة التزام الشركات بتطبيق قواعد المحاسبة والمراجعة الدولية عند الافصاح عن مراكزها المالية، كما تولت الحكومة التأكيد على ان اللجنة الفنية المشكلة لوضع معايير المحاسبة والمراجعة المصرية قد بدأت عملها وقامت بنشر مجموعة من المعايير المحاسبية وقواعد المراجعة ليجرى تطبيقها . كما صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ المنظم لسوق المال، كما صدرت لائحته التنفيذية بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣، بالاضافة الى صدور القانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٠ الخاص بعمليات الحفظ المركزى للاوراق المالية، ولقد تم انجاز انشاء صندوق ضمان التسويات المالية، كما ان الحكومة فى طريقها الان لاستصدار القرار الخاص بانشاء صندوق لتأمين المتعاملين فى اسواق الاوراق المالية من المخاطر غير التجارية .

كما قامت الحكومة بإصدار معايير كفاء لثلاث على الأقل من مجالات خدمات الأوراق المالية كالسمسة وإدارة المحافظ المالية وكالشركات المتخصصة فى مسك السجلات واجراء التسويات الخاصة بالتعامل بسوق الاوراق المالية و اعتماد المعايير المتطورة لهذه المجالات الثلاثة . كما انه جارى اصدار معايير كفى لأربع على الاقل من مجالات الخدمات المالية لسوق الاوراق المالية واعتماد

المعايير الإدارية والصناعية المطورة لهذه المجالات الاربعة، ومن المخطط اعداد الضوابط المنظمة لانشطة اضافية من أنشطة عمل شركات الوساطة المالية لتصدر تباعا بالقرارات اللازمة في اطار تعديلات اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

هذا وقد تم اصدار القواعد الخاصة بالشركات العاملة في مجال الاوراق المالية على الوجه التالي:

- القرار المنظم لاضافة نشاط التعامل والوساطة والسمسرة في السندات Bond Dealer (قرار رقم ٤٣/٢٠٠٠).

- القرار المنظم لعمليات اصدار السندات (قرار رقم ٤٢/١٩٩٩).

- القرار المنظم لشركات التعامل والوساطة والسمسرة في الاوراق المالية (قرار رقم ٤٤/٢٠٠٠).

- القرار المنظم لدرجات تقييم وتصنيف وترتيب الاوراق المالية Rating (قرار رقم ٩٧/١٩٩٩).

- القرار المنظم لعملية اصدار السندات وصكوك التمويل وضرورة تحديث التصنيف سنويا خلال فترة الاستحقاق (قرار رقم ١١٤/١٩٩٩).

٢٠١- المالية العامة :

أما قطاع المالية العامة، فقد تطرق الاصلاح فيه الى عدة مجالات منها : الإصلاح الضريبي : حيث قامت الحكومة بتوسيع نطاق تغطية الضريبة العامة على المبيعات لتشمل السياحة وخدمات

الاتصالات كما اتخذت الخطوات اللازمة لتطبيق ضريبة المبيعات على مستوى تجارة التجزئة، وجرى حالياً مد تغطية ضريبة المبيعات لمستوى تجارة التجزئة مع خصم الضرائب التى سبق دفعها على المدخلات، كما بدأت الحكومة فى تنفيذ الضريبة العامة الموحدة على الدخل لتوسيع الوعاء الضريبى وتخفيض هامش أسعار الضريبة (المعدلات الحدية)، وجرى حالياً تطوير ضريبة الدخل الفردية العامة بتوسيع قاعدتها والحد من الاعفاءات الخاصة ودعم حوافز الوفاء بها بتطوير نظام الغرامات والتأخير والمراجعة.

كما تقوم الحكومة حالياً بتنفيذ اصلاحات ادارية بالضريبة على ايرادات الشركات مثل تحسين فاعلية عملية الطمن وتطوير المزيد من اجراءات المراجعة الضريبية المختارة والمركزة.

٣٠١ - توسيع قاعدة الملكية والخصخصة :

اتخذت العديد من الخطوات بهدف توسيع قاعدة الملكية كان اساسها خصخصة شركات القطاع العام والتى بدأت بصدد القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذى بموجبه حلت الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام، كما حلت الشركات التابعة محل الشركات التى تشرف عليها هذه الهيئات.

ولتنظيم عمليات الخصخصة فقد اصدر مكتب قطاع الاعمال العام بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٩٣ دليل الاجراءات والارشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية واعادة الهيكلة وحوافز العاملين والادارة حيث تضمن الدليل المذكور ثلاثة ابواب: الأول عن

برنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة فى شركات قطاع الأعمال العام وتناول هذا الباب أهداف البرنامج ومبادئه الأساسية وتنفيذه واختيار الشركات التابعة التى تطرح أصولها أو أسهمها للبيع واستخدام حصيلة البيع والأساليب الممكن استخدامها لزيادة مساهمة القطاع الخاص فى تلك الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية العامة ومراحل تنفيذ البرنامج (التنظيم - إعادة الهيكلة - الوصول الى نقطة البيع- اتخاذ قرار البيع - التنفيذ) ودور المؤسسات المالية الوطنية فى توسيع قاعدة الملكية، وتناول الباب الثانى القواعد الاسترشادية لإعادة هيكلة الشركات والسياسات الرئيسية التى يمكن إتباعها لإعادة الهيكلة والشركات المستهدفة والأهداف المنشودة لذلك، وصندوق تمويل إعادة الهيكلة والقواعد الاسترشادية التى تطبق على حالات التصفية، وتناول الباب الثالث ضوابط واقتراحات اشتراك العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى شركات قطاع الأعمال العام فى الزيادة فى الأرباح المحققة وتضمن الدليل ثلاثة ملاحق: (الأول) أسماء الشركات المطروحة أسهمها للبيع، (الثانى) تناول مرحلة الإعداد لطرح الممتلكات العامة للبيع (الثالث) عبارة عن إرشادات عامة عن خطوات تنفيذ برنامج توسيع قاعدة الملكية فى شركات القطاع العام.

وهناك ٢١٤ شركة قطاع عام خاضعة لبرنامج الخصخصة تم تصنيفها مالياً إلى ١٠٨ شركة رابحة، و ١٤٠ شركة تحتاج إلى إعادة هيكلة لمعالجة ما تعانيه من اختلالات تمويلية، و ٦٦ شركة فى حالة إعسار مالى شديد.

وخلال الفترة من عام ١٩٩٢ حتى فبراير ١٩٩٥ تم وضع اساس عملية الخصخصة وتم خصخصة ٧ شركات مع تصفية ثلاث شركات أخرى، أما خلال عام ١٩٩٦ فقد تم التعامل مع ٢٥ شركة، منهم ١٤ شركة بيعت أغلبية أسهمها في بورصة الاوراق المحلية، و ٢ شركات بيعت أغلبية اسهمها الى مستثمرين رئيسيين، و ٦ شركات طرح ٤٠٪ من أسهمها في البورصة، وشركة واحدة تم تصفيتها، بالإضافة الى شركة واحدة بيعت كأصول انتاجية.

ومن يناير حتى يونية ١٩٩٧ تم بيع : أصول ٦ شركات، كما تم بيع أغلبية أسهم ١٢ شركة من خلال البورصة والمستثمرين رئيسيين، وتم بيع شركتين للعاملين، وقد خرجت كل هذه الشركات من مظلة القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ (الذى ينظم شركات القطاع العام) للعمل تحت مظلة القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (الذى ينظم عمل شركات القطاع الخاص)، وخلال عام ١٩٩٧ بلغ عدد الشركات التى تم التعامل عليها ٢٨ شركة.

أما خلال عام ١٩٩٨ فقد شهدت هذه الفترة مجموعة من الاحداث العالمية والمحلية كان لها تأثير كبير على المناخ الاقتصادى العالمى والمحلى بدءا من الازمة المالية لجنوب شرق آسيا التى عصفت باقتصاديات الدول الملقبة بالنمور الآسيوية وكذا أثرت على توجهات الاستثمار الاجنبى المباشر فى الاسواق الناشئة كما ظهرت الآثار السلبية لحادث الاقصر الارهابى والتى تمثلت فى تقلص الطلب على استثمارات المحفظة فى البورصة المصرية، ورغم ذلك فلقد اتخذت الحكومة بعض الاجراءات التى تمثلت فى تنويع

اساليب الخصخصة للمحافظة على مسيرة البرنامج برغم كل هذه العوامل، الا ان الارقام تشير الى ان عدد الشركات التي تم التعامل عليها خلال العام المذكور بلغ ٢٢ شركة، وقد قامت وزارة قطاع الاعمال في هذه الفترة بالتركيز على بيع الشركات قليلة الربحية والخاسرة لمستثمرين استراتيجيين من اجل تطويرها فنيا واداريا وتسويقيا وتم الاستعانة بمجموعة كبيرة من المروجين وضامني الاكتتاب للقيام بطرح هذه الشركات وقد كان من الضروري القيام بعمليات صياغة الشروط المرجعية Terms of Reference للتعامل مع هؤلاء المروجين وكذلك تدريب القيادات القانونية ومسؤولي الخصخصة بالشركات على اعمال هذه المرحلة.

وشهد عام ١٩٩٩ نجاح السياسات التي وضعت لتنفيذ البرنامج في ظل الظروف السابق ذكرها وتمثل ذلك في الآتي : عدد الشركات التي بيع اغليبتها لمستثمرين رئيسيين بلغ ٩ شركات، و ٥ شركات بيع اغليبتها للعاملين، و ٦ شركات تم تأجيرها (أو خطوط انتاج بها)، وشركتان تم بيعهما كأصول انتاجية، و ٧ شركات تم تصفيتها.

ومنذ بداية برنامج الخصخصة حتى ٢٠٠٠/٧/٣١ بلغ اجمالي الشركات والمصانع التي خضعت لبرنامج الخصخصة ١٦٥ شركة ومصنع منها : ٢٧ مصنع مباع ومؤجرو ١٢٨ شركة تم التعامل عليها في البرنامج بيانها كالتالي: ٢٨ شركة بيع أغلبية اسهمها بالبورصة، و ٢٤ شركة بيع أغلبية اسهمها لمستثمر رئيسي، و ٣٠

شركة بيع أغلبية أسهمها لاتحاد العاملين المساهمين، و ٢٠ شركة بيعت بالكامل كأصول وبالتالي يكون اجمالى عدد اشركات التى خرجت من القانون ٢٠٢ قد بلغ ١٢٢ شركة بالاضافة الى ١٠ شركات أدوية ومطاحن بيع ٤٠% من أسهمها و ٦ شركات بيع بها حصص أقل من ٥٠%.

أما فى مجال البنوك فقد قامت الحكومة بخفض مساهماتها فى خمسة بنوك مملوكة ملكية مشتركة ثم تلى ذلك خفض مساهماتها فى ٧ بنوك مشتركة أخرى وجارى حاليا خفض المساهمة فى ٤ بنوك إضافية، وقد أجريت دراسة تشخيصية تقويمية لبنكين قطاع عام تمهيدا لتحويل غالبية الملكية العامة فى احدهما الى القطاع الخاص، وقد تم تحديث هذا التقويم من اجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لانهاء عمليات البيع، هذا وقد اصدر مجلس الشعب قانونا من شأنه تنظيم مشاركة القطاع الخاص فى ملكية بنوك القطاع العام و الذى يقضى بمشاركة الأجانب فى تملك ٥١% من الاسهم فى البنوك المشتركة و الخاصة.

شهدت الفترة من آخر يونية ١٩٩٧ الى آخر يونية ٢٠٠٠ زيادة نصيب بنوك القطاع الخاص والمشاركة وفروع البنوك الاجنبية فى حجم النشاط المصرفى حيث انخفضت نسبة ارصدة الودائع لدى بنوك القطاع العام التجارية الى اجمالى الودائع بالبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى من ٦٢,٢% الى ٥٧,٢% خلال الفترة المشار اليها.

وفى قطاع التأمين أعدت الحكومة خطة للسماح للشركات الاجنبية بمزاولة نشاطاتها بشكل كامل فى سوق التأمين المصرى، هذا بالاضافة إلى خفض مساهمة الحكومة فى شركة تأمين مملوكة ملكية مشتركة، كما تم إلغاء ملكية شركات التأمين القطاع العام فى أربع شركات تأمين للمناطق الحرة والقطاع الخاص، كما صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٩٨ الذى تضمن بعض الأحكام الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين المعتبرة من شركات القطاع العام والذى تضمن ايضا تعديل بعض احكام قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر، هذا بالاضافة الى صدور قرارالهيئة المصرية العامة للرقابة على التأمين رقم ١٠٥ /١٩٩٩، بشأن الاحكام المنظمة لعمليات اعادة التأمين التى يتمين على شركات التأمين المصرية ان تعيدها لدى الشركة المصرية لاعادة التأمين.

كما قامت الحكومة المصرية باتخاذ الاجراءات القانونية الضرورية مثل اصدار القانون رقم ١٥٦/١٩٩٨ الذى يسمح للقطاع الخاص بالمشاركة فى رؤوس اموال شركات التأمين التابعة للقطاع العام. ولقد بدأت عملية تقييم شركات التأمين التابعة للقطاع العام فى شهر مارس ٢٠٠٠ وسوف يتم الانتهاء منها فى نهاية شهر أكتوبر ٢٠٠٠، وقد تم اعطاء مهمة تقييم هذه الشركات الى الشركات المالية العالمية المتخصصة، حيث تتولى "مورجان ستانلى" تقييم شركتى الشرق والاهلية وتتولى "فليمنج" تقييم شركتى مصر والمصرية لاعادة التأمين، كما تم اعداد معايير محاسبية جديدة

لقطاع التأمين تتمشى مع المعايير النمطية العالمية فى هذا الشأن وقد صدرت هذه المعايير بالقرار رقم ١٥٧/١٩٩٩.

كما صدر القرار رقم ١٠٥/١٩٩٩ بشأن الاحكام المنظمة لعمليات اعادة التأمين التى يتعين على شركات التأمين المصرية ان تمعيدها لدى الشركة المصرية لاعادة التأمين طبقا لاحكام المادة (٣٤) من القانون ١٠/١٩٨١، على ان يسرى هذا القرار على العمليات التى تصدر اعتبارا من ١/١/١٩٩٩، مع تدرج الانخفاض فى النسبة فى السنوات المقبلة. وقد التزمت جميع الشركات المحلية بالحصة المنصوص عليها فى القرار المذكور، خلال الفترة من ١/١/١٩٩٩ إلى ٣١/١٢/١٩٩٩ وهى: ٢٠% فيما يزيد عن حدود الاحتفاظ بالنسبة لفروع التأمين الواردة بالبنود (١، ٢، ٣، ٤، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠) على الأساس النسبى بالنسبة لفروع التأمين الواردة بالبنود (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠) - سيارات - حوادث.

كما تم تنفيذ مانص عليه القرار خلال الفترة من ١/١/١٩٩٩ إلى ٣١/١٢/١٩٩٩ حيث تم تخفيض الحصة بنسبة ٥% عن الفترة السابق إيضاحها وقد أظهرته ميزانيات الشركات المحلية المنتهية فى ٣٠/٦/٢٠٠٠

وقد تم إعداد خطة لإصلاح قطاع التأمين بمعرفة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بالتشاور مع مؤسسة Barents تم البدء فى تنفيذها منذ سبتمبر ١٩٩٩، تشمل مقترحات لتطوير قانون

الإشراف والرقابة على التأمين، وصناديق التأمين الخاصة، وإعداد القواعد المنظمة لممارسات السوق وفحص المراكز المالية للشركات وجارى الانتهاء من هذه المرحلة حيث تم تقديم مقترحات بتشريعات التأمين وصناديق التأمين جارى مناقشتها حاليا لتعديلها بما يتماشى مع متطلبات السوق المصرى، كما تم الانتهاء من إعداد مشروع دليل عمل لكل من الرقابة على ممارسات السوق وفحص المراكز المالية للشركات يجرى مراجعتهم بمعرفة الهيئة وخبراء K. P. M. G & Barents لإعدادهم فى الصورة النهائية القابلة للتطبيق، كما قامت الهيئة بإعداد حزم برامج لنقل بيانات ملاحق شركات التأمين الدورية للهيئة إلكترونيا، بالإضافة إلى ذلك قامت الهيئة بالتشاور مع مؤسسة Barents بإعداد خطة طويلة المدى (لمدة ١٠ أشهر) لتطوير قطاع التأمين تطويرا شاملا بما يتماشى مع أسواق التأمين المتقدمة ولواكبة المتغيرات الاقتصادية المقترحة وهيكل السوق فى السنوات القادمة.

وفى مجال الغزل والنسيج فقد تم خصخصة ٤ شركات من شركات الغزل والنسيج وهذه الشركات هى: الشركة العربية المتحدة للغزل والنسيج (٦٦,٦٪ بيع للقطاع الخاص)، بوليفاريا (١٠٠٪ بيع للقطاع الخاص)، كابو (١٠٠٪ بيع للقطاع الخاص)، شركة الإسكندرية للغزل والنسيج (٩٤٪ بيع منها للقطاع الخاص). كما تم تصفية شركة القاهرة للحراير. وفى مجال حلج الأقطان تم خصخصة شركتان هما: الشركة العربية لحلج الأقطان (٦٢,٦٥٪ بيع للقطاع الخاص)، شركة النيل لحلج الأقطان (٥١,٥٪ بيع

للقطاع الخاص) النصر للملابس والمنسوجات (٩٢٪ بيع للقطاع الخاص). كما تم بيع وتأجير اجزاء كثير من شركات اسكو والدقهلية للفرزل والنسيج والشرقية للفرزل والنسيج ويجرى اصلاح العديد من الشركات الأخرى تمهيدا لبيعها.

أما فى مجال النقل البحرى فقد تم تجزئة واحدة من شركات النقل البحرى (الإسكندرية) إلى أربعة شركات حتى إذا خصصت تم كسر الاحتكار لتجنب نقل الاحتكار من القطاع العام إلى القطاع الخاص، كما تم الانتهاء من تقييم شركات خدمات النقل البحرى تمهيدا لخصخصتها، وقد وافقت المجموعة الوزارية للخصخصة بجلستها بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٩٧ على طرح ٧ شركات فى مجال التوكيلات الملاحية واعمال الشحن والتفريغ للبيع للقطاع الخاص وذلك فى اطار الشركات المطروحة ضمن برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٧، كما وافق مجلس الوزراء بتاريخ ٥/١/١٩٩٨ على قانون يسمح للمشروعات الخاصة سواء المصرية او الاجنبية بالمشاركة فى خدمات النقل البحرى والتوكيلات البحرية والشحن والتفريغ وتموين واصلاح السفن والتوريدات البحرية.

أما بالنسبة لحصيلة عمليات البيع الناجمة عن تنفيذ برنامج الخصخصة فحتى ١٢ أغسطس ٢٠٠٠ بلغت اجمالى حصيلة البيع ١٣,٠٤٩ مليار جنيه تم استخدامها كالتالى: ٢,٦٠١ مليار جنيه لسداد مديونيات البنوك، و ١,٩٠٨ مليار جنيه معاش مبكر واعانات واجور شركات خاسرة، و ٥,٨٢٢ محول لوزارة المالية من

عوائد الخصخصة، و ١,٢١٤ مدفوع تحت حساب اعادة الهيكلة للشركات القابضة، وبذلك يبلغ اجمالى الاستخدامات ١٢,٥٤٤ مليار جنيه ويتبقى ٠,٥٥٥ مليار جنيه رصيد صندوق اعادة الهيكلة فى ٢٠٠٠/٨/١٢.

٤.١. تنفيذ المشروعات بنظامى BOOT & BOT :

تم التعاقد على انشاء مشروعات بنظامى "بناء - تشغيل - تمليك - تحويل" (BOOT) و"بناء - تشغيل - تحويل" (BOT) فى عدة قطاعات.

ففى قطاع الكهرباء تم التعاقد مع شركة " انترجن سيدى كرير لتوليد الكهرباء " على انشاء اول محطة توليد كهرباء بسيدى كرير بقدرة ٢٢٥ x ٢٢ ميجاوات بنظام BOOT وتبلغ استثماراتها نحو ٤٨٠ مليون دولار، وكذلك تم توقيع الاتفاقيات الاربعة التالية بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٢: اتفاقية شراء القوى الكهربائية بين هيئة كهرباء مصر وشركة انترجن سيدى كرير لتوليد الكهرباء، واتفاقية توريد الوقود بين الهيئة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو) وشركة انترجن سيدى كرير لتوليد الكهرباء، واتفاقية حق الانتفاع بين هيئة كهرباء مصر وشركة انترجن سيدى كرير لتوليد الكهرباء، واتفاقية ضمان بين البنك المركزى المصرى وشركة انترجن سيدى كرير لتوليد الكهرباء، وقد تم الاغلاق المالى للمشروع بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢١ كما بدأت الشركة فى تنفيذ المشروع اعتبارا من هذا التاريخ.

كما تم التعاقد بين هيئة كهرباء فرنسا EDF و "خليج السويس للطاقة" على إنشاء محطة توليد كهرباء خليج السويس بقدرة

٢٢ × ٢٢٥ ميجاوات بنظام BOOT باستثمارات تبلغ ٢٤٠ مليون دولار أمريكي، وأيضا بين EDF و " شرق بورسعيد للطاقة " على إنشاء محطة توليد كهرباء شرق بورسعيد بقدرة ٢٢ × ٣٢٥ ميجاوات بنظام BOOT باستثمارات تبلغ ٢٤٠ مليون دولار أمريكي.

كما تم بناء أربع مطارات بنظام BOOT، بالإضافة الى عرض إنشاء عدة طرق بنظام BOOT ومنها على سبيل المثال: طريق اسكندرية / الفيوم، وطريق: الفيوم / اسوان.

بالنسبة للمشروعات التي تم التعاقد عليها بنظام BOT فهي :
عقد مشروع بجراج الدراسة وقيمه ١٩٧ مليون جنيه مصرى موقع بين كل من محافظة القاهرة والشركة المصرية للاستثمار العمرانى والتشييد (والتي تساهم فى رأسمالها شركة المقاولون العرب "عثمان احمد عثمان وشركاه" بنسبة ٢٥%)، عقد مشروع إنشاء فندق وملحقاته بمدينة الانتاج الاعلامى بمدينة ٦ أكتوبر قيمته الاجمالية ١٢٠ مليون جنيه مصرى موقع بين كل من محافظة الجيزة والشركة المصرية للاستثمار العمرانى والتشييد، وعقد مشروع إنشاء وتشغيل وأنتفاع بمشروع جراجين متعددى الطوابق تحت سطح الارض بميدان التحرير قيمته الاجمالية ٢٩٩ مليون جنيه مصرى موقع بين كل من محافظة القاهرة والشركة العالمية للتمية العمرانية(والتي تساهم فى رأسمالها شركة المقاولون العرب "عثمان احمد عثمان وشركاه" بنسبة ١٠%)، وعقد جراج متعدد الطوابق أسفل سطح الأرض بهيدان مصطفى محمود بالهندسين

بالجيزة بقيمة إجمالية قدرها ٤٥ مليون جنيه مصرى بنظام BOT موقع بين شركة المقاولون العرب والشركة المصرية للإستثمار العمرانى والتشييد تنفيذا لتلعدد المؤرخ ١٩٩٩/٤/٢٤ الموقع بين الشركة المصرية للإستثمار العمرانى والتشييد ومحافظة الجيزة.

٥٠١- التجارة الخارجية :

اتخذت الحكومة المصرية قراراها بتتفيذ المزيد من الإصلاحات فى مجال التجارة الخارجية وذلك بتقليل الحماية المفروضة بخفض الحواجز الجمركية فقد تم خفض الحد الاقصى للتعريفات الجمركية من ٦٠٪ الى ٤٠٪ وكذا تم خفض الضريبة الجمركية والغير جمركية على السلع الرأسمالية وذلك للعمل على ايجاد قدر من المنافسة العادلة بحيث تعمل على تحقيق الرعاية للمنتجات المحلية بالقدر الذى يعمل على تشييطها وتجويد الإنتاج وفتح مجالات التصدير امام المنتجات المصرية فى وسط عالم تسوده الكيانات الاقتصادية الكبيرة، ولقد أوضحت الحكومة أنها لن تقرض أو تزيد من التعريفات أو الرسوم الجمركية على الواردات، كما تعمل الحكومة جاهدة فى اتجاه تشجيع الاستثمارات الخاصة وقد أعلنت ذلك فى العديد من المرات تجديدا لالتزامها بتحرير التجارة والإسراع فى اللحاق بالعالم الخارجى ومواكبة التقدم وما يحدث من عولة اقتصادية وذلك ليكون هناك حافزا على مزيد من الاستثمار فى الصناعة لخلق المزيد من فرص العمالة.

وفى مجال الاصلاح الجمركى غير التعريفى فقد اعدت الحكومة المصرية خطة زمنية لتنفيذ التوصيات المختارة من دراسة " التجارة/الجمارك " التى تم اعدادها، فقامت الحكومة بإنشاء نقطة موحدة لانتهاء الاجراءات بالنسبة للصادرات وقد تم نفس الشئ بالنسبة للواردات. وقد حققت الحكومة الانسياب الإدارى المتعلق بالخدمات الجمركية وذلك عن طريق استخدام الحاسبات الالية لتسهيل اتمام الاجراءات الجمركية وایجاد قاعدة للبيانات والمعلومات التى يمكن بها اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب، ونود الاشارة هنا الى ان الأعوام القادمة سوف تشهد المزيد من الاجراءات الاصلاحية سواء فى مجال الاجراءات الجمركية او مجال اعداد الكوادر الفنية لتنمية الفكر الجمركى وبما يتمشى مع التقدم العالمى فى هذا المجال.

وفى مجال تشجيع الصادرات، ونظرا للاهتمام البالغ الذى تعطيه الدولة لدفع الصادرات فان الحكومة اخذت على عاتقها تطوير الموائى المصرية حيث ان هذا التطوير يعتبر خطوة مهمة فى اتجاه تشجيع الصادرات والرشادة والمصادقية فى تنفيذ قواعد ونظم التجارة والاستثمار.

وفى مجال النقل البحرى تبنت الحكومة المصرية الدراسة الخاصة بكسر الاحتكار فيه وفى أنشطته الخدمية والتأكيد على تحقيق المنافسة الكاملة، وتقوم الحكومة الان بإلغاء الموانع القانونية والتنظيمية على دخول وعمل الشركات التجارية المملوكة للأجانب

وكذا شركات خدمات الصادرات والواردات اخذاً في الاعتبار التزامات الحكومة المصرية فيما يتعلق بالجزء الخاص بالخدمات باتفاقية الجات، كما تم السماح للشركات الخاصة ولشركة مصر للطيران بنقل الخضراوات والبضائع دون أى قيود .

ولقد تم اتخاذ الإجراءات الخاصة بخفض تكلفة الشحن الجوي بتخفيض أسعار الشحن الجوي تدريجياً وعلى مراحل حيث ان مؤسسة مصر للطيران اتبعت منذ سنوات سياسة بيعية فيما يختص بتمية وتنشيط البضائع تتماشى مع متطلبات السياسة الاقتصادية للدولة وما يطرأ عليها من تغيرات من اقتصاد موجه الى اقتصاد حر واضعين في الاعتبار الشركات الناقلة المنافسة سواء على خط مباشر او عبر نقاط وسيطة، وكان الهدف في كل التغييرات تشجيع الصادرات المصرية لمساعدتها على فتح اسواق جديدة تمكثها من منافسة منتجات وصادرات الدول الصناعية.

هذا وقد تم انهاء احتكار شركة مصر للطيران للخطوط الملاحية، والغاء الموانع امام دخول القطاع الخاص في مجال النقل الجوي، مع السماح للطيران المؤجر بنقل البضائع المصرية بدون دفع رسوم لشركة مصر للطيران.

وتأكيداً على حرص الحكومة على تشجيع الصادرات فقد صدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ويتضمن القانون ٤٦ مادة تنظم حوافز وضمانات الاستثمار للمشروعات

التي ست - أ . . مذاقه مع عدم الاخلال بالمزايا والاعفاءات
والحوافز التي تمنح بها المشروعات القائمة آنئذ .

كما تم العمل بجمارك الصادرات على مدار الـ ٢٤ يوميا، وقد
اقتصرت في اجراء الفحص على البضاعة المصدرة ان يؤخذ في
الاعتبار فقط عوامل الصحة العامة والامان والجودة مع قصر
الاجراءات على استخدام نموذج واحد فقط واتمامها في النقطة
التخليصية الموحدة One Stop Shop، كما تم انشاء محطات جمركية
في المدن الصناعية (مثل العاشر من رمضان- السادس من أكتوبر)
بحيث تتم الاجراءات في مواقع الانتاج والتعبئة ولا يعاد فحص
البضائع في موانئ التصدير خفضا للوقت والتكلفة في هذا المجال
مع إعفاء الصادرات من مقابل خدمات الكشف والفحص والمعاينة
وايضا مقابل العمل في غير الأوقات الرسمية مع رد الرسوم
السابق تحصيلها على مكونات الانتاج المستوردة الداخلة في انتاج
المنتجات المصدرة وتبسيط إجراءات نظامى "الدروباك" والسماح
المؤقت وتيسيرا للعمل بتلك النظم فقد تم ميكنة الادارة الجمركية
بالكامل لضمان السرعة والكفاءة والفاعلية، كما تم تطوير نظام
الرد المباشر والرد الفوري للضرائب والرسوم السابق تحصيلها
طبقا لنظام الـ Tax Rebate .

وقد تم إرساء قواعد تطوير نظام رد الضرائب والرسوم الجمركية
عن المكونات الاجنبية المستوردة الداخلة في المنتجات المصدرة بتحديد
الاسلوب المبسط لتنفيذ الـ Tax Rebate وذلك لتبسيط اجراءات

التصدير ولهذا الغرض تم عمل جداول نمطية للسلع موضح بها قيمة الضرائب والرسوم الواجب ردها، وقد تم اصدار جداول نمطية لسلع غذائية وكيمياوية وهندسية وخشبية ومنسوجات خلال عام ١٩٩٧/ ١٩٩٨ بلغت ١٠٠٠ سلعة تقريبا يتم الرد عنها فورا من مواقع التصدير بالفتات الموضحة قرين كل سلعة.

كذلك تم توحيد مكاتب السجل التجارى والعلامات التجارية والرسوم الصناعية فى مكتب واحد تسهيلا على المتعاملين بصفة عامة وعلى المصدرين بصفة خاصة.

٦٠١ - القطاع البيئى :

تواجه بلدان العالم ومنها مصر مشاكل بيئية متعددة لكل منها خطورتها كتلوث الهواء بالرصاص او غيره وكتلوث المياه والتلوث الناتج عن المخلفات الصلبة وتلوث التربة.

ومنذ عدة سنوات مضت، بدأت مصر تخطو بخطوات حثيثة نحو حل المشاكل البيئية الحيوية، وتحسين فرص تحقيق التنمية المتواصلة على المدى الطويل ولقد حققت الحكومة المصرية العديد من الانجازات فى هذا المجال وذلك من خلال برنامج اصلاح السياسات القطاعية الذى ساند وشجع الحكومة من خلال مجموعة من الإجراءات البيئية بدأت منذ عام ١٩٩٤ / ١٩٩٥ وحتى الآن.

ويتولى جهاز شئون البيئة التابع لوزارة شئون البيئة كل ما يختص بقطاع البيئة ولقد زادت مسئوليات الوزارة والجهاز المذكور

بصدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ الذى اتاح لهما قدرة اكبر وسلطات اوسع فى ادارة الشئون البيئية والسماح باصدار نظم ومعايير الاصحاح البيئى.

وبجانب الجهاز الفنى لشئون البيئة هناك جهات ووزارات اخرى موكل اليها بعض مسئوليات قطاع البيئة من ناحية السيطرة على التلوث وحماية البيئة ومنها على سبيل المثال وزارة الصحة التى تختص بالوقاية والعلاج من الاثار السلبية للبيئة كمكافحة الامراض المتوطنة والامراض المعدية والرقابة على الاغذية وضمان سلامتها، ووزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية التى تختص بمستلزمات بناء المرافق و المحطات الحرارية وتختص ايضا بامور التخطيط البيئى واستخدامات الاراضى بالمجتمعات العمرانية الجديدة، ووزارة الصناعة التى تختص بوضع القواعد والشروط اللازمة لاستيفاء المصانع لشروط السلامة والاصلاح البيئى.

كما اعدت الحكومة الانظمة والاليات الخاصة بتنفيذ القرارات التى تتعلق بالملوثات المنبعثة من المركبات، كما قامت باعداد الخطة القومية لمكافحة التعرض للرصاص والتى تتكون من مكونين اساسيين : خطة عمل مسابك الرصاص، وخطة مكافحة التلوث بالرصاص ولقد اصدرت وزارة الدولة لشئون البيئة القرار الوزارى رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ فى شأن تكوين لجنة تسيير المشروع ممثل فيها الوزارات والجهات المعنية لصياغة وتبنى الخطة فى شكلها النهائى ووضعها موضع التنفيذ.

كما تم تطبيق القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولوائحه التنفيذية على القطاعين العام والخاص على قدم المساواة وذلك لخفض انبعاثات الجزيئات الدقيقة وملوثات الهواء الأخرى من المصادر الثابتة حيث يتم التفتيش البيئي على المنشآت الصناعية على أساس احتمال التلوث وخطورتها وليس على أساس الملكية، ويقوم العمل المركزي للرصد البيئي بجهاز شئون البيئة يأخذ عينات من الانبعاثات وتحليلها.

وقد تم اتخاذ العديد من الخطوات في هذا الشأن منها ان الغاز الطبيعي اصبح يستخدم على نطاق واسع كبديل للبنزين النظيف في اغلب المخابز والورش بل وفي السيارات أيضا، كما تم تنفيذ البرنامج الخاص بخفض تراكم الانبعاثات من مصانع الأسمنت.

و تم إنشاء محطات لمراقبة الهواء في إقليم القاهرة الكبرى وفي محافظات أخرى من اجل مراقبة الهواء المحيط و تم اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل مسابك الرصاص وتطوير تقنياتها وقامت كل من وزارة البيئة والقوى العاملة بتوقيع البروتوكول الخاص بفرض القانون رقم ٤/١٩٩٤ لخفض التلوث في البيئة العاملة والهواء المحيط، بالإضافة الى خفض ملوثات الهواء خاصة انبعاث الكائنات الدقيقة والهيدروكربونات من المصادر الثابتة بالقطاعين العام والخاص مع الأخذ في الاعتبار التكاليف والعوائد الاقتصادية لعمليات خفض بالإضافة الى تحديد منهج الجمع والتحليل والقياس في دليل ارشادي للتحقق من مدى وفاء المصادر الثابتة

لانبعاثات الهواء للقواعد الخاصة فى هذا الشأن وتم اعداد قائمة مبدئية بالمصادر الثابتة الرئيسية للملوثات الهواء خاصة الجزئيات الدقيقة والهيدروكربونات المنبعثة من مؤسسات القطاعين العام والخاص كما تم مكاتبة مصادر التلوث الصناعى الرئيسية فى هذا الصدد لاعلامهم بضرورة الالتزام بمتطلبات قانون البيئة.

وأىضا تم اعداد مسودة معايير الانبعاثات من المركبات الجديدة بمعدل أقل وجارى مراجعتها بواسطة لجنة مشتركة من وزارة شئون البيئة ووزارة الصناعة (هيئة التوحيد القياسى) ووزارة الداخلية وعقدت ندوة دعيت اليها الجهات المعنية بما فيها مصنعى المركبات ومصنعة الجمارك فى نهاية شهر اكتوبر ١٩٩٨ يتم بعدها اضافتها الى اللائحة التنفيذية للقانون لسنة ١٩٩٤.

وقد تم تخصيص الارض المطلوبة لاقامة محطات نموذجية استرشادية لاختبار الانبعاث من المركبات فى محافظتى القاهرة والقليوبية وجارى تخصيص قطعة أرض بمحافظة الجيزة لهذا الغرض، كما تم تخصيص الارض المطلوبة لإنشاء مركز التدريب فى مدينة نصر.

كما تم تقديم الجازولين الخالى من الرصاص فى القاهرة الكبرى ومحافظات اخرى و٨٥٪ من الجازولين المستخدم حاليا فى المركبات خالى من الرصاص. ويتم استخدام الغاز الطبيعى المضغوط فى المركبات بدلا من البنزين، وهناك أكثر من ٢٠ محطة

بنزين خالى من الرصاص تم انشاءها فى القاهرة والمحافظات الاخرى، وقد قامت وزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة بالموافقة على ٢ مراحل من البرنامج الخاص بتنفيذ القانون رقم ١٩٩٤/٤ المتعلق بانبعاث المركبات:إجراء إختبارات بالطرق، تشييد/تجهيز/تشغيل لثلاث مراكز نموذجية، بناء شبكة للاختبار.

وجارى تنفيذ خطة العمل الخاصة بخفض انبعاثات الرصاص من المسابك العامة والخاصة والتوسع فى الجهد المبذول الموجه للمصادر العامة والخاصة الاخرى لانبعاث الرصاص وذلك استنادا الى خطة مكافحة التعرض للرصاص، مع الاخذ فى الاعتبار انه تم تقديم الدعم الفنى اللازم للمسابك ذات الطاقة الانتاجية الكبيرة لاختيار التكنولوجيا النظيفة المناسبة، وتم الانتهاء من اعداد الخطة القومية لمكافحة التعرض للرصاص، كما صدر قرار وزارى لتكوين لجنة للإشراف على تنفيذ الخطة ممثلا بها كافة الوزارات والجهات المعنية، واهم ادوار هذه اللجنة هو تبنى الخطة والعمل على وضعها موضع التنفيذ وتعبئة الموارد اللازمة لذلك.

والحكومة المصرية ما تزال ملتزمة باستكمال تنفيذ خطة استبعاد استخدام البنزين المحتوى على الرصاص وخفض استعمال الوقود ذا نسبة التلوث العالية بالتوسع فى السعة التكريرية للبنزين الخالى من الرصاص وكذا خفض الفروق بين الاسعار العالمية والمحلية لمنتجات البترول الاخرى المسببة لتلوث البيئة.

٢- عوائد منجزات الإصلاح الاقتصادى (المخرجات الاصلاحية) :

١٠٢ - عوائد على المستوى الكلى :

ان ما حدث على النحو سالف الذكر من تغييرات للتحويل إلى اقتصاد السوق مجيئاً من اقتصاد ادير اداريا بشرة التخطيط المركزى (بالقرانة مع انفتاح اقتصادى) فكان ادا ثمارا يجرى قطاؤها فأتت اكلها فيما تمثل من بنايات اساسية فوقية وتحتية انجزت خلال السنوات التسعة عشر السابقة تقف شامخة محدثة عن نفسها بالإضافة إلى ما تحقق من إستقرار إقتصادى نتيجة تقريخ برنامج الإصلاح الاقتصادى لعوائده التى تمثلت فى وصول نسبة العجز فى الموازنة العامة حوالى ثلث أقصى نسبة محددة لعضوية Europe Monetary Union (EMU) اتحاد النقد الأوروبى، كما انخفض الدين الحكومى من ٥٥٪ من اجمالى الناتج المحلى عام ١٩٩٢ / ١٩٩٤ إلى ٤٨٪ عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ فى حين ان المطلوب بواسطة Maastricht requirement هو ٦٠٪، كما انخفض متوسط معدل التضخم السنوى من ٢١,١ ٪ عام ١٩٩١ / ١٩٩٢ إلى ٦,٢ فى عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ وإلى ٣٪ فى نوفمبر ١٩٩٩ وهو فى انخفاض مستمر نحو معدلات التضخم لدى شركاء مصر فى التجارة من دول الاتحاد الاوروبى، اضافة الى ارتفاع معدل النمو لاجمالى الناتج المحلى من ١,٩٪ فى عام ١٩٩١ / ١٩٩٢ إلى ٦٪ فى عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ ومن المأمول الوصول بهذا المعدل إلى ٧٪ فى عام ٢٠٠٢، كما انخفضت نسبة البطالة من ٩,٢٪ فى عام ١٩٩١ / ١٩٩٢ إلى ٧,٩٪ فى عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩، كما انخفضت نسبة عجز الموازنة العامة الى

اجمالى الناتج المحلى من ٦,٤٪ فى عام ١٩٩٢/١٩٩١ الى ١,٢٪ فى عام ١٩٩٨/١٩٩٩، وانخفضت نسبة الدين الخارجى الى اجمالى الناتج المحلى من ١٠٦,٩٪ فى عام ١٩٩٠/١٩٩١ الى ٧٧,٩٪ فى عام ١٩٩١/١٩٩٢ ثم الى ٢١,٧٪ فى عام ١٩٩٨/١٩٩٩، كما انخفضت نسبة اجمالى الدين الى الصادرات من ٣١١,١٪ فى عام ١٩٩٠/١٩٩١ الى ٢٧٠,١٪ فى عام ١٩٩١/١٩٩٢ ثم الى ١٨٢,٦٪ فى عام ١٩٩٨/١٩٩٩، وانخفضت ايضا نسبة خدمة الدين الى اجمالى الناتج المحلى من ٢٤,٦٪ فى عام ١٩٩١/١٩٩٢ الى ٧,٦٪ فى عام ١٩٩٨/١٩٩٩، كما ارتفعت عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات الدولية (احتياطيات /عدد شهور واردات) من ٦,٢ شهرا فى عام ١٩٩٠/١٩٩١ الى ١٢,٨ شهرا فى عام ١٩٩٨/١٩٩٩، بالاضافة الى انشاء ١٢ مدينة صناعية جديدة منذ عام ١٩٩١ يزاوول بها ٤٠٠٠ مصنع انشطته، حيث اتاحت تلك المصانع حوالى ٢٢٨ ألف فرصة عمل، كما ارتفعت نسبة المدخرات المحلية كنسبة من اجمالى الناتج القومى من ١٥,١٪ فى عام ١٩٩٢/١٩٩٤ الى ١٦,٦٪ فى عام ١٩٩٨/١٩٩٩، وارتفعت اجمالى الاستثمارات المحلية كنسبة من اجمالى الناتج المحلى من ١٦,٦٪ فى عام ١٩٩٨/١٩٩٩ الى ٢٠٪ فى عام ١٩٩٨/١٩٩٩، كما ارتفعت مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الاجمالى من ٦٢٪ فى عام ١٩٩٢/١٩٩٣ الى ٧٥٪ فى عام ١٩٩٨/١٩٩٩^(١).

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، - "Quarterly Economic Digest, October

. Volume V No.1, December 1999"

٢٠٢- تبوأ القطاع الخاص مكانته في الكيان الاقتصادي المصري^(١)؛

عام ١٩٩٧/١٩٩٦	عام ١٩٨٢/١٩٨١	
٥١%	٥١%	(أولاً) مؤشرات الاقتصاد الكلى: - المساهمة في الاستثمار القومى. - المساهمة فى الناتج المحلى الاجمالى. - جملة المساحات التى تمت بها أعمال البنية الأساسية للتوسع الزراعى الأقضى.
٦٩%	٦٩%	
تبلغ الساحة ١٦٤٠,٥ ألف فدان منها ٨٥٢ ألف فدان للقطاع الخاص (٥٢%) و ٧٨٧,٥ ألف فدان للقطاع العام.		
١٩,٤%	٢,٥%	(ثانياً) الصناعات الغذائية: - إنتاج السكر المكرر. - علف الحيوان والدواجن. - إنشاء العديد من شركات الصناعات الغذائية.
٧٠%	٥,٤%	
١٥٨ مشروع حتى عام ١٩٩٤ بقيمة انتاج سنوى ٢,٢ مليار جنيه مصرى ويمدد مشتغلين ١٧,٦ ألف عامل.		

(١) وزارة التخطيط، الإستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين. (١٩٩٧/١٩٩٨، ٢٠١٧/١٦)، المجلد الأول، إبريل ١٩٩٧، العديد من الصفحات.

عام ١٩٩٧/١٩٩٦	عام ١٩٨٢/١٩٨١	
<p>١٦٣,٥ ألف طن ٩٣٪ (انتاجه اقترب من ٦ أمثال انتاجه في بداية الفترة) ٦٩٪ (انتاجه في بداية وصل إلى ٥ أمثال انتاجه في بداية الفترة)</p>	<p>١٠ آلاف طن ٧١٪ من إنتاج الملابس الجاهزة ٤٤٪</p>	<p>(ثالثاً) صناعة الغزل والنسيج: - غزل القطن . - الملابس الجاهزة. - البطاطين.</p>
<p>٨٤,١٪ (الدخول شركة اسمنت عام ١٩٨٥). ١٧٪ (يدخل شركة الاسكندرية للأطارات من عام ١٩٩٥/١٩٩٤)</p> <p>حتى عام ١٩٨٠ كانت مصر مستوردة للمسيراميك ثم دخل القطاع الخاص في مجال انتاجه لتصبح مصر مصدرة للمسيراميك لتغزو أسواق أكثر من ٦٠ دولة حيث وصلت الطاقة الانتاجية إلى ٢٠ مليون متر مربع من أرضيات اسيراميك والوائط.</p>	<p>لا شيء</p>	<p>(رابعاً) الصناعات الكيماوية: - الاسمنت . - اطارات الركوب والنقل. - انتاج السيراميك</p>
<p>٨٦٪</p>	<p>١٤٪</p>	<p>(خامساً) الصناعات المعدنية: - حديد التسليح .</p>

عام ١٩٩٧/١٩٩٦	عام ١٩٨٢/١٩٨١	
		(سادساً) صناعة السيارات:
٧٧,٩ %	-	. انتاج الاتوبيسات .
٧٨,٦ %	-	. سيارات الركوب .
٩٠,٢ %	-	. انتاج اللوارى .
<p>كما انشأ العديد من الشركات لصناعة السيارات ذات جنسيات متعددة وشركات خاصة ومشاركة لانتاج ماركات عالمية، وبدأت تلك الشركات الصناعية بتجميع المكونات التي تتضمن نسبة محلية تتزايد تدريجياً في العملية الانتاجية، وهناك شركات عدة تعمل في هذا المجال وكلها تعمل بالتعاون مع شركات عالمية أوروبية وأمريكية ويابانية، وعلى سبيل المثال فقد بدأ انتاج احدى الشركات عام ١٩٨٥ بانتاج الاوتوبيس والميني باص واضافت عام ١٩٩٥ تجميع السيارات الصالون بمصانعها بمدينة ٦ أكتوبر، وقد حققت الشركة نسبة تصنيع محلي ٦٦ % للسيارات بيك آب و ٦١ % للسيارات الميكروباص و ٤٦ % للسيارات الصالون وتسمى الشركة لاستكمال برنامجها لزيادة نسبة التصنيع المحلي.</p>		
		(سابعاً) الصناعات الكهربائية:
		. الثلاجات الكهربائية .
		. اطارات الركوب والنقل .
		. أجهزة التلفزيون .
٩٦,٨ %	٤٦ %	
<p>اقام المستثمرون المصريون مع الشركات اليابانية ذات الشهرة العالمية في انتاج الاجهزة الكهربائية عدة مشروعات بلغ انتاجها في عام ١٩٩٦ نحو ٢٠٠ ألف تلفزيون و رأسمالها المدفوع قفز الى ٩٠ مليون جنيه وبلغ عدد العاملين في شركات تلك المجموعة حوالى ١٥٩٠ عامل، كما تم انشاء مشروعات مماثلة وصل انتاجها الى ٢٢٠ ألف جهاز تلفزيون عام ١٩٩٥ واصبح انتاجها يمثل ٤٥ % من اجمالى السوق المحلي وتهدف الشركة الى صناعة كل مكونات التلفزيون محلياً وقد حصلت الشركة في عام ١٩٩٥ على شهادة الايزو ٩٠٠٢ .</p>		

عام ١٩٩٦/١٩٩٧	عام ١٩٨١/١٩٨٢	
١٧,٤ ٪ (تضاعف انتاج القطاع الخاص) ٤٢,٧ ٪ (الف طن تضاعف الانتاج لدخول القطاع الخاص الشركة الوطنية للزجاج والبللور)	١٤ ٪ ٢١,٤ ٪	(ثامناً) الصناعات التعدينية: - ملح الطعام . - زجاج مسطح ومنقوش.
١٢٢ سفينة بحمولة ١,٦٦٦ مليون طن.	٧٠ سفينة بحمولة ٥٣٠ ألف طن -	(تاسعاً) النقل البحري: - تشجيع القطاع الخاص في تملك وامتجار السفن لخدمة التجارة. - إنشاء ثلاث شركات بنظام الاستثمار المشترك (شركة الملاحة الوطنية . شركة مصر للنقل البحري وشركة الشحن والتفريغ بميناء الدخيلة).
٦٨٠٠٠ حجرة ٨٠ ألف فرصة عمل مباشرة + ١٧١ ألف فرصة عمل غير مباشرة.	١٩٥٢٩ حجرة	(عاشرًا) قطاع السياحة: - الطاقة الإيوانية. - فرص العمل.
قام القطاع الخاص السياحي بدور كبير في توسعات الطاقة الفندقية بمناطق الجذب السياحي الجديدة بالبحر الاحمر وجنوب سيناء والساحل الشمالي وكذلك الفنادق العائمة بنهر النيل مما أدى الى مساهمته بنحو ٤٦,٤ ألف غرفة خلال الخمسة عشر عاما كما تم انشاء ٣٠ قرية سياحية بالساحل الشمالي ونحو ١٧ قرية سياحية بالبحر الاحمر ونحو ١٢٥ فندق بسيناء.		

عام ١٩٩٧/١٩٩٦	عام ١٩٨٢/١٩٨١	
<p>(حادى عشر) المحتملات العمرانية الجديدة:</p> <p>تنفيذ القطاع الخاص لنحو ١٩٠٠ مصنع جديد دخلت الانتاج فى ٩ مدن جديدة باستثمارات نحو ١٢,٥ مليار جنيه وبقيمة انتاج سنوى يبلغ ٢٠,٥ مليار جنيه وتتيح نحو ٢٠٨,٩ ألف فرصة عمل جديدة.</p> <p>- الاسكان: اضطلع القطاع الخاص والتماونى بتنفيذ ٩٥٪ من اجمالى الوحدات السكنية المنفذة.</p>		

(رابعاً) منهج عصرنه وتحديث الكيان الاقتصادى للدولة:

١- إنجاز البنية الأساسية للإتصالات كقاعدة للمعلوماتية^(١):

إن ما تحقق من إنجازات فى الإتصالات يمثل البنية المعلوماتية - الاتصالية الأساسية إذ كان عدد الخطوط التليفونية ٥١٠ ألف خط فى عام ١٩٨١ فأصبح ٦,٦ مليون خط فى ديسمبر عام ١٩٩٩، وارتفع عدد المدن المتصلة بالنداء الآلى من ٧ مدن عام ١٩٨١ إلى ٢٧٨ مدينة فى ديسمبر عام ١٩٩٩ وارتفع عدد المشتركين من ٥٠٠ ألف فى عام ١٩٨١ إلى ٥,٥ مليون فى ديسمبر عام ١٩٩٩ وكان عدد مخابرات النداء الآلى ٥٣ مليون دقيقة فى عام ١٩٨١ فأصبح ٢٨٦٧ مليون دقيقة فى ديسمبر عام ١٩٩٩، كما زاد عدد قنوات الإتصالات الدولية حيث كان ٧٢٠ قناة فى عام ١٩٨١ فأضحى ٨٤٨٠ قناة عام ١٩٩٩، وارتفع عدد المخابرات الدولية المباشرة من ٢٨ مليون دقيقة فى عام ١٩٨١ إلى ٢٨٩ مليون

(١) أفكار الخردلى: ٣ الرئيس يستعرض محاور الخطة القومية للإتصالات والمعلومات ، جريدة الأهرام ، ص ٢ العدد اليومى المؤرخ ٢٠٠٠/١/٣١.

دقيقة، ووصل عدد مشتركى التليفون المحمول حتى الآن إلى ٩٠٨ ألف مشترك، وارتفع عدد كبائن الخدمة العامة من ٢٥٠ كابينة إلى ١٦ ألفا و٢٤١ كابينة. وتلك البنية الأساسية المتطورة للإتصالات ستخدم كقاعدة إتصالية أساسية للمعلوماتية فى مصر.

٢- تحديث وعصرنة نظامى الإتصالات والمعلومات :

استوعب معد وصانع ومتخذ ومنفذ القرار التتموى بمصر مبدأ انتقال التتمية بمفاهيمها المتعارف عليها تقليديا خلال النصف الثانى من القرن السالف باعتبار الإنشاء والتشييد لبا للتعمير ومنهجيا للتتمية والنمو والحراك الإقتصادى والإجتماعى وأداة للإرتقاء بمستويات المعيشة إلى رؤى جديدة للتتمية أعادت صياغة مفاهيمها وأبجدياتها ومفرداتها لتكون المعارف والممارسات التقنية بعد إكسابها للموارد البشرية السبيل إلى التتمية والنمو الإقتصادى والإجتماعى حيث أثمرت ثورة التقنيات الأليكترونية وما أحرز فى مجالها من تقدم أن تتحول البشرية من عصر التماثلية Analoges فى الأجهزة والمعدات الكهربائية إلى عصر الرقميات Digitals وما أحدثه ذلك من ثورة فى عالم الإتصالات والمعلومات، تداعت توابعه إرتقاء بالموارد البشرية فى تعاملها مع الأشياء والسلع والخدمات إنتاجا وتوزيعا، إستهلاكا وتصديرا، عرضا وطلبا، وفى إحداث تغيير هيكلى فى التتمية والنمو الإقتصادى مفاهيميا ومفرداتا، أدواتا ومناهجا، رؤى وتوجهات، سياسات واستراتيجيات، أهدافا عامة وتفصيلية، وتحول المسار التتموى للموارد البشرية من الممارسة بالعضليات أداءا صاغرا إلى اعمال العقلليات إبداعا بدءا بالبيانات

وقواعدها وصولاً إلى الممارسات المهنية الإبداعية إنتاجاً وإنتاجية، سلوكاً خلافاً، مروراً بالمعلومات واستيعابها معارفاً وتمثيلها تقنياً ليكون التميز البشري في هذا المضمار هو معيار التميز ومقياساً للطاقة الكامنة والقدرة التنافسية على مستوى الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، وليكون مفهوم: فكر في المستقبل ومتغيراته ونفذ في التو ما تستشرفه من هذا المستقبل هو المحدد الأساسي لمعدل نمو التنافسية في كافة المجالات.

ولقد أدركت القيادتين السياسية والتنفيذية في مصر تلك المتغيرات فصاغت برنامجها لتحويل مصر لمجتمع تكنولوجي من خلال خطة وطنية للإتصالات والمعلومات تستهدف تأسيس مجتمع المعلوماتية بالبداية في تحديث وتنفيذ البنية الأساسية للإتصالات وتنمية صناعة الإتصالات والمعلومات والتنمية البشرية وتنمية الطلب الوطني على المعلومات واستخداماتها وذلك باستثمارات مطلوبة من القطاع العام والخاص لتنفيذ تلك الخطة، تدرجت مبالغها بنحو ٢٤ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٠/١٩٩٩، ومبلغ ٥١٤ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٠، ومبلغ ٥٣٧ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠١ ويكون للقطاع الخاص الدور الأساسي في تمويل هذه الإستثمارات وأن يكون دور الحكومة المساهمة في تدريب القوى العاملة على هذه التقنيات والدفع بها إلى سوق العمل في هذا القطاع^(١).

(١) أفكار الخرداى: "الرئيس يستعرض محاور الخطة القومية للإتصالات والمعلومات"، جريدة الأهرام، ص ٢ العدد اليومي المؤرخ ٢١/١/٢٠٠٠.

وقد صيغ العديد من التوصيات فى هذا الشأن منها إقامة شبكة فائقة السرعة يتم تمويلها ذاتيا خلال ثلاث سنوات من حصيلة التراخيص التى ستمنح للشركات الوطنية التى سيعهد إليها بخدمات الاتصالات وتطويرها، كذلك ووفق على إعداد وعرض مشروع القانون الموحد للاتصالات مع الإستعانة بجميع التشريعات المماثلة بالدول المتقدمة، وتتمثل أهم ملامح القانون الموحد للاتصالات فى تفعيل دور جهاز تنظيم مرفق الاتصالات وتنظيم منح التراخيص للشركات الخاصة ومنع الإحتكار، مع حماية حقوق المستخدم ومراعاة البعد الإجتماعى بدعم الخدمة فى المناطق النائية ذات الكثافة المنخفضة وتعظيم الإستفادة من موجات الترددات وتنظيمها والحفاظ على الأمن القومى مع تعظيم دور هيئة البريد فى تنمية التجارة الأليكترونية بوصفها أداة مناسبة لتوزيع السلع فى مصر، والعمل على تطوير الشركة المصرية للاتصالات لتصبح شركة مساهمة مصرية مع بدء تقويم أصولها وتطويرها على أسس اقتصادية.

كما تمت الموافقة من حيث المبدأ على إنشاء شركة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بدعم من الحكومة وبإشراك القطاع الخاص بما يحقق قيام صناعة وطنية للاتصالات والمعلومات ونقل التكنولوجيا لدعم فرص زيادة الصادرات من خلال إصدار شهادات لإعتماد واحتضان الشركات الجديدة ونقل التكنولوجيا بعد إجراء دراسات الجدوى اللازمة فى هذا الشأن، مع دراسة إضافة الأنشطة الخاصة بصناعة الاتصالات والمعلومات ضمن الأنشطة

المستمتعة بالحوافز والمزايا المتضمنة بقانون ضمانات حوافز الاستثمار، ودراسة إلغاء الجمارك على أجهزة الكمبيوتر والبرامج، وأجهزة الاتصالات، مع دراسة تخفيض ضريبة المبيعات على أجهزة الحاسبات الشخصية إلى ٥٪، كما ووفق من حيث المبدأ على إعفاء برامج الحاسبات وأنشطة تطوير نظم وقواعد المعلومات وبعض خدمات الاتصالات من ضريبة المبيعات.

وقد تم إختيار أول موقع لإقامة المناطق التكنولوجية المتقدمة بمدينة السادس من أكتوبر على مساحة ٣٠٠ فدان مملوكة للشركة المصرية للاتصالات، مع ترك مساحة مضاعفة لحرم الطريق للبعد عن الطريق لإتاحة الفرصة لأى توسعات مستقبلية، ويطلق على هذه المنطقة "القرية الذكية" بحيث تشمل أنشطتها صناعة البرمجيات وخدمات المعلومات والإنترنت، وصناعة تجميع الحاسبات وأنشطة التدريب على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وعلى ضوء نتائج تلك التجربة يتم إعداد مشروعات لقرى أخرى مماثلة فى المحافظات.

ومن بين المحاور المهمة للخطة القومية للاتصالات والمعلومات، التنمية البشرية من خلال التدريب المتميز والمتخصص، وكذلك تدريب شباب الخريجين إلى جانب إنشاء المراكز المجتمعية وإتاحة التكنولوجيا المتقدمة لشباب الجامعات ويشمل برنامج التدريب المتميز إعداد خمسة آلاف متدرب سنويا لتخريج أخصائى معلومات ومبرمجين ومهندسى شبكات، ويستهدف برنامج تدريب

شباب الخريجين إعداد شباب مدرب فى مجال المكتبات العامة والجامعات والمحليات وقصور الثقافة والمدارس، والمستهدف الوصول بالطاقة التدريبية إلى ١٢٠ ألف متدرب سنويا، ويتم تنفيذ برنامج لتدريب ١٢ ألف شاب وفتاة قبل ٢٠ يونيو عام ٢٠٠٠، أما المراكز المجتمعية فهى عبارة عن مراكز لخدمة رجال الأعمال والمواطنين والطلبة والباحثين باستخدام الإنترنت وشبكات الطرق السريعة وغيرها من التطبيقات مثل البريد الأليكترونى والتعليم عن بعد، والمستهدف إنشاء ٥٠ مركزا خلال ٢ سنوات.

ولتطبيق أول مشروع قومى لتنمية شباب مصر تكنولوجيا سيتم توفير ١٠٠ ألف برنامج حاسب لطلاب الجامعات والمعاهد لتكوين كوادر متخصصة من المصريين على مستوى عالى يعتمد عليها فى التوسع فى إستخدام التكنولوجيا فى جميع المؤسسات الحكومية لتوفير خدمات أفضل، وعقد تحالفات مع الصناعات العالمية، وإنشاء شركة تنمية صناعة المعلومات، وهو ما كان وراء توقيع بروتوكول التعاون الذى وقعه رئيس مجلس الوزراء مع شركة البرمجيات العالمية فى مصر حيث تضمن هذا البروتوكول إتفاقان: الأول عبارة عن خطة عمل لمساندة إقامة سوق مصرى قوى لتكنولوجيا المعلومات لرفع مستوى مهارة المصريين المتخصصين فى تكنولوجيا المعلومات من ناحية الكم والكيف، ويتم أيضا من خلال هذا البروتوكول طرح عدة مبادرات مشتركة بين الحكومة وشركة ميكروسوفت لمساندة خطة الدولة فى هذا الشأن.

والإتفاقية الثانية التى وقعت مع وزارة التعليم العالى والبحث العلمى تتضمن إتاحة البرمجيات لمائة ألف طالب فى إثنى عشر جامعة مصرية بحيث سيتاح للطلاب إستخدام البرمجيات فى الجامعة والمنزل بأسعار رمزية ومخفضة وبالتقسيم لخلق قاعدة عريضة من المتمكنين من علوم الحاسبات بمختلف مجالاتها، مع خلق بيئة تشريعية مناسبة كإطار منظم لعلاقات التعامل التقنى محليا ولتنظيم نقل المعرفة فى هذا المجال من الشركات العالمية لمصر، ولتهيئة المناخ التكنولوجى فى مصر كتمهيد لعقد إتفاقيات شراكة مع الشركات العالمية، مع مضاعفة سعة دوائر نقل المعلومات المتاحة حاليا.

وقد شاركت الجمعية المصرية للتكنولوجيا المتقدمة بإستراتيجية للنهوض بالصناعات التكنولوجية فى مصر من خلال إنشاء مشروع التحول التكنولوجى للمجتمع المصرى الذى يستهدف إنشاء مجتمع لتكنولوجيا المعلومات بإحداث طفرة كبيرة فى حجم وإنتاجية قطاع التكنولوجيا من خلال صناعة البرمجيات والأليكترونيات والإتصالات والنظم المتكاملة.

كما أنه من أهم المحاور الرئيسية للخطة القومية للإتصالات والمعلومات تنمية الطلب الوطنى على المعلومات واستخداماتها من خلال تنفيذ قواعد المعلومات القومية ومشروعات المعلومات القطاعية للدولة ومنها تنفيذ الرقم القومى للمواطنين سواء بالأسلوب الحكومى أو بتكوين شركة لإدارة الفنية للمشروع حتى

يمكن إصدار البطاقات لجميع المواطنين خلال فترة زمنية ما بين عامين و٤ أعوام.

كما سيتم فى مجال الرقم القومى للمنشآت الإنتهاء من ميكنة جميع مكاتب السجل التجارى وإعداد مشروعات لتعديلات تشريعية تحقق إستخدام رقم قومى موحد للمنشآت الإقتصادية طبقا لجدول زمنى ينفذ خلال عامين، وتنفيذ مشروع السجل العينى والإسراع بالرفع المساحى للأراضى الزراعية وتكليف الحكومة بميكنة مكاتب السجل العينى التى تم إنشاء السجل بها وطبقا لخطة زمنية تستغرق ٥ سنوات، والبدء فى إعداد قاعدة بيانات المقارنات من خلال ميكنة مكاتب التراخيص بالمحليات وربطها بجميع الضرائب المقارنات خلال ٣ سنوات، والإنتهاء من قاعدة بيانات المحليات من خلال مراكز المعلومات المنتشرة لإعطاء صورة واضحة ودقيقة عن الخدمات والمرافق والإنتاج بكل وحدة محلية خلال ٥ سنوات، وتنظيم الإستفادة من قواعد بيانات التشريعات ونشر إستخدامها فى المحاكم ولرجال القضاء والمحامين وكذلك الباحثون والدارسون خلال عامين، وكذلك إستكمال قاعدة بيانات دراسات الجدوى الإقتصادية والإجتماعية ونشر إستخدامها عبر شبكة الإنترنت خلال سنة، وإنشاء قاعدة بيانات للمشروعات الإستثمارية المطلوب تنفيذها فى جميع المحافظات وربطها بالموارد والخدمات المتاحة لخدمة المستثمرين خلال عامين، ومشروعات المعلومات القطاعية فى مجالات التربية والتعليم والداخلية بالنسبة لتطوير مكاتب السجل المدنى وأقسام الشرطة، وكذلك الصحة

والعدل والسياحة والإدارة المحلية والمالية والتعليم العالى والبحث العلمى والثقافة والتموين والتجارة والقوى العاملة والتخطيط والإقتصاد والتجارة الخارجية والإسكان^(١).

وقد تم توقيع عقد إنشاء أول شركة وطنية لتقديم خدمات التجارة الأليكترونية لقطاع الأعمال والشركات فى مصر ومنطقة الشرق الأوسط برأسمال قدره ١٥ مليون جنيه مناصفة بين شركة الراية القابضة و"سيتى بنك" حيث تقوم الشركة بتهيئة البنية الأساسية اللازمة لدخول مصر مجال التجارة الالكترونية من خلال إقامة مواقع متخصصة تلبي احتياجات قطاع الأعمال فى مجالات الدواء وصناعة السيارات والكيماويات والبترول والسياحة والفزل والنسيج وفتح أسواق جديدة للمنتج المصرى من خلال عرضها على شبكة الأنترنت مع توفير قنوات اتصال سريعة بين الشركات المنتجة والموزعين والمستهلكين وتعمل الحكومة على تشجيع إنشاء شركات وطنية وإقامة تحالفات بينها وبين الشركات العالمية لتنمية خدمات القيمة المضافة ومنها التجارة الالكترونية بهدف دفع الإقتصاد الوطنى وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

وتعتمد الشركة الجديدة " سيرانت " على الجمع بين الجانب التكنولوجى والمالى والخبرة السوقية كما ستقوم الشركة الجديدة بتقديم خدمات التطبيقات ASP على الشبكة لإتاحة إمكانية

(١) أفكار الخردادلى: "الرئيس يستعرض محاور الخطة القومية للإتصالات والمعلومات"، جريدة الأهرام ، من ٢ العدد اليومى المؤرخ ٢١/١/٢٠٠٠.

استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة من بعض التطبيقات ومتوقع أن يتم خلال خمس سنوات تحقيق أكثر من ٨٠٪ من المعاملات التجارية أليكترونيا عن طريق شبكة الإنترنت مباشرة في مصر، وتمت دراسة التعرف على احتياجات السوق وأن قيام الشركة بإنشاء مواقع أليكترونية كشف عن أن الانترنت سيكون له دوره المهم للربط السريع والسهل بين الموردين والمصنعين وهو ما سينعكس أثره في تخفيض المدة الزمنية التي تحتاج إليها دورة العمل للمؤسسات التي تستفيد من هذه المواقع وكذلك خفض التكاليف والإجراءات الإدارية لتنفيذها وبالتالي زيادة الربحية^(١). وفي إعادة هيكلة وتطوير نظم الإدارة في مجال المعلومات والموارد البشرية وتأهيل مؤسسات قطاع الأعمال العام والخاص على استخدام الأساليب التكنولوجية وتطويرها في خدمة التنمية الإدارية من خلال صياغة النموذج الملائم للتطوير وربطه بسياسات وعمليات التنمية الإدارية بكل صورها وأشكالها، الأمر الذي يتزامن مع الاتجاه للتسيق والتعاون في مجال تطوير وتحديث الإدارة في المؤسسات والاهتمام بإدخال أحدث الأجهزة والنظم التكنولوجية لميكنة الأعمال الإدارية وتأهيل العاملين للعمل من خلالها للخروج من النظم التقليدية والروتينية^(٢).

(١) عادل اللقاني " توقيع عقد أول شركة وطنية لتقديم خدمات التجارة الأليكترونية " جريدة الأهرام اليومية، ١٣/٨/٢٠٠٠، ص ١٥.

(٢) وفاء البرادعي " مصر تشارك في ندوة إعادة تطوير الإدارة باستخدام تكنولوجيا المعلومات " جريدة الأهرام اليومية ١٣/٨/٢٠٠٠، ص ١٥.

والآن يمكن استخدام خدمات الإنترنت التى تتيحها شركة "مينانت" للاتصالات والحصول على العديد من المزايا الإضافية طبقا لاستراتيجية الشركة فى تقديم الجديد، وهو ما يتواءم مع سرعة العصر الذى نعيشه حيث سيتم تقديم خدمة "إنترنت عن طريق خطوط ISDN" والتى تتيح للمستخدم العديد من المزايا، اذ يمكن الاتصال بسرعة فائقة، ولأول مرة فى مصر تقدم "مينانت" نوعان من الخدمة: الأول ISDN بسرعة ٦٤ كيلوبت/ثانية ويتميز بكونه أقل الأسعار المعلنة بنسبة ٢٥٪، أما النوع الثانى فهو سرعة ١٢٨ كيلوبت/ثانية.

والجدير بالذكر أن خدمة ISDN على التليفون العادى والتى تقدمها الشركة المصرية للاتصالات تمكن عند الاشتراك مع "مينانت" من استقبال المكالمات التليفونية فى نفس الوقت الذى يكون فيه اتصال بالإنترنت ويمكن توصيل هذه الخدمة للمستخدم المنزلى وكذلك المؤسسات والهيئات والفنادق والمنشآت السياحية.

أما بالنسبة لخدمات الأفراد فقد تعددت أنظمة الاشتراكات والتى تتيح للمستخدم التمتع بالسرعة الفائقة والتى توفرها خطوط الاتصال باستخدام الألياف الضوئية وكذلك "الساتلايت".

والجدير بالذكر أن "مينانت" تقدم سعرا موحدا فى كافة أنحاء الجمهورية إذ أن المشترك عند اشتراكه فى أية محافظة وفى أى فرع من فروع "مينانت" يكون له الحق فى استخدام هذا الاشتراك من أى محافظة أخرى ودون الحاجة إلى دفع فواتير مخابرات

محلية إضافية وعليه فإن تقدم المشترك بالاشتراك فى شرم الشيخ وسافر إلى القاهرة سيتمكن من الدخول إلى الشبكة عن طريق أرقام الدخول الخاصة بالقاهرة وكذلك الأسكندرية والسويس و ٦ أكتوبر، إضافة إلى ما تقدم فإن "مينانت" تقدم خدمة البريد الإلكتروني المتميزة : Menamail وهى الخدمة التى تمكن من استلام البريد الإلكتروني ومن خلال أى جهاز متصل بالإنترنت يمكن استرجاع الرسائل والرد عليها.

٣- دخول مصر نادى الفضاء الدولى : (١)

إن إطلاق الجيل الأول من أقمار الاتصالات الإعلامية والمعلوماتية حاملة اسم النيل شاهدا على امتداد ريادة مصر فلم يكن من المقبول أن تضحي مصر بالحيز الفضائى المخصص لها دوليا برقعته الواسعة وتحرم الأجيال القادمة من حقها وتطلعها فى استخدام أدوات العصر ولم يكن من المقبول أن تعتمد إستراتيجية تغطية الأرض المصرية على شبكات أرضية دون أن يتوافر لها البديل الآمن الذى يحفظ لمصر تأمين وسائل الاتصال على أرضها كجزء من الأمنين الوطنى المصرى والقومى العربى.

لم يكن من المقبول أن تتنازل مصر عن الريادة والسبق وحرمان المجتمع المصرى من حقه فى التميز، فى المنافسة الحضارية لهذه

(١) حسن عاشور ، سلامة حسن " الرئيس يعطى إشارة بدء تشغيل القمر المصرى الجديد . مبارك: (نائل سات ١٠٢) جسر لحوار الحضارات وتفاعل الثقافات " جريدة الأهرام اليومية، ١٢/٩/٢٠٠٠، ص٢٠.

المنطقة وحقه فى أن تدخل مصر الألفية الجديدة ضمن مجموعة دول الفضاء وأصبحت مصر تمثل بأقمارها بوابة الفضاء للمنطقة وفى الوقت المناسب وصانت مصر حقها - فى مدار الفضاء - من الضياع للآخرين ووفرت للأجيال القادمة حق التطلع والتنوع والاختيار من خلال منظومة إعلامية متكاملة تحافظ على الهوية والذاتية من إعلام أرضى وطنى ومحلى وإعلام فضائى وطنى وقومى عربى وإقليمى ومنظومة توفر للأجيال فرصة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد والعلاج عن بعد والمشاركة بالطلب والتفاعل الذى يخدم الافتراضية فى عصر جديد تلعب فيه شبكة المعلومات فائقة السرعة دورا حيويا عندما يعم تكامل الشاشات إلى جانب تكامل منظومة البث الفضائى مع البث الأرضى فتزول الفوارق بفعل التقدم التكنولوجى الذى سيغير المسلمات ويفرض متغيرا جديدا هو الإعلام الكوكبى إعلام المستقبل وتلك هى أدواته التى أصبحت اليوم حقيقة وواقعا لتكون فى يد المصريين ليستخدموها فى الإعلام والمعرفة والثقافة والتعليم ولا ينبهروا غدا بما فى أيدي الآخرين.

يكمل ذلك قرار إنشاء المنطقة الإعلامية الحرة المتكاملة البنية الأساسية الذى فتح الباب على مصراعيه أمام قنوات البث الفضائى وانطلاق شبكات الإنترنت من أرض مصر إلى المنطقة كلها كما أن فتح الباب أمام الشركات المساهمة المصرية فى بث قنوات فضائية ومعلوماتية سوف يكون له أكبر الأثر فى فرض واقع إعلامى جديد يرفع شبه الوصاية ويؤكد حق المعرفة والاختيار

للأفراد والمجتمعات ويدعم المنافسة لصالح حرية الإعلام وديمقراطية القرار وازدهار الفنون والأدب.

وأما عن المستقبل فإن الطريق أصبح مفتوحاً أمام مؤسسات الدولة لأن تسهم في دراسات الجدوى المتأنية لتحديد إحتياجاتها ومواصفاتها من الجيل الثانى للأقمار الصناعية المصرية التى سوف تحمل أرقام (٢٠١ و ٢٠٢)، والتى تمتلك الشركة المصرية للأقمار الصناعية مداراتها كما أن المؤسسات العلمية المتخصصة مدعوة هى الأخرى بخبرائها وعلمائها لاقتحام مجالات تصنيع تكنولوجيا الأقمار الصناعية بالمشاركة مع الشركات العملاقة فى العالم مستثمرة ثقتها بما تحقق من إنجاز مصرى وجاء تصنيع وإطلاق الأقمار الصناعية وتشغيلها وإدارتها بشباب مصر واقعا يجسده مبدأ بناء الدولة المصرية.

فى الثانى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٠، تم بمدينة الحمام افتتاح مبنى محطة التحكم الأرضية الرئيسية للقمر الصناعى المصرى الثانى " نايل سات ١٠٢ " ويمكن للمشاهد فى مدينة لندن أن يستقبل القمر بواسطة طبق قطره ٢, ١ متر وفى استكهولم بطبق قطره ٨, ١ متر ويغطى القمر الآن أكثر من إحتياجاتنا وإعترف العالم فى المؤتمر الدولى للراديو (الذى عقد فى مايو ٢٠٠٠ باسطنبول) بالنائل سات وتم تسجيل مصر وهذا يعنى أن القمر أخذ حماية من الدول الأخرى وبالتالي لا تستطيع أى دولة أن تدخل على نفس تردداتنا وأن عدد القنوات القمرية فى القمر الجديد ١٢

قناة وعمرها ١٦ سنة مثل القمر الأول وهذا القمر يستطيع أن يستقبل قنوات "الشوتايم" من لندن مباشرة وكذلك القنوات الفضائية العربية التي تذيع هناك، وهذه الميزة دفعت هيئة "البريتش تليكوم" (وهي أكبر هيئة إتصالات في العالم) إلى توقيع عقد مع مصر لأنها وجدت أن النابل سات مريح بالنسبة لها وأن القمر الصناعي الجديد من الممكن أن ينقل الإنترنت دون اللجوء إلى وسائل بديلة وهذا يحقق وفرا لمصر.

وتم إجراء آخر إختبار على القمر الصناعي المصري " نابل سات ١٠٢ " وهو خاص بقياس سخونة درجات الحرارة عليه من خلال ٢٠٠ نقطة وقد تم تسليم القمر رسميا لمصر من الشركات المصنعة طبقا لبروتوكول وقعت عليه الشركة المصرية للأقمار الصناعية .

والقمر الثاني ١٠٢ مكمل للقمر الأول الذي يعتبر أساسيا ولا توجد دولة في العالم تدخل مجال الفضاء وتطلق قمرا عشوائيا واحدا ولا بد من وجود قمر ثانٍ احتياطي.

وقد تم دفع ١٥ مليون دولار للشركة المصنعة للقمر خاصة بالمكونات الأساسية لهذا القمر وذلك ضمن تكلفة القمر الأول الذي تكلف ١٥٨ مليون دولار والمحطات الأرضية بمعداتاتها وهذا القمر كان ضرورة حتمية واقتصادية لأن السوق تحتاج إليه إذ أن القمر المصري الأول تم شغله بالكامل ويحمل ٨٠ قناة تليفزيونية إلى جانب قنوات إذاعية والقمر الثاني يحمل هوائيات خاصة جديدة إضافية غير القمر الأول تعطى إشعاعا على أوروبا وتستطيع كل

القنوات التي تريد أن تأتي إلى المنطقة أن تنتقل وبسهولة مباشرة من لندن أو روما أو أى مكان وهو ما يعنى توزيعا تجاريا وخدمات الأنترنت إضافة إلى وجود ١٢ "ترانسفورمر" عليه مائة قناة جديدة وبعد التشغيل سيتم التحميل لأول مرة وبقنوات تم تأجيرها وبيعها وعددها سبع قنوات علاوة على تعاقدات أخرى فى الطريق وهو ما يعنى أنه تم تأجير أكثر من نصف القمر الجديد والقمر الثانى تكلف ١٤٠ مليون دولار بما فيه الهوائى الإضافى وتم سداد المبلغ للشركة وأن كل ما تحملته مصر من تكاليف القمر هو ٦٧ مليون دولار كقرض بفائدة ١٥٪ تم تسديد نحو ٣٠ مليون جنيه مصرى منه أخيرا ويأتى إفتتاح محطة التحكم الأرضية بالحمام بالساحل الشمالى بعد أن إستقر القمر الجديد فى مداره ٧ درجات غربا .

وقد انجزت العمليات الفنية الدقيقة والتجارب الخاصة بتشغيل وتحميل القمر بالقنوات الجديدة التى تمت بنجاح فى نقل الصوت والصورة لهذه القنوات بعد انتهاء عملية قياسات قوة الإشعاع الصادرة عن القمر الصناعى والقياسات الأرضية الخاصة بها والتقاطها فى كل من الدول العربية والإفريقية ودول حوض البحر المتوسط والدول الآسيوية التى يغطيها القمر الجديد .

والمحطة الجديدة التى تم إفتتاحها هى محطة موازية للمحطة الأرضية الأخرى فى مدينة السادس من أكتوبر وتعملان معا فى وقت واحد بالتوازى على أساس أن تكون كل منهما إحتياطيا إستراتيجيا للأخرى .

والقمر الجديد يواكب الطفرة الجديدة فى مجال الإنترنت وبت
خدمات المعلومات والخدمات التفاعلية.

ويحمل القمر الجديد عدة قنوات جديدة حيث قامت كل من
قناة "الأوربيت" ورايو وتليفزيون العرب "والشوتاييم" بالحصول على
حق إستغلال قناة قمرية كاملة تخرج كل منها ٦ قنوات "تليفزيونية"
إلى جانب تعاقد "الشوتاييم" فى الوقت نفسه على قناة أخرى قمرية
جديدة تقوم باستغلالها فى عام ٢٠٠١ وبذلك تكون لها أربع قنوات
قمرية إشتان على " نايل سات ١٠١ " وإشتان أخريان على " نايل
سات ١٠٢ " كما تم تأجير قناة قمرية أخرى لشركات الإنترنت
وتعاقدت دىبى على قناة قمرية كاملة وكذلك قناة "اليورونيوز" وقناة
التسوق " نيمية " وهى قناة إقتصادية مصرية كما يجرى التعاقد
على استئجار قناة مصرية هى قناة " المحور " .

وقد تم إعتبارا من ٢٠٠٠/٩/١٢، نقل ملكية القمر الصناعى
المصرى الجديد "نايل سات ١٠٢" من الشركة المصنعة له "
استريوم" إلى شركة "نايل سات" حيث أصبح مهندسو النايل سات
مسؤولين عن القمر المصرى ويقع عليهم عبء إدارته وتشغيله
وضبط أبعاده ومسافاتاه وتحريك القمرين طبقا لحسابات هندسية
وفتية دقيقة جدا، وكان القمر الأول يعتمد فى تشغيله على وجود
بعض من الخبراء الأجانب من الشركة المصنعة أما القمر الجديد
فالاكتفاء تماما على الخبرة المصرية فى تشغيله.

٤- الانضواء لمبادئ حماية المصنفات الفنية وحقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية :

١٠٤ - حماية المصنفات الفنية وحقوق الملكية الفكرية^(١):

الملكية الفكرية مصطلح حديث ومضمون قديم وقد شاع هذا المصطلح وكثر الحديث عنه منذ بضع سنوات بعد إقرار اتفاقية الجات في ديسمبر عام ١٩٩٢ حيث أفردت هذه الاتفاقية نصوصا خاصة لحماية حقوق الملكية الفكرية للعلامات التجارية والتراخيص وحقوق الطبع، وقد قصدت الدول المتقدمة بإتمام موضوع الملكية الفكرية في اتفاقية الجات حماية مخترعاتها من السرقة ومنتجاتها من التقليد بفرض حماية تجارتها الخارجية بعدما شاع استخدام الدول حديثة التصنيع (المسماة بالنمور الآسيوية وغيرها) لمخترعات الدول الغربية وتقليد منتجاتها.

وللبلدان النامية رؤية خاصة في موضوع الملكية الفكرية حيث ترى أنها ملكية مشتركة للبشر جميعا، فتطور قضية "التكنولوجيا" كتطور العلم ملك شائع للبشرية يفيد منه كل من يستوعبه ويحوله إلى منتجات قابلة للتداول وسرعان ما تحول جانب مهم من هذا الحوار ناحية الأدب فطرحت الملكية الفكرية من جانبين جانب مفرزات الأدب من الأفكار والمعاني ومفرزات الخيال وجانب المصنفات الأدبية كمحل للملكية الفكرية تجب حمايته دون مصادرة على انطلاقة في مجال التطور والرقى.

(١) محمد عبد البديع، "حدود حماية الملكية الفكرية من الاعتداء"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٠٠٠/٩/٢٦، ص ٢٦.

وهكذا دخلت الملكية من مصطلح حديث اقتصادى النشأة إلى مضمون قديم أدبى الأساس حيث تطرق نقاد الأدب فى العصر العباسى بصفة خاصة لما أسموه بالسرققات الشعرية كما تطرقوا للمحاكاة الأدبية لمفردات النثر الأدبى، وقد تباينت نظرات النقاد إلى السرققات الشعرية فمنهم من تشدد فأنزل حكم السرقة على الشعر لفظاً أو معنى أى أنهم لم يدينوا الشاعر بالسرقة إذا استعار الألفاظ والمعانى من شاعر آخر فحسب بل أدانوه بها إذا استعار المعنى فقط وصاغه بالألفاظ مغايرة من عنده لأن المعنى (فى رأيهم) طالما سبق إليه شاعر فلا يليق بشاعر آخر أن يستعيده متخفياً فى الألفاظ مغايرة وذهب نقاد آخرون إلى قصر السرقة على استعارة الألفاظ دون المعانى وإن استعارة المعانى بالألفاظ مغايرة فلا يعد من قبيل السرقة فالمعانى مشاع لكل أديب أن يصوغها بنسقه وأسلوبه حتى ولو سبقه إليها أديب آخر فقد تكون الصياغة الأحدث هى الأقوى والأبلغ والقول بغير ذلك فيه مصادرة على حرية الفكر وقدرات الإبداع والرأى الثانى هو الأرجح عند نقاد الأدب الأقدمين والمحدثين وإليه مال القاضى الجرجانى فى مؤلفه الشهير "الوساطة بين المتنبى وخصومه".

وأكثر صنوف الأدب تعرضاً للاقتباس بعد الشعر هو القصص وفى أدب العصر الوسيط نموذج رائع للاقتباس فى فن القصص لم يعيه النقاد فى ذلك العصر بل استحسنوه ذلك هو فن "المقامة" الذى أبدعه "بديع الزمان الهمزانى" وله فيه ديوان من المقامات، وقد ابتدع "أبو العلاء المعرى" أدب الرحلات إلى الآخرة فى "رسالة

الفنّان" وقلده فى هذا الفن أدباء كثيرون أشهرهم الأديب الإيطالى "دانتى" فى روايته التى طبقت شهرتها الآفاق.

ويثور الجدل فى العصر الحديث حول حدود الاقتباس فى فن القصص ماكان قصة قصيرة أو رواية طويلة أو مسرحية لأن القصة تدور دائما حول معنى يقصد إليه الأديب ويصوغ الأحداث بما يدور حول هذا المعنى لإبرازه وليس فى اقتباس المعنى بأحداث مغايرة ما ينطوى على إخلال بحقوق الملكية الفكرية كالرحلة إلى الأخيرة معنى ابتكره "المعري" ودار حوله أدباء آخرون ومنهم من فاقته شهرته فى ذلك شهرة "المعري" وهو "دانتى"، والأفكار مشاع لكل من يطرقها فى مصنف أدبى ما لم تتطو على محاكاة للمرض بذات العبارات أما الرؤية الخاصة فلا بد أن تنسب إلى صاحبها وإلا كان فى ذلك افتئات على حقوق الملكية الفكرية.

وترجمة المصنفات الأدبية مشروعة ولكن إعادة طبعها محظورة إلا بموافقة مؤلفيها أو المؤسسات الناشرة لها أو كليهما وتدخل منتجات الفنون الأخرى كالموسيقى والرسم والغناء فى نطاق الحماية المقررة للملكية الفكرية، والبادئ الآن أن الدول الغربية المتقدمة تريد احتكار تقدمها فى شتى مجالاته العلمية والفنية والأدبية وهو اتجاه ليس فى صالح التقدم فى أى من هذه المجالات لما ينطوى عليه من مصادر على قدرة الإبداع أينما وجدت والأصوب والأحق هو موقف الدول النامية فى الدفاع عن حرية الفكر وتحرير مبتكرات العلم وتجليات الأدب.

٢٠٤ - حماية العلامات التجارية والرسوم والتصميمات والنماذج الصناعية^(١):

ويجرى الآن إعداد الإطار القانوني والتشريعي الخاص بحقوق الملكية الفكرية في إطار الاتفاقيات الدولية كما يتم تطوير التشريعات الموجودة لتناسب هذه الاتفاقيات وبالنسبة للعلامات التجارية فإنه تم تعديل مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة إلى عشر سنوات بدلا من سبع سنوات مع إجازة الطعن ببطالان تسجيل العلامة التجارية دون التقيد بأى مدة متى كان التسجيل دون وجه حق وعلى أن يكون لكل شخص طبيعى أو اعتبارى أو مجموعة أشخاص من المصريين أو من الأجانب يمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا الحق فى التقدم بطلب تسجيل علامة تجارية وشمل التعديل أيضا تعديل المدة التى يمنحها القانون لطالب التسجيل لإجراء التعديلات اللازمة عند رفض تسجيل العلامة التجارية ستين يوما بدلا من ثلاثين يوما ويجوز لطالب تسجيل العلامة أن يتظلم من قرار مصلحة السجل التجارى خلال ستين يوما بدلا من ثلاثين يوما، ويجوز للمحكمة فى أى دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم ببيع الأشياء المحجوزة أو التى يتم الحجز عليها.

وبالنسبة للرسوم والنماذج الصناعية فإن التعديل شمل أيضا التأكد من جدية الرسم والنموذج الصناعى وإلزام مصلحة التسجيل

(١) حسن عبد المنعم ، وزير التمييز: " تعديل قانون الملكية الفكرية فى إطار الاتفاقيات الدولية " ، جريدة الأهرام اليومية ٢٦/٩/٢٠٠٠، ص ١٤.

التجارى بإضفاء السرية للرسم أو النموذج المقدم مدة لا تتجاوز ١٢ شهرا، ويجوز لمالك الرسم أو النموذج أو وكيله أن يطلب قبل تقديم طلب التسجيل قيام مصلحة التسجيل التجارى بإجراء فحص على رسمه أو نموذجه بفرض التأكد من عدم تشابهه مع رسومات أو نماذج مسجلة.

وحقوق الدول الأطراف فى اتفاقية حقوق الملكية الفكرية تتمثل فى ألا يترتب على تنفيذ أحكام الاتفاقية المساس بأى حقوق أمنية إذ يجوز منح ميزة أو تفضيل وامتياز أو حصانة فى مجال حقوق الملكية الفكرية لأى دولة مادامت نابعة عن اتفاقيات دولية بشأن المساعدة القضائية وعلى أن تكون ممنوحة وفقا لأحكام معاهدة برن عام ١٩٧١، أو اتفاقية روما مع عدم مساس الحقوق الممنوحة لأصحاب العلامات التجارية بأية حقوق سابقة قائمة حاليا أو التأثير فى حق الدولة فى منح الدول الأطراف حقوقا فى العلامات التجارية على أساس الاستخدام.

٣٠٤- إنشاء منظومة متكاملة لحماية الملكية الفكرية^(١):

قرر مركز دراسات الملكية الفكرية التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء تشكيل مجلس أمناء لحماية الملكية الفكرية فى مصر يضم عددا من الخبراء والعلماء والكتاب والدبلوماسيين ورجال الأعمال وممثلى المرأة المصرية فى مختلف

(١) وفاء البرادعى : " تشكيل أول مجلس أمناء لحماية الملكية الفكرية فى مصر " ، جريدة الأهرام اليومية.

المجالات والشخصيات العامة، جاء ذلك خلال الاجتماع التأسيسي الأول الذى عقد بمركز المعلومات.

سيتولى مجلس الأمناء بناء قاعدة معلومات لتنمية الوعى وترقية المعارف فى مجال حماية الملكية الفكرية على المستويات المحلية والعربية والدولية وكذلك معالجة الموضوعات المتعلقة بهذا المجال لإيجاد منظومة متكاملة تدعم الحماية بكافة صورها لتقنين الأداء والاستخدام العادل لأحكام وتطبيقات الملكية الفكرية وأن انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) والاتفاقات المنبثقة عنها ومن بينها إتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) يتطلب إقامة مظلة تشريعية فى مجالات جديدة لم تكن تشملها القوانين السابقة إذ أن تقدم الدول يقاس الآن بمدى استيعابها وقدرتها على توظيف تكنولوجيا المعلومات فى خدمة شعوبها ومن هذا المنطلق تم تكوين بيت خبرة متخصص لمصر فى مجال حماية الملكية الفكرية.

٤٠٤ - حماية الملكية الفكرية لبرامج الحاسب الآلى^(١) :

وقد اختتمت فى سبتمبر ٢٠٠٠ بالماصمة الإيطالية روما فعاليات المؤتمر الدولى للملكية الفكرية والحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلى التى استمرت خمسة أيام وشارك فيها ست دول عربية من بينها مصر والعديد من خبراء القانون والإعلاميين من عدة دول أوروبية، وقد ناقش المؤتمر الذى نظمه الاتحاد الدولى

(١) ناجى الجرجاوى، فى المؤتمر العالمى للملكية الفكرية بروما، الإشادة بالتجربة المصرية فى خفض القرصنة على البرمجيات إلى ٧٥٪، جريدة الأهرام اليومية، ٩ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٤.

لمنتجى برامج الكمبيوتر (BSA) خطورة ظاهرة القرصنة المعلوماتية على حق المؤلف فى الإبداع وقد أكد أعضاء المؤتمر الذى ضم وفودا من وزارة العدل والثقافة والشرطة والإعلام أهمية مكافحة جرائم القرصنة المعلوماتية وحماية حق المؤلف فى جميع المجالات لا سيما فى مجال الحاسب الآلى التى تمثل أهم وأخطر قضايا الساحة. وأشاد "جيفرى ستاينا هارديت" نائب رئيس الاتحاد الدولى بالجهود التى تبذلها الدول العربية لخفض نسب القرصنة لا سيما فى برامج الكمبيوتر.

وأكد نائب رئيس اتحاد منتجى برامج الكمبيوتر التجارية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا إن مصر مهية لتحتل مركز الريادة فى صناعة البرمجيات على مستوى الشرق الأوسط حيث لديها فرصة ذهبية بامتلاكها قدرات بشرية وعقول مبدعة، وأشاد باتجاه مصر إلى إقرار قانون جديد موحد لحماية الملكية الفكرية تطبيقا لاتفاقية "تريبس" المتعلقة بجوانب الفكر والإبداع والذى من المقرر أن يناقش فى مجلس الشعب فى دورته التى سوف تبدأ قبل نهاية عام ٢٠٠٠، حيث أن وجود قانون فعال وتطبيقه بطريقة مشددة وراذعة وسريعة هى الأصل فى مكافحة القرصنة.

وخلال عرض التجارب المختلفة التى قامت بها الدول العربية أشاد الحضور بالتجربة المصرية التى قامت بمرضها ممثلة اتحاد منتجى برامج الكمبيوتر التجارية فى مصر (BSA) والتى كانت من أهم أثارها خفض نسبة القرصنة إلى ٧٥٪ خلال عام واحد فقط وذلك نتيجة للجهود الإيجابية للحكومة المصرية.

٥- حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية^(١) :

تدرس الحكومة فى الوقت الحالى الترتيبات النهائية لمشروع قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار تمهيدا لعرضه على المجموعة الوزارية الاقتصادية ومجلس الوزراء، ثم على جمعيات رجال الأعمال وحماية المستهلك والمنظمات الاقتصادية المختلفة، قبل أن يتم عرضه على مجلس الشعب فى دورته القادمة.

ويعد مشروع القانون الجديد هو المراجعة التاسعة لمشروع القانون والذي تم تأجيله لعدة سنوات بعد إدخال عدد من التعديلات عليه ليتوافق مع التطورات العالمية فى هذا المجال.

و يجرى فى الوقت الحالى الإعداد لتطبيق هذا القانون خاصة فيما يتعلق بترتيبات إنشاء الجهاز المستقل الذى سيتولى تطبيق القانون وذلك من خلال التنسيق مع أجهزة وهيئات حماية المنافسة ومنع الاحتكار فى الدول المتقدمة والنامية للاستفادة من خبرتها فى هذا المجال وإتاحة الفرصة للتدريب وإعداد الكوادر للعمل بالجهاز على النحو الذى تم من قبل فى مجال جهاز منع الإغراق.

(١) ياسر صبحى، المشروع الجديد لقانون منع الاحتكار يمرض قريبا على مجلس الوزراء، القطاع الخاص يسيطر على أكثر من ٩٠٪ من ناتج الزراعة والصناعة دون إطار تنظيمى للمنافسة، ممارسات احتكارية واضحة فى مجال الصناعات الغذائية ومواد البناء والخدمات، اتفاقية دولية للمنافسة تستبعد الدول التى لا تملك تشريعا داخليا، الممارسات الاحتكارية للشركات دولية النشاط فى الدول النامية لم تعد مقبولة، جريدة الأهرام اليومية، ٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٤.

ان سياسة المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية مبنية على إيجاد قانون جيد للمنافسة ومنع الاحتكار وجهاز أو هيئة مستقلة تتولى تطبيق القانون، ووجود القانون والجهاز ضروريان الا انهما ليس بكافيين لتحقيق أهداف سياسة محكمة للمنافسة حيث انه من الضروري التنسيق مع سياسات وإجراءات اقتصادية أخرى مؤثرة في نطاق عمل القانون مثل إجراءات الخصخصة وسياسات التجارة الخارجية وتشريعات حماية المستهلك، كذلك على المستوى الدولي هناك ضرورة للتنسيق خاصة فيما يتعلق بتنظيم أنشطة الشركات دولية النشاط ومنع الممارسات الاحتكارية التي تقوم بها بعض هذه الشركات في الدول النامية هروبا من القواعد المحكمة التي تطبق في الدول المتقدمة وهو ما لم يعد مقبولا.

وسوف يتضمن القانون الجديد التركيز على مواجهة الممارسات الاحتكارية وليس على حجم أعمال الشركة في السوق، حيث إن الممارسات الاحتكارية يمكن أن تظهر حتى في حالة انخفاض النصيب النسبي للمنشأة في السوق، كذلك الأخذ في الاعتبار النصيب النسبي في المنطقة الجغرافية والذي يمكن أن يسمح بالتأثير في الأسعار والكميات والإضرار بالسوق.

إن التزايد المتنامي للقطاع الخاص وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وزيادة الاعتماد على قوى السوق يتطلب وجود إطار منظم يحمي المنتج والمستهلك ويرفع كفاءة الأداء الاقتصادي عن طريق تشجيع المنافسة. حيث تزايدت مساهمة القطاع الخاص في بعض

القطاعات إلى أكثر من ٩٠٪ (مثل قطاع الزراعة نحو ٩٨,٧٪ من إجمالي ناتج القطاع وكذلك في الصناعة بنحو ٩٤٪ بينما تبلغ في المقاولات نحو ٧٣٪ حيث بلغ نحو ٧٦٪ كمتوسط في الناتج المحلي لجميع القطاعات) وهو تقريبا عكس وضع السبعينات والثمانينات والتي كانت تسيطر خلاله الدولة والقطاع العام ولم تكن هناك حاجة لمثل هذا القانون، حيث كان يكفي ببعض الأحكام القانونية المانعة للاحتكار وفقا لتعريف قديم للاحتكار يرتبط بالنصيب النسبي في الأسواق.

ونظرا لحدوث تطورات أساسية محلية وعالمية تستوجب إيجاد سياسة فاعلة للمنافسة ففي السوق المحلية هناك بعض الممارسات الاحتكارية التي تشهدها بعض القطاعات في بعض الفترات سواء في بعض مواد البناء أو السلع الغذائية أو حتى في مجال الخدمات (مثل الخدمات المالية)، وتأخذ هذه الممارسات أشكالاً مختلفة كالتواطؤ مع المنافسين لتحديد الأسعار ومنع الموردين من إمداد المنافسين بالمدخلات المختلفة وغير ذلك من أشكال الممارسات الاحتكارية، كما إن انفتاح السوق المحلية للمشروعات الأجنبية يستوجب إيجاد منظومة واضحة للمنافسة ومنع الاحتكار يتعرف عليها بشكل مباشر المستثمر الأجنبي دون التباس.

أما على المستوى العالمي فقد أشارت نصوص اتفاقية الجات إلى وجوب وجود سياسات وطنية للمنافسة ومنع الاحتكار، كما يشير مشروع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية إلى ضرورة وجود مثل

هذا التنظيم وبما يوحى أن تكون هناك مواد فى القانون المصرى
مقابلة للمواد الخاصة بالممارسات الاحتكارية فى اتفاقية روما
المؤسسة للكيان الأوروبى.

وهناك مناقشات دولية تدور فى الوقت الحالى حول إيجاد
اتفاقية دولية للمنافسة ومنع الاحتكار سواء بإلحاق هذه الاتفاقية
ضمن قواعد منظمة التجارة العالمية أو إصدارها بشكل مستقل
تحت إطار هيئة عالمية مستقلة تراقب المنافسة على مستوى العالم،
وتزداد أهمية هذه القواعد فى ظل تزايد حالات "الكارتلات"
الدولية كمجموعات من الشركات ذات تأثير قوى فى أسواقها فى
مجالات معينة حيث تقوم بتقسيم الأسواق فيما بينها وتحديد
الأسعار بما يوافقها، وهناك صعوبة فى تطبيق قواعد منع الإغراق
على هذه الشركات إما لعدم وجود منتج وطنى منافس لما تنتجه
هذه "الكارتلات"، أو لقيام الأخيرة بإنتاج جزء منها محليا بما
يخرجها من دائرة التجارة ويدخلها فى مجال الاستثمار.

وهناك اتجاه قوى عالميا بأن الدول التى لا توجد لديها
سياسات للمنافسة ومنع الاحتكار سوف يضجى بها فى إطار
التسيق المقصور على الدول التى تتبع سياسة لتنظيم المنافسة، كما
تشهد أجهزة حماية المنافسة فى الدول المتقدمة حالات معقدة من
الممارسات الاحتكارية من جانب هذه "الكارتلات" خاصة فى مجال
الأجهزة الكهربائية.

وتوجد مقاومة من بعض رجال الأعمال المصريين لهذا القانون وهو ما تسبب فى تأخر صدوره لأكثر من ست سنوات منذ إعداد المشروع الأول للقانون ويأتى تخوف رجال الأعمال أساسا من أن يستخدم القانون الجديد كباب خلفى لمودة التدخل الحكومى فى السوق، أو أن يتم استغلاله من جانب بعض المنافسين لتعويق النشاط واتهام الشركات ظلما بارتكاب ممارسات احتكارية تؤدى مدة التحقق منها إلى تعطيل الإنتاج، أو بسبب تشكك البعض فى كفاءة أعضاء الجهاز الجديد الذى سينشأ مع القانون وقدرته على التحقيق فى الممارسات الاحتكارية.

والجهاز الجديد المسئول عن تطبيق القانون سوف يكون مستقلا عن الحكومة وبالتالي لن يسمح بتدخل مباشر لها فى السوق، كما إن القانون سوف يجرم تطبيقه دون دليل ويعتبر مثل هذا السلوك من قبيل الممارسات الاحتكارية التى تستوجب الردع، كذلك فإن التركيز على كفاءة الجهاز المقترح تخفف من احتمال إمكانية استغلاله دون دليل، والتشكيك فى قدرة أعضاء الجهاز المصرى على القيام بهذه المهمة هو ادعاء بان ما تقوم به مثل هذه الأجهزة فى عشرات من الدول النامية فضلا عن المتقدمة سوف يعجز الخبير المصرى المتخصص عن القيام به، خاصة وأن معايير اختيار عضوية هذا الجهاز سوف تراعى دقة الاختيار كذلك المعاملة المالية والأدبية المناسبة.

وسوف ينظم القانون أيضا مسألة التظلم بشكل واضح سواء من خلال التظلم للمستوى الأعلى داخل الجهاز المستقل أو عن طريق لجان تظلم تتمتع باستقلال عن الجهاز كما هو متبع حاليا مع هيئة سوق المال، كما سيتاح التظلم أمام القضاء إذا استدعى الأمر ذلك.

ولكن هل يعد الوقت مناسباً لإصدار قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار في ظل الظروف التي تمر بها السوق في الوقت الحالي من ركود وضعف في النشاط والتعاملات؟ والاجابة على ذلك تتبلور في إن إعداد القانون وتأسيس الجهاز وكوادره وإيجاد سياسة متكاملة للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية سوف يستغرق وقتاً لن يقل عن عام ونصف، حيث إن الجهاز لن يبدأ العمل إلا بعد صدور القانون بستة شهور، وبالتالي فإن الأحوال التي تشكو منها السوق حالياً تكون قد زالت، والقانون عند صدوره يجب أن يتميز بالمرونة الكافية والديناميكية ويسمح بتغيرات حسب المتطلبات المحيطة مع توفير الاستقرار التشريعي له وتوافقه مع القوانين والأحكام الأخرى في النشاط الاقتصادي، وخلال هذه الفترة سوف يكون هناك حوار حول أهداف القانون وحدوده وتهيئة الرأي العام ورجال الأعمال، وفي نفس الوقت فإن هناك من الأحكام القانونية المتاحة حالياً التي تسمح بتدخل الجهة الإدارية لاتخاذ إجراءات رادعة وأساليب الإقناع الأدبي ضد الممارسات الاحتكارية التي يقوم بها البعض في الوقت الحالي.

٦- تحديث دور البعثات الدبلوماسية فى الخارج لدعم الاقتصاد المصرى^(١):

تم عقد المؤتمر السنوى الثالث لرؤساء البعثات المصرية فى الخارج والذي استمر ثلاثة أيام بمقر وزارة الخارجية تحت عنوان "دور الدبلوماسية المصرية على مشارف القرن ال ٢١ " وذلك تأكيداً لدور البعثات الدبلوماسية فى رعاية المصالح المصرية ودعم الاقتصاد المصرى على جميع الأصعدة حيث أن مستقبل التنمية فى مصر يرتبط بالوجود المصرى فى الأسواق العالمية وأن للدبلوماسية المصرية دوراً فى استكشاف الفرص المتاحة فى ضوء النجاحات التى تحققت على الصعيدين السياسى والاقتصادى وأن التنمية الشاملة تحدد أهدافها واضحة للبعثات الدبلوماسية المصرية فى الخارج وأن سعى مصر للاندماج فى الاقتصاد العالمى وجذب الاستثمارات والمعرفة واقتحام الأسواق العالمية يشكل إطاراً استراتيجياً للعمل الدبلوماسى المصرى فى مرحلة التحديث لأن البعثات الدبلوماسية المصرية جزء لا يتجزأ من هذا التحديث وأن الخارجية المصرية بدأت ذلك بالفعل وركزت على العنصر البشرى باعتباره أساس التنمية الشاملة وهذا سيسهم بصورة فعالة فى وضع مصر فى مكانة متميزة على الخريطة الاقتصادية العالمية.

(١) عائشة عيد الفجار : "مبهد فى المؤتمر الثالث لرؤساء البعثات المصرية فى الخارج : دور الدبلوماسية المصرية فى استكشاف الفرص الخارجية للاقتصاد المصرى " ، جريدة الأهرام اليومية ٢٩/٨/٢٠٠٠ ، ص ١٤ .

٧- تحديث الصناعة^(١):

١٠٧ . معظم الاستفادة مما استثمر في المدن والمناطق الصناعية الجديدة :

يتم العمل على إيجاد الحلول المناسبة والسريعة للمعوقات التي تواجه الصناعة المصرية وذلك في إطار البرنامج الشامل للحكومة لتحديث الدولة وخدماتها في جميع القطاعات إذ تم كشف بعض المعوقات التي تحتاج إلى الحلول الفورية للعمل على زيادة الاستفادة مما أنفقته الدولة من مليارات في إنشاء المدن والمناطق الصناعية، وقد تم إرسال دعوات خاصة لأصحاب المصانع وصغار المستثمرين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك رؤساء جمعيات رجال الأعمال والمستثمرين وكل التجمعات الصناعية لإعداد تقارير واضحة وشاملة عن جميع المعوقات الإجرائية والتنفيذية والخدمية التي تواجههم وتؤثر على خططهم ورغبتهم الحقيقية في التطوير والتحديث للانطلاق بالصناعة المصرية إلى العالمية، وأن مجموعات العمل الجديدة المشكلة لهذا الغرض ستكون في انتظار هذه التقارير للتعامل معها بجدية وحصرها بشكل دقيق والعمل على حل ما بها من معوقات بالتنسيق مع الجهات الأخرى سواء الهيئات والوحدات التابعة للوزارة أو الهيئات والجهات الحكومية المعنية الأخرى وهناك فريق عمل يقوم بهذا يضم ٢٠ عضواً في العديد من التخصصات الفنية والمالية والقانونية ومختلف الأنشطة

(١) أحمد المطار " تشكيل مجموعات عمل لدراسة مشاكل رجال الصناعة وتحديد وسائل حلها "جريدة الأهرام اليومية ٨/٨/٢٠٠٠، ص ١٤.

الصناعية ومنها الصناعات الغذائية والمعدنية والتعدين والحراريات والكيمياوية والهندسية وغيرها.

٢٠٧- تحديث منظومة الجودة:

يتم حاليا دراسة مشروع لتوحيد جميع المعامل الكيماوية ومعامل المعايرة التابعة لوزارة الصناعة وذلك منعا للازدواجية لضمان تقديم الخدمة فى أسرع وقت وبجودة عالية حيث سيتم تطوير وتحديث جميع الاجهزة والمعامل لتصل إلى المستوى العالمى لضمان جودة الصناعة المصرية ورفع قدرتها التنافسية إضافة إلى حماية وإرشاد المستهلك. وقد عقدت وزارة الصناعة بالتعاون مع البنك الدولى ندوة فى هذا الشأن حضرها خبراء من المعهد القومى للمواصفات والتكنولوجيا بالولايات المتحدة ومستشارى المعونة الأمريكية واستهدفت الندوة تعميق مفهوم منظومة الجودة فى ضوء الواقع المصرى من خلال التعرف على الخبرات العالمية فى الدول الصناعية المتقدمة وتجارب الدول النامية التى حققت نجاحات فى مجال إنشاء وتفصيل منظومة الجودة بها حيث تمت مناقشة تجارب بعض الدول وتقديم العديد من المؤسسات العالمية وفى مقدمتها البنك الدولى عددا من البرامج للمساعدة فى إنشاء منظومة الجودة الحديثة إضافة إلى برامج التحديث الصناعية التى ترفع من قدرات الدول لمواجهة التحديات المستقبلية.

واتت هذه الندوة الموسعة ضمن سلسلة من الاتصالات المكثفة التى تقوم بها وزارة الصناعة مع العالم الخارجى حاليا من خلال

الاتصال بمصادر المعرفة والتكنولوجيا العالمية وفتح خطوط وقنوات اتصال بها للاستفادة بالتجارب الناجحة فى انشاء منظومة الجودة المتكاملة اذ أن مصر تمتلك المحاور الأساسية التى تمكثها من إنشاء هذه المنظومة من خلال المجلس الأعلى للاعتماد الوطنى وهيئة التوحيد القياسى والمعامل المركزية الموجودة بمصلحة الكيمياء ومركز ضبط الجودة.

وقد أكد مسئول أول تنمية القطاع الخاص بالبنك الدولى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن هذه الندوة تمثل بداية التعاون مع وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية المصرية لتطوير منظومة الجودة فى مصر حيث يتم من خلالها عرض تجارب البنك الدولى فى الدول المختلفة وتقويم الموقف فى مصر والتعرف على الاحتياجات والتعاون لوضع الخطط التنفيذية وتوفير مصادر التمويل المختلفة وآليات التنفيذ.

وستتم إتاحة الفرصة لخبراء وزارة الصناعة لعمل مجموعة من الزيارات الميدانية للتعرف على خبرات البلدان المختلفة كما استعرضت الندوة الخبرات الدولية فى توظيف منظومة الجودة الحديثة فى مناخ المنافسة الجديد ودور المؤسسات المحلية المساعدة فى المراكز الإنتاجية والتكنولوجية وكانت الندوة قد تضمنت ٤ محاور رئيسية فى مقدمتها استعراض التحديات العالمية ودور البنية التكنولوجية فى زيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية لمواجهة التحديات العالمية وكذلك عناصر وأنشطة منظومة الجودة الحديثة بصفة عامة مقارنة بمنظومة الجودة الحالية بمصر.

و وصل إلى مصر فريق عمل عالمى يضم خبراء دوليين فى مجالات المواصفات والجودة والاعتماد وتطوير المعامل وهيكلة مؤسسات الجودة للمشاركة فى تنفيذ برنامج الجودة القومى المصرى الذى تتبناه وزارة الصناعة، ويقوم البنك الدولى بتمويل مهمة الخبراء الدوليين لمدة أسبوعين يقومون خلالها بالتعاون مع خبراء وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية بدراسة نظام الجودة الحالى فى مصر والتعرف على مجالات التطوير وتحديد احتياجات الجهات المعنية إذ تعتبر قضية الجودة عنصرا أساسيا للمنافسة^(١).

وقد تقرر تشكيل مجموعة عمل من الخبراء المتخصصين المصريين من وزارة الصناعة والوزارات المعنية والقطاع الخاص للمشاركة فى المشروع بداية من تحديد الاحتياجات حتى التنفيذ الفعلى للمشروع ولضمان الاستفادة القصوى منه بما يسهم فى تحديث آليات المنظومة المتكاملة والحديثة للجودة والمواصفات والاختبارات العملية والمعايرة.

٣٠٧ - تطوير المواصفات القياسية والاختبارات العملية والمعايرة^(٢):

يستهدف تنفيذ برنامج شامل لتطوير المواصفات القياسية المصرية حاليا النهوض بالصناعات الوطنية وتسويقها عالميا وتوفير

(١) عصام حشيش، فريق عمل من البنك الدولى يشارك فى وضع نظام الجودة القومى لمصر، جريدة الأخبار اليومية، ٢ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٢.

(٢) أحمد المطار "وزير الصناعة فى اجتماعه مع قيادات التوحيد القياسى برنامج شامل لتطوير المواصفات القياسية للنهوض بالصناعة المصرية"، جريدة الأهرام اليومية، ٨/٢٢/٢٠٠٠، ص ١٥.

نظام الاتصال الفوري بمصادر المواصفات العالمية ودعم وتحديث مركز المعلومات الخاص بالمواصفات مشيراً إلى أهمية تعظيم دور هيئة التوحيد القياسى فى مجالات المواصفات وجودة الإنتاج وإعطاء علامات الجودة خلال المرحلة المقبلة وتطوير المواصفات الخاصة بالصناعة فى مجالات السلع الهندسية المرتبطة بالأمن والأمان وبعض السلع الكيماوية والغذائية والغزل والنسيج.

وبرنامج تطوير المواصفات يستهدف وجود مواصفة مصرية لكل منتج طبقاً للخريطة الصناعية للمنتجات الوطنية والدخول فى توصيف مجالات حديثة مثل الخدمات والمشتريات الحكومية والمعلومات والبنوك وغيرها من المجالات التى تحتاج إلى الجودة والتوسع فى استخدامات الحاسب الآلى فى تداول بيانات وإدارة أعمال المواصفات فى جميع مراحلها مشيراً إلى أهمية الإسراع بما يتم فى مجال تحقيق التوافق بين المواصفات القياسية المصرية والمواصفات العربية والإقليمية والدولية لتسهيل عمليات التصدير وتبادل التجارة ومنع عوائق التجارة الدولية.

وسهتتم إعادة تشكيل لجان المواصفات بما يضمن وجود الخبرات المتميزة والتى تتلام ومتطلبات حداثة الخامات ودقة المكونات وتعقيد المنتج النهائى ويتم حالياً عمل حصر إحصائى لتواريخ إصدار المواصفات القياسية الحالية وتحديد مدى اكتمالها مع دراسة السوق وتحديد الأولويات من المواصفات وذلك فى ضوء المتطلبات الحالية والمستقبلية محلياً وعالمياً.

وهناك ضرورة لعمل برامج للتوعية بين المنتجين بأهمية ومزايا مطابقة منتجاتهم للمواصفات القياسية المصرية لرفع جودة الإنتاج وزيادة قدرته التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية مع توزيع نشرات دورية للإصدارات الجديدة من المواصفات على كل المنتجين وجميع الجهات المعنية.

ويشمل برنامج تطوير هيئة التوحيد القياسى إعادة هيكلة الهيئة بما يحقق أعمال التطوير المنشود بالاعتماد على عدة عناصر مهمة في مقدمتها إنتقاء الكوادر البشرية والتأهيل والتدريب وحداثة واستكمال الإمكانيات العملية وكذلك القدرة على تسويق الخدمات.

ويتضمن برنامج تحديث المواصفات مساعدة الجهات المهتمة بالمواصفات على مستوى الدولة مما يسهم في تكوين بنية أساسية قومية لها القدرة على المشاركة في إعداد المواصفات على المستوى المحلى والدولى إضافة إلى زيادة فاعلية مشاركة الجهات المعنية بالبحوث والتطوير والتنسيق الدائم معها لضمان التحديث والتطوير لمواكبة المواصفات لنتائج البحوث.

٤٠٧- توظيف التكنولوجيا الحيوية (البيوتكنولوجى) لتحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى والكسائى^(١)؛

أكدت دراسة حديثة أن التكنولوجيا الحيوية يمكن أن تمثل مصدرا ووسيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى الغذاء والكساء فى

(١) وزير الصناعة: "مشروع لتحديث المعامل الكيماوية والمعايرة لزيادة جودة الصناعة المصرية ورفع قدرتها على المنافسة" جريدة الأهرام اليومية، ٢٨/٨/٢٠٠٠، ص ١٤.

مصر بما يفي إحتياجات المواطن وتوفير فائض للتصدير وأضافت الدراسة أن مراكز التكنولوجيا الحيوية والمراكز البحثية فى مختلف المواقع تلعب دورا مهما فى هذا المجال للنهوض بالزراعات التصديرية من المحاصيل البستانية ورسم إستراتيجية لإنتاج الأصناف المقاومة للأفات الزراعية المهندسة وراثيا وإنتاج وتصدير النباتات الطبية والأعشاب العطرية وتحقيق التنمية على كل المستويات لخدمة أهداف التنمية فى مصر بعامة.

ومصر سوف تستفيد من تجارب الدول فى هذا المجال حيث يمكن إقامة منشآت خاصة لعقد اتفاقات وتحالفات مع دول أخرى وتشجيع إقامة شركات خاصة لهذه المشروعات واستثمار قصر الوقت وقلة النفقات فى الإنتاج البيوتكنولوجى لصناعة منتج رخيص يجذب الشركات الأجنبية للعمل فى مجاله وإنشاء شركات تتميز بالمرونة فى الحركة والسرعة والحرية فى اتخاذ القرار وتقديم التسهيلات للشركات الأجنبية للمساهمة فى مجال التكنولوجيا الحيوية.

وبالرغم من الصعوبات المتوافرة فى مجال التكنولوجيا الحيوية الا انه يمكن ان نتج كميات كبيرة من الزهور ونصدها للعالم وتدريب جيل من الباحثين والعاملين فى هذا المجال والاعتماد كليا على تكنولوجيا زراعة الأنسجة لتوفير المنتج وبكميات كبيرة وبأسعار رخيصة والاستفادة من تكاثر شجر النيم ورخص الأيدي العاملة وتوفير محاصيل خالية من الأمراض الفيروسية وتوجيه الجهود للمحاصيل الاستراتيجية لسد الفجوة الغذائية.

و يقوم الباحثون فى مصر بإجراء تجارب لتحويل "الكتلة الحيوية" إلى غاز الميثان والإيثانول من خلال التخمير الهوائى أو اللاهوائى حيث يتوافر ٢٣ مليون طن مخلفات زراعية و ٤,٨ مليون من مخلفات حيوانية ومن الممكن أن يؤدى ذلك إلى توفير إحتياجاتنا من الطاقة إلى جانب توفير كميات من الأعلاف تصل إلى مليار طن يمثل فيها قش الأرز نحو ١٤,٥% وتصنيع علف الحيوان والورق وزيت الصابون وهى من أبرز النماذج العالمية فى هذا المجال^(١).

وقد تمكنت الولايات المتحدة من تحسين بعض سلالات النباتات وراثيا بحيث تنتج بروتينات لها خواص المبيدات لمكافحة الحشرات، وترجع أهمية التكنولوجيا الحيوية إلى تراجع نصيب الفرد من مساحة الأرض الزراعية من ٢٩% من الفدان بأواخر الستينيات إلى ١٥% من الفدان حاليا بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النوعية من الزراعة لها أفضلية لدى المستورد الأوروبى لأنها ستتيح الفرص لزراعة خالية من الملوثات وآمنة بيئيا وذات مذاق جيد.

وقد أمكن من خلال التكنولوجيا الحيوية فى الأبحاث الأوروبية إنتاج محصول لذرة مقاوم للحشرات ومبيدات الحشائش وهى أمريكا أصبح إنتاج هذا المشروع يمثل ٢٢% من أصناف الذرة و ٢٨% لقول الصويا و ٥٥٨ من زيت الكاتولا وجملة المساحة المزروعة

(١) وزير الصناعة: "مشروع لتحديث العامل الكيميوية والمهيرة لزيادة جودة الصناعة المصرية ورفع قدرتها على المنافسة" جريدة الأهرام اليومية، ٢٨/٨/٢٠٠٠، ص ١٤.

بالأصناف المعدلة بالهندسة الوراثية نحو ٣٢ مليون فدان في العالم كما أمكن إنتاج أول صنف من الطماطم بالهندسة الوراثية يمكن تسويقه وهو كامل النضج ويحتمل الشحن والتخزين لمدة ٤-٥ أيام دون تلف بقيمة تسويقية أمريكية تبلغ ٢,٥ مليار دولار وأن أحدث التجارب أنتجت نوعا من الموز يوجد به لقاح ضد التهاب الكبد الوبائي B وطماطم تحتوى على بروتين يقلل من كمية الكوليسترول في الدم^(١).

٨- عصرة الكيان التشريعى الاقتصادى للدولة^(٢)؛

١٠٨- تحديث المنظومة التشريعية والقضائية:

ان ثورة تشريعية شاملة لم تصبح إختيارا يمكن قبوله أو رفضه إنما بات ضرورة ومهمة عاجلة يجب إنجازها وفى سبيل ذلك تم حشد مجموعات عمل على أعلى مستوى علمى من أساتذة القانون ورجال القضاء لتشكيل لجان قانونية تختص بدراسة القوانين وتنقيتها وتعديلها وإلغائها إذا لزم الأمر، واستحداث ما يستلزمه الحال ويقتضيه النظام الاقتصادى والاجتماعى الجديد، ولقد

(١) وجيه المنقار دراسة حديثة تؤكد: التكنولوجيا الحيوية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء "جريدة الأهرام اليومية ٢٦/٨/٢٠٠٠، ص ١٤.

(٢) مشروعات قوانين جديدة للبنوك والأئتمان وإنشاء محاكم الاقتصادية والطعون الضريبية يبحثها اجتماع للجنة الاستشارية العليا للإصلاح التشريعى، ٨ مشروعات جديدة للتوافق مع اتفاقية الجات تشمل الملكية الفكرية والمعلومات غير المنصوح منها والرسوم والنماذج الصناعية، التشريعات تستهدف جذب الاستثمارات وتبسيط الإجراءات مع البنوك وأسواق المال وتطوير التشريعات الضريبية، جريدة الأهرام اليومية.

أنجزت هذه اللجان (التي شكلت بوزارة العدل ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء) إعداد وصياغة مشروعات قوانين تم دفعها إلى القنوات الشرعية حتى وصلت إلى مجلس الشعب الذي قام بإصدارها وهذه القوانين هي: قانون تعديل الرسوم القضائية ١٩٩٥/٧، قانون التأجير التمويلي ١٩٩٥/٩٥، واللائحة التنفيذية لقانون التأجير التمويلي الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٨٤٦ لسنة ١٩٩٥، والقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري، والقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٩٦ بتعديل أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر، والقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء، وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ واللائحة التنفيذية لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٠٨ لسنة ١٩٩٧ - والقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة واللائحة التنفيذية للقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ والصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم (٧٥) لسنة ١٩٩٨، والقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناتجة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية واللائحة التنفيذية للقانون

رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ والصادرة بقرار وزير التجارة والتموين رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٩٨، والقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل أحكام قانون الإجراءات الجنائية، وقانون العقوبات، وقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ بتعديل أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية، وقانون الإثبات في المواد المدنية، وقانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية، والقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ بتعديل بعض أحكام قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢، والقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ في شأن تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية.

٢٠٨ - بناء قواعد بيانات التشريعات وقاعدة معلومات الأحكام

القضائية :

تصدي كل من وزارة العدل ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء بكل اقتدار لإنجاز بناء قواعد بيانات التشريعات وقاعدة معلومات الأحكام القضائية كما تم حشد جهود مجموعات عمل عليا على مستوى علمي من أساتذة القانون ورجال القضاء ورجال الأعمال لتشكيل لجان قانونية تختص بدراسة القوانين وتنقيتها وتعديلها وإلغائها إذا لزم الأمر واستحداث ما سيلزمه الحال ويقتضيه النظام الجديد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تمثيل الوزارات المعنية أثناء إعداد مشروعات القوانين الخاصة بها.

وقد قام برنامج عمل اللجنة تحقيقا لعدة أهداف منها صياغة مستمرة ودورية لرؤية واستراتيجية شاملة وخطط تنفيذية لتطوير التشريعات المصرية، وقد تم وضع أهداف الإصلاح التشريعى باعتباره ركيزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر فى المرحلة المقبلة مستهدفا تهيئة المناخ لتحقيق أقصى قدر من تدفق الاستثمارات مثلما يحدث فى الدول ذات التجارب الناجحة فى هذا المجال وذلك عن طريق تبسيط إجراءات الاستثمار وتحرير الإنتاج والاستثمار من القيود الإدارية والإجراءات المعقدة للحصول على التراخيص والشهر والقضاء على العقبات البيروقراطية وذلك عن طريق مراجعة التشريعات التى تتعلق بالمجال الإدارى بهدف تحقيق التنمية الإدارية وتبسيط إجراءات المعاملات التى تتم بين الجماهير بعضها البعض وبين الأجهزة الإدارية للدولة وتبسيط إجراءات التقاضى وسرعة الفصل فى المنازعات عن طريق سد أى ثغرات قد يؤدى استغلالها لتعطيل الفصل فى القضايا وتأخير صدور الأحكام وتنفيذها وتحجيم المجالات التى يترك حسم الأمور فيها للتصرف الشخصى ووحدة التشريع العطب أى أن يكون هناك تشريع واحد فقط متضمنا كل الأحكام التى تتعلق بأحد الموضوعات المحددة ووحدة النص للحالة الواحدة أى عدم وجود نصوص متعددة تسرى على نفس الحالة وعدم الإحالة (أى عدم إحالة التشريع إلى تشريعات أخرى أو أحد النصوص بها لتقرير سريانها على ذات الحالة) لتلافى التناقض والتضارب بين التشريعات والفتاوى والآراء القانونية.

٣٠٨- الأسس المعلوماتية والتنظيمية والبشرية للتطوير

التشريعي:

إن جسامه هاتين المهمتين أبرزت الضرورة العملية والعلمية فى أن يكون الإصلاح التشريعى المنشود هو إصلاح خاضع لتخطيط دقيق يقوم على دعامتين إحداهما موضوعية تستمد كيانها من ضبط حدود وأبعاد وأولويات الإصلاح والثانية زمنية تتعلق بتحديد دقيق للإطار الذى يجب أن تتجز فيه كل دائرة من دوائر الإصلاح التشريعى مهامها وبهذه الرؤية كان الخطو لعمل اللجنة الاستشارية العليا للإصلاح التشريعى وعلى أساسها كانت جهود من بذلوا وأعطوا فتحقق ما تحقق وات ما هو فى سبيله للبروغ إلى النور لتشكيل (فى نهاية الأمر) منظومة تشريعية تصبو إليها مصر وتتعلق بها آمالها. ولما كان البدء الفعلى للمسيرة المخططة للإصلاح والتطوير التشريعى يعنى الانتهاء من تلك المرحلة الشاقة فى بناء مقدماته ومتطلباته يعنى إتمام بناء أسسه المعلوماتية وأساسه التنظيمية ومتطلباته البشرية والتي بدونها لا يمكن أبدا أن تبدأ مسيرة مخططة لأعمال الإصلاح والتطوير التشريعى.

وإيماننا بأن الإصلاح التشريعى هو الركيزة الأساسية لتوفير المناخ المناسب للإصلاح الاقتصادى والقضائى والاجتماعى والإدارى، فقد صدر قرار السيد/ وزير العدل رقم (٤١٦٨) لسنة ١٩٩٤ بتشكيل لجنة استشارية عليا لدعم الإصلاح التشريعى يكون مقرها وزارة العدل وقد عقدت اللجنة أول اجتماعاتها برئاسة

السيد/ وزير العدل والسيد/ وزير الدولة للتنمية الإدارية وقطاع الأعمال العام والسادة أعضاء اللجنة من خبراء وزارة العدل ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء.

٤٠٨- مساهمة إتفاقية الجات تشريعيا :

واستهدفت أعمال اللجنة الاستشارية العليا للإصلاح التشريعي خلال الفترة السابقة العمل على محورين: الأول تقييم ما تم إنجازه من تشريعات وقوانين تتطلبها عملية أحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما المحور الثاني فيتمثل في تحديد التشريعات الجديدة التي تظهر الحاجة لها بالإضافة إلى إعداد المشروعات المساهمة للاتفاقيات العالمية للتجارة " الجات "، وقد انتهت اللجنة الاستشارية العليا للإصلاح التشريعي من إعداد مشروعات قوانين جديدة تخدم أهداف المرحلة الحالية في ظل نظام الاقتصاد المعولم وبالتعاون مع الوزارات المختصة ومنها: قانون تنظيم الرهن على العقارات المبنية، ومشروع قانون الطعون الضريبية، ومشروع قانون البنوك والائتمان، وقانون السجل العيني، ومشروع قانون الشركات، وآخر بإنشاء محاكم اقتصادية، وقانون منع الاحتكار وتنظيم المنافسة كذلك فقد تم الإنتهاء من إعداد ٨ قوانين لمساهمة الاتفاقيات العالمية للتجارة وذلك سعيا لأن يكون التشريع هو أحد أهم أدوات وإجراء التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى حيث برزت ضرورة أن يقوم التشريع بدور حاسم في مجالين: الأول: إرساء القواعد التشريعية الكفيلة بفتح آفاق العبور إلى المستقبل بلا

عوائق تتعثر معها خطى هذا العبور كي تكون الخطوات واثقة متصلة وقادرة على استشراف عالم الغد والثانى: أن تتم عملية إعادة مراجعة شاملة لكل القواعد القانونية التى كانت هى أدوات التحولات الكبرى السابقة أو تأثرت أحكامها بهذه التحولات لتكون هذه المراجعة سبيلا لضبط تشريعى شامل يجعل كتلة التشريع المصرى كتلة نابضة بحيوية التفاعل مع الواقع ومع آفاق المستقبل فى آن واحد.

٥٠٨- إصلاح الجوانب الإجرائية والتنظيمية للنظام القضائى:

أما بالنسبة للقضاء فإنه مع الآثار الإصلاحية التى ستعكس عليه نتيجة إنجاز المهمة التشريعية السابقة فإنه بذاته يحتاج إلى إصلاحات تشريعية تتعلق بالجوانب الإجرائية التى تحكم أداء العمل فيه فضلا عن الإصلاح والتطوير التنظيمى اللازم وذلك كله بتقدير أن النظام الاقتصادى الجديد بما يعنيه من توسع فى الاستثمار وإطلاق لحرية المعاملات وتوظيف متلاحق لرأس المال لايمكن أن يقوم بغير نظام قضائى فعال فى سرعته وحسمه للمنازعات وقدرته على رد الحقوق لأصحابها وردع أى معتد يعمد إلى العبث بالأشخاص أو الأموال.

٦٠٨ - تنمية الموارد البشرية فى مجال قوانين سوق المال والنزاعات الناشئة عنها :

قامت بورصتا القاهرة والألكندرية وبرنامج النظم المالية الدولية التابع لكلية الحقوق بجامعة "هارفارد" فى "كامبريدج -

ماساتشوستش بالولايات المتحدة الأمريكية بالإعلان عن أول برنامج تدريبي من نوعه للقضاة والمحامين في مجال قوانين سوق رأس المال والنزاعات الناشئة عنها وقد أقيم هذا البرنامج (الذي يعتبر الأول من نوعه في أسواق المال الناشئة) في مدينة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية على مدى أسبوعين خلال شهر يناير عام ٢٠٠١ وقد تم عقد التدريب على مرحلتين.

وقد أتاح هذا البرنامج للمشاركين معرفة الكثير من الجوانب التطبيقية فيما يتعلق بالقوانين الخاصة بسوق المال وقد أدى هذا البرنامج إلى توسيع الأفاق وتطوير قوانين سوق رأس المال لتواكب التطورات الدولية، وقد قامت عدة أسواق ناشئة بمراجعة قوانينها وقواعدها خلال العقد الماضي بفرض التطوير وبالتالي فإن عملية سن القوانين والتي تعد أسهل مرحلة في الإصلاح التشريعي قد بدأت بالفعل أما التحدي الذي يواجه كثيرا من هذه الدول حاليا فإنه يتمثل في كيفية تنفيذ هذه القوانين.

ولمواكبة التطورات سالفة الذكر فإن مصر بدأت بالفعل أولى خطواتها من خلال هذا البرنامج حيث اجتمع خلال شهر يناير ٢٠٠١ سيجتمع نخبة من القضاة ووكلاء النيابة والمحامين العاملين في هذا المجال لدراسة قوانين سوق رأس المال والقواعد التي تحكمها وكذلك المؤسسات الرقابية وتم التركيز بصفة خاصة على أنواع النزاعات التي يمكن أن تنشأ في مجال سوق رأس المال، فعلى سبيل المثال تم دراسة بعض النزاعات الخاصة بشركات السمسرة والمتعاملين معها وأيضا قضايا التزوير والتلاعب في السوق.

و ان أحد ابتكارات البرنامج التدريبي المشار إليه هو إيضاح بعض الأمور ذات الأهمية للقضاة منها الأمور التي يجب أن تأخذها المحاكم في الاعتبار للفصل في النزاعات الناشئة عن طريق قرارات المؤسسات ذات الرقابة الذاتية مثل البورصة وكيفية تناول القضاة حديثي العهد للنزاعات المتعلقة بسوق رأس المال بما لها من جوانب متعددة ومعقدة بالإضافة إلى كيفية تقييم شهادة ذوى الخبرة في هذا المجال.

وسيفتتم البرنامج بزيارة إلى بورصة الأوراق المالية بالقاهرة وسوف يتم تقديم شهادات إتمام برنامج للمشاركين وأن مركز التدريب الخاص ببورصتي القاهرة والأسكندرية سيقوم بتنظيم البرنامج ويمد هذا المركز أحد إسهامات البورصة لتدعيم المؤسسات العاملة في سوق المال المصرية.

ومن جانبه سيقوم برنامج النظم المالية الدولية الخاص بكلية الحقوق بجامعة هارفارد بتدعيم هذا البرنامج وتقديم مالمديه من خبرات في البحوث والتدريب والمساعدات التقنية في أوروبا وآسيا. وسيقوم بإلقاء المحاضرات أساتذة في هذا المجال من الولايات المتحدة الأمريكية ومن أوروبا وذلك من أجل تقديم وجهات نظر متنوعة كما أن معظم المواد ستكون جديدة ومعدة خصيصا من أجل هذا البرنامج قد أعقب البرنامج التدريبي الذى أقيم فى يناير ٢٠٠١، دورتان تدريبيتان خلال السنتين التاليتين وبينما إقتصر هذا

البرنامج على المصريين الا أنه من المتوقع أن يشارك آخرون من دول الشرق الأوسط فى البرامج التدريبية التى سوف تعقد فيما بعد .

٧٠٨- عوائد تحديث المنظومتين التشريعية والقضائية :

و يتمثل العائد من تحديث المنظومة التشريعية والقضائية فى استقرار الأوضاع والمراكز القانونية والمالية مما يؤدى إلى تحقيق التقدم الاقتصادى الملموس وجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية والوطنية بتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج وتحقيق التنمية الإدارية بتبسيط الإجراءات، ورفع الكفاءات التدريبية وإعداد الكوادر الفنية وتحديث الإدارة الحكومية وتحقيق قفزة تشريعية وحضارية ونقلة علمية وتكنولوجية باستخدام الأساليب المتطورة والطرق الحديثة.

أما العائد المستهدف تحقيقه لرجال الأعمال والمستثمرين فتتمثل فى توفير التشريعات الاقتصادية الملائمة عن طريق تطوير وتبسيط إجراءات الائتمان والمعاملات مع البنوك وأسواق المال وتطوير تشريعات الضرائب بما يخفف الأعباء المالية عن المشروعات الجديدة وسرعة الاستعلام عن التشريعات التى تحكم موضوعا معينا وتحديد مجالاتها من حيث السريان والإلغاء والتعديل وسرعة اتخاذ القرار السليم فى المواقف القانونية وزيادة الضمانات وتحقيق قدر أكبر من العدالة بإزالة ما يكتنف بعض التشريعات من غموض وثورات وسرعة الفصل فى القضايا مما يؤدى إلى استقرار المراكز والأوضاع .

والمائد المستهدف تحقيقه على مستوى الأفراد يتمثل فى إيجاد التشريعات المتكاملة الممثلة لحاجات ومصالح المواطنين وتخفيف الأعباء عن المواطنين فى التعامل مع أجهزة الدولة وفيما بين الأجهزة الإدارية وبعضها عن طريق إعادة تنظيم وهيكله الإجراءات والأجهزة الإدارية وتحديد موازنات أفضل بين حقوق وواجبات المواطنين فى علاقتهم مع بعضهم البعض وكذلك فى علاقتهم بالأجهزة المتعددة للدولة وزيادة الدخل الفردى نتيجة لزيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة نتيجة لتوفير المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج وتطوير التشريعات الاقتصادية والتجارية بما يحقق تحرير التجارة وانتقال السلع والخدمات من وإلى الخارج.

ولما كانت محصلة التجربة المصرية - عبر أكثر من قرن ونصف من الزمان - على الصعيدين السياسى والاقتصادى وفى تفاعل محتوم مع التطورات العالمية هو دخولها منذ أوائل الثمانينات فى مرحلة بناء القواعد الدائمة والمستقرة لنظام إقتصادى يقوم على حرية السوق وإطلاق طاقات الاستثمار الخاص وملاحقة التطور التكنولوجى العالمى وكان التلازم ضروريا بين حركة بناء قواعد هذا النظام وبين سياسات إقتصادية فعالة تدفع بالاقتصاد القومى فى اتجاه الأهداف النهائية لهذا النظام فقد كشف العمل الجاد الدؤوب من أجل بناء قواعد هذا النظام ومن أجل إنجاح هذه السياسات عن الأهمية الخطيرة لدور التشريع والقضاء فى هذا الشأن، فبالنسبة للتشريع أصبحت هناك مهمة من طبيعة مزدوجة لا بد من إنجازها بأكبر قدر من السرعة والكفاءة، الوجه الأول لهذه

المهمة هو مراجعة جميع القوانين القائمة النافذة والقائمة على فلسفات تشريعية تباير تلك الفلسفة التى تخدم النظام الاقتصادى الجديد وإعمال يد التعديل فيها بحيث ينقشع عنها مايشكل عقبات فى وجه هذا النظام وسياساته ذات الطبيعة الوثابة فى حركتها، والوجه الثانى لهذه المهمة هو دراسة المتطلبات التشريعية للنظام الاقتصادى وإعداد مشروعات القوانين اللازمة لبنائه ودعمه.

٩- عصرنة سوق المال^(١)؛

١٠٩ - تطوير الاوعية الادخارية:

يبحث بنك الاستثمار القومى حاليا عددا من البدائل المتاحة لزيادة وتنمية موارده لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، من خلال طرح وثائق الادخار القومية الجديدة التى انتهى البنك بالفعل من دراستها وتحديد لها علاوة على بحث تنوع وسائل استخدام واستغلال اموال التأمينات الاجتماعية والمعاشات المستمرة لدى البنك بما يضمن عائدا اكبر لها يحقق دخلا اكبر للبنك.

تشمل وثائق الادخار القومية الجديدة ٤ أنواع من المدخرات الجديدة : دفتر توفير المدخر الصغير (ويهدف إلى تجميع مدخرات الشباب والطلبة ويبدأ الإيداع بمشرة جنيهات ويدون حد أقصى ويصل العائد عليه إلى ١١٪ سنويا) مع إمكانية استبداله بوثيقة إيداع تراكمية لمن يصل حصيلة دفتره إلى ١٠٠ جنيه فأكثر ليتمتع

(١) محمد سلامة، "فى اجتماع اللجنة الاستشارية برئاسة الدرش اليوم، ٤ وثائق إيداع جديدة من بنك الاستثمار القومى" ^٨ جريدة الأخبار اليومية، ٨/١٠/٢٠٠٠، ص ٨.

بالجوائز العينية لتلك الوثيقة- وثيقة الادخار القومية ذات العائد التراكمى (ومدتها ٤ سنوات وسعر عائدها ١١٪ سنويا وفئاتها تتراوح بين ١٠٠ و ٥٠٠ و ١٠٠٠ و ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ جنيه ويدون حد أقصى وتمنح جوائز لحاملها من خلال سحب كل ٦ أشهر شقة تمليك)، وثيقة الادخار القومية ذات العائد الدورى كل ٣ أشهر (ومدتها ٥ سنوات وسعر العائد عليها ١١٪ سنويا وفئاتها ١٠٠ و ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ ويدون حد أقصى وتمنح جوائز نقدية كل ٣ أشهر اولى ٥٠٠٠ جنيه و ٥ جوائز كل منها ١٠٠٠ جنيه وعشرة جوائز كل منها ١٠٠ جنيه)، وثيقة الادخار القومية ذات العائد الشهرى (ومدتها أيضا ٥ سنوات والعائد السنوى عليها ١١,٥٪ وفئاتها ١٠٠ و ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ جنيه ويدون حد أقصى).

يسمح نظام الوثائق الجديدة لكل البنوك المشتركة فى إصدارها لحساب بنك الاستثمار القومى بتحويل حصيلة البيع مرتين شهريا (يومى ٥ و ٢٠ من كل شهر) على أن يحتسب العائد على الوثيقة اعتبارا من الشهر التالى لشهر الشراء والوثائق معفاة من جميع أنواع الرسوم والضرائب بأنواعها ويسمح بالشراء للمصريين والعرب ورعايا الدول الأخرى أشخاصا طبيعيين أو معنويين ويجوز إسترداد قيمة الوثيقة بعد ٦ أشهر من الشراء ويمكن لحملة الوثائق الاقتراض بضمانها من البنوك^(١).

(١) عصام السباعى، مهلة ٣ أشهر لتوفيق أوضاع شركات تقييم الأوراق المالية "جريدة الأخبار اليومية"، ٨/١٠/٢٠٠٠، ص ٨.

٢٠٩ - تطوير عمليات تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية (٢)؛

قرر السيد / وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بموجب القرار الوزاري ٥٨٦ لسنة ٢٠٠٠ منح مهلة قدرها ثلاثة أشهر للشركات المزاولة لنشاط تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية لتوفيق أوضاعها مع التعديلات الجديدة في بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

ونص القرار الوزاري المذكور على تعديلات أساسية في ثلاثة جوانب أساسية تتضمن إضافة باب جديد لتنظيم نشاط تقييم وتصنيف الأوراق المالية واشترطت لممارسة الشركة هذا النشاط ألا يقل رأسمالها المصدر والمدفوع عن نصف مليون جنيه بالإضافة إلى شروط تضمن عدم تعارض مصلحة الشركة الممارسة للنشاط مع الشركة التي يتم تصنيفها أو تصنيف ما تصدره من أوراق مالية وكذلك توافر الخبرة الكافية في العضو المنتدب والعاملين بالشركة من شاغلي الوظائف الرئيسية.

القسم الرابع

**نماذج لبعض الأزمات الاقتصادية
ومنهج التعامل معها وقاية وعلاجاً**

نماذج لبعض الأزمات الاقتصادية ومنهج التعامل معها وقاية علاجاً

(أولاً) : أزمة الركود والسيولة^(١)؛

١- الدوافع والبواعث:

تؤكد دراسات المؤسسات الدولية العريقة على متانة الاقتصاد
المصرى وقوته وتحسنه ونموه بشكل مطرد وأن ما حدث في السوق

(١) إبراهيم نافع رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الأهرام، وإبراهيم سعدة رئيس مجلس
إدارة مؤسسة أخبار اليوم، وسمير رجب رئيس مجلس إدارة دار التحرير، وجمال دويدار
رئيس تحرير الأخبار ومحفوظ الانتصارى رئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط، د.
ساطع عبيد رئيس مجلس الوزراء في حوار مع رؤساء تحرير الصحف حول الوضع
الاقتصادي الراهن، ما حدث في السوق هو تجمد لجزء من الأموال حجب السيولة ونتج
عن التوسع في الاقتراض لسنوات، وقفة الحكومة لإعادة ترتيب البيت الداخلي أدت إلى
قلق لدى المتعثرين في السداد للبنوك واستمرار شكواهم، خلقتا تقوم على معرفة الأحوال
المستقبلية للسوق والسيطرة على العرض، أسباب القلق تعود إلى الإتفاق الكبير على
مشروعات جميعها ممولة بالدين لسنوات متتالية، تقوم بتنفيذ برنامج غير مسبوق
للعناية الاجتماعية وتحديث التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي، سنعمل على
استغلال كل الطاقات المحلية وتحديث مصادرها والاهتمام بقضايا التسويق، نستورد ما
قيمه ٢,٥ مليار جنيه قمحا و٢ مليار للذرة و٢ مليار للزيوت و٢ مليار مواد كيميائية، أعدنا
ميكلة قطاع البترول وتمديد الاتفاقيات وبدأنا الاتفاق على بيع حصة من الغاز للخارج،
السياحة عادت إلى معدلات كبيرة وسنعمل على تطوير مشروعاتها وتميز أجهزة الرقابة
والتفتيش في البواخر والفنادق، جريدة الأهرام اليومية، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٥، ٢.

هو تجمد لجزء من الأموال فى بضائع وطاقات حجبت قدرا من السيولة عن التداول، سببه التوسع فى الاقتراض لبضع سنوات، وأن ما تشهده الأسواق ناتج من الوفرة فى السلع والطاقات، والوفرة دليل قوة تم اكتسابها، غير أن هذه الوفرة إذا لم تجد أسواقا لها تؤدي إلى قلق خاصة إذا كانت السلع والطاقات ممولة بكثافة من خلال الاقتراض، الأمر الذى فرض وقفة لإعادة ترتيب البيت الداخلى واستمرار المسيرة الآمنة للوفرة حفاظا على التنمية وأن إعادة ترتيب البيت الداخلى اقتصاديا واجتماعيا كان المهمة العاجلة والحتمية للحكومة إذ بدونها كان يستحيل الحفاظ على المكاسب التى حققتها مصر من خلال تصحيح مسار الاقتصاد المصري وأن ما حدث منذ ما يزيد على سنتين يمثل تداعيات لتوسعات فى الطاقات وبناء للمخزون بنيت على حسابات خاطئة بأن السوق المحلية سوف تزداد حجمها ليستوعب هذه الطاقات والسلع، وأن التوسع فى هذه السوق يمكن أن يستمر من خلال زيادة فى الطلب يتم تمويلها من خلال الاقتراض سواء اقتراض الحكومة من الداخل والخارج أو اقتراض القطاع الخاص، وأن المشكلة التى ووجهت تتلخص فى أن المجتمع المصرى شهد زيادة مستمرة فى المعروض من السلع والطاقات دون أن يقابل هذه زيادة مماثلة فى حجم الطلب وكان أغلب هذه الطاقات والبضائع قد تم تمويله من خلال الاقتراض، وعجز المقرضون عن بيع وتشغيل هذه الإضافات وبالتالي تأخر هؤلاء فى سداد التزاماتهم للبنوك، وحينما طالبت البنوك بالسداد شعر هؤلاء والسوق أن الأموال مجمدة فى طاقات وبضائع.

كما أن الحكومة أنفقت على مدى سنوات متتالية على مشروعات وجميعها ممولة بالدين ولم تعد قادرة، هذا أمر وجدناه مستحيلا، وثانيا القطاع الخاص توسع وأضاف مدفوعا بالرواج الذى مولته الحكومة ويدافع ذاتى واقترض أيضا ويسخا لتمويل توسعاته وطموحاته هذا الإنفاق الواسع والقائم على الائتمان من البنوك فاق طاقة الدولة والمجتمع والبنوك، لكنه فى نفس الوقت أوجد حالة من الرواج كان لايمكن أن تستمر لعدم القدرة على مواصلة الإنفاق بهذا الحجم، وهذا الإنفاق الكبير تناقض مع قاعدة أساسية هى تحجيم الإنفاق حتى يمكن السيطرة على الدين الخارجى وعدم اللجوء إلى هذا الدين مرة أخرى، وبالتالي كان لابد من تقليص حجم الإنفاق الحكومى لتحقيق التوازن وهو الأمر الذى أدى إلى انكماش السوق ولكن بشكل مؤقت.

يضاف إلى ذلك فتح باب الواردات على مصراعيه وهى قضية شارك فيها الجميع فلم تراجع البنوك ما تقوم بتمويله ولم تضع الحكومة حدا للمسموح وغير المسموح وعلى سبيل المثال: كان حجم الواردات عام ١٩٩٥ حوالى ٢٧ مليار جنيه فوصل عام ١٩٩٨ إلى ٥٦ مليار جنيه فزادت الفجوة فى الميزان التجارى، وفيما يتعلق بالواردات الأساسية يذكر منها:

٢,٥٠ مليار جنيه للقمح، ٢ مليار جنيه للذرة، مليار جنيه للزيوت والحبوب الزيتية، ١,٥ مليار دولار للسيارات وقطع غيارها، ٢ مليار دولار مواد كيماوية، ٢ مليار دولار أخشاب ٨٠٠ مليون دولار حديد، ٧٠٠ مليون دولار أسمنت.

وجاءت الحكومة الحالية وقضية نواب القروض مشتعلة والبنوك تطالب بمستحققاتها لدى المدينين وهى أمور عبأت رأى العام ضد الحكومة، أضف إلى ذلك أن مواردنا من البترول عام ٩٦ كانت ١٥٠٠ مليون دولار سنويا ثم تراجعت تدريجيا إلى أن وصل الأمر إلى إن الحكومة أصبحت تنفق من خزينتها على قطاع البترول.

لكن الوضع بالنسبة لعائدات البترول بدأ يتغير وتجرى مراجعة وتعيير اتفاقيات الغاز، وإن قيمة المستورد من المنتجات البترولية لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلى وصلت إلى خمسمائة مليون دولار زاد على ذلك ما أصاب سوق الصرف من عدم استقرار الأمر الذى أزعج رجال الأعمال وأريك تعاملاتهم مع الخارج لعدم معرفتهم المجهول المتمثل فى سعر الصرف.

إن استمرار الأزمة المالية والاقتصادية فى الدول الآسيوية واستمرار انخفاض قيمة أسعار عملات هذه الدول أثر بدوره على السوق المحلية بسبب انخفاض قيمة سلع ومنتجات هذه الدول التى وصلت إلى السوق فى مصر بشكل شرعى وغير شرعى ممثلا فى التهريب ولا يصح أن ننسى فى هذا المجال الأزمة التى مرت بأوروبا والتى تسببت فى هبوط قيمة العملة الأوروبية "اليورو" ومعظم العملات الأوروبية أمام الدولار بنسبة ٢٥٪ على الأقل، وأن ٣٠٪ من حجم الواردات لمصر يدخل عن طريق التهريب لكن هذه الأوضاع والظروف قابلة للإصلاح وتعمل الحكومة بالفعل على تجاوزها، والقطاع الخاص الشريف شريك فى التنمية وفى إدارتها.

٢ - سوق المال وسوق الأوراق المالية ودورهما فى أزمة السيولة:

ولا توجد فى مصر حتى الان المؤسسات التى من شأنها أن تضبط إيقاع سوق الأوراق المالية اذ ان سوق رأس المال سوق ناشئة تحتاج إلى برنامج شامل لاستكمال المؤسسات المساندة لها والحامية لصغار المستثمرين وهذه السوق وفى جميع بلدان العالم تخضع لكثير من المضاريات وتتحرك وفقا للتوقعات والحقائق.

هناك حاجة ماسة لتطوير نظم التجارة الداخلية والخارجية وتطوير سوق المال وتحديث المصارف من الداخل وضبط الائتمان، فمهمة البنوك ليست تمويل المشروعات الاستثمارية إنما تمويل هذه المشروعات من جانب مؤسسات متخصصة وهو ما ليس موجودا بمصر، إضافة إلى مؤسسات لمتابعة المتهرين والمهريين ومصر لا تملك هذه المؤسسات وكلها أمور واجبة لضمان وجود مصر فى السوق العالمية وقد بدأت الحكومة بالفعل فى وضع نظم لاستكمال هذا النقص.

٣- منهج المعالجة :

منهج الحكومة ليس فقط لمعالجة النقص والخلل لمواجهة ما يحدث على الساحة من منافسة شديدة ورفع الحواجز أمام التجارة بل أيضا فتح الأسواق الأوروبية مع اتفاقية المشاركة بالاضافة الى اعداد برنامج لتحديث المجتمع بأكمله من قطاعات إنتاجية وخدمية ومرافق ومؤسسات لاعداد البشر، كذلك التعليم والثقافة والصحة

والإعلام مضافا إليها نظرة المجتمع للعلوم والفنون، وكذلك الجانب التشريعى ودور المجتمع المدنى بمؤسساته.

ولقد بدأت الحكومة بالفعل عملية مسح شاملة لكل قطاعات الدولة بنشاطاتها الصناعية والتجارية والزراعية والسياحية وتوافرت بيانات دقيقة عن ذلك فالبداية هى تحديد مواطن القوة والضعف، وصياغة مجموعة متكاملة من البرامج لتعظيم مكامن القوة وتحجيم الضعف.

سوف تستمر الحكومة فى مساندة الشرفاء من المدينين خلال فترة تمثرهم إذ أن عدد المنحرفين من المقترضين من رجال البنوك قليل جدا وليس بالصورة المبالغ فيها لأن الأغلبية من رجال الأعمال شرفاء وان أسبابا موضوعية هى التى أدت إلى الركود وسوف تساند الحكومة رجال الأعمال المدينين وفقا للأعراف المصرفية والقواعد السليمة الامنة وستعمل الحكومة فى الوقت نفسه على تأمين الدوائى حماية للمودعين وكذلك التحقق من الضمانات.

ولا يزيد عدد المتعثرين من رجال الأعمال على عشرين حالة وجميعها قابلة للمعالجة والتعويم ومن ثم لا يوجد ما يدعو إلى التخوف وان ودائع المواطنين فى البنوك آمنة تماما وان أغلبية المتعاملين شرفاء وفى الوقت نفسه ستجرى محاسبة صارمة للمنحرفين، مع تطوير شامل وتحديث كامل للجهاز المصرفى.

والحل العاجل فى الأجل القصير هو إعادة ترتيب البيت الداخلى لحماية أصحاب الطاقات والبضائع وحماية البنوك،

وإيقاف أي تداعيات تماثل ما حدث في دول أخرى، والحل يعنى أن الجميع استوعب أهم درسين في ترابط الحياة الاقتصادية في الاقتصاد الحر حكومة وقطاع خاص :

الدرس الأول :لابد أن يكون التوسع في الطاقات والمخزون محسوبا جيدا ويبنى على التعرف على الأحوال المستقبلية للسوق إذا أردنا أن نتوسع وان نتمو فلا بد وان تكون هناك سوق تستوعب إنتاجنا (سوق داخلية وسوق خارجية).

والدرس الثانى :لابد وأن يكون تمويل التوسعات من خلال الاقتراض في حدود المعقول ودون تجاوز تلك الحدود حيث أن الاقتراض له تكلفته السنوية.

و كانت إعادة الترتيب هي مهمة الحكومة اليومية والعاجلة والتي أنجزت في صمت وبصبر وعزيمة وفي سباق مع الزمن بتحمل النقد ممن تألموا من العلاج ولكنه كان علاج ضرورى وشاق ولم يطل كما حدث في بلدان أخرى، مع تصحيح المسار والعلاج تم صياغة وتنفيذ برنامج عاجل يؤثر على (أولا) الطلب حتى يزيد ويعود إلى حجمه السابق ولكن يركز في زيادته على أسس متينة وسليمة، (ثانيا) السيطرة على مصادر الزيادة غير الصحية في المعروض وأهمها زيادة الواردات آتية وصلت إلى حد الخطر، وأهم الأسباب التي أدت إلى الأزمة استيراد بضائع من الخارج بأكثر من ٤٨ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات متتالية وفي نفس الوقت وجود إنتاج مصرى متراكم وبضائع مستوردة زادت عن حاجة

السوق الأمر الذى أدى إلى امتصاص جزء من السيولة وتحويلها إلى بضائع راكدة وإلى مشروعات تحت التنفيذ أو طاقة معطلة.

فقد زادت وارداتنا فى أقل من عشر سنوات إلى الضعف، فى ١٩٩١ كان حجم الصادرات ٢٧ مليار جنيه فى ١٩٩٩ أصبح حجم الصادرات ٥٤ مليار جنيه والواردات زادت زيادة خطيرة خلال السنوات الثلاث الماضية وفى ١٩٩٧، "٤٤ مليار جنيه" وفى ١٩٩٨ "٥٦ مليار جنيه" وفى ١٩٩٩ "٥٤ مليار جنيه" هذه الواردات نافس جزء منها الإنتاج الوطنى وأدى إلى ركوده فلم يصاحبها زيادة فى الصادرات. والفرق بين وارداتنا وصادراتنا سنويا خلال السنوات الثلاث الماضية وصل إلى ١١ مليار دولار، هذه الزيادة ضغطت على سوق النقد الأجنبية فى الوقت التى كانت تعاني فيه من نقص الموارد نتيجة نقص موارد السياحة عام ١٩٩٧ ثم موارد البترول فى أعوام ٩٧ و٩٨ و١٩٩٩.

وعلى جانب العرض تقف الدولة إلى جانب المنتجين الوطنيين، وتستمر فى حمايتهم من المنافسة غير المشروعة، واتخذت الدولة إجراءات صارمة ضد المهرين، وسوف تزداد صرامة ولن يسمح بتداول سلعة مهربية فى السوق الوطنى حتى لو قبلت سداد الجمارك.

وعلى جانب العرض أيضا، يجب ألا تكون للواردات مزايا تفرضها الظروف الاقتصادية العالمية وتجعل إنتاجنا الوطنى غير قادر على منافستها، مما يساعد المنتج الوطنى فى إطار المواثيق

والاتفاقيات الدولية على أن يتزوق على المنتج الأجنبي فى الداخل والخارج حيث أن جميع دول العالم تساعد منتجها على زيادة مبيعاتهم وتحمى منتجها من المنافسة غير المشروعة.

أما زيادة الطلب فقد تحققت من خلال البرامج الآتية والتي تنفذ بكل ثقة وعن علم وخبرة:

- سداد متأخرات المقاولين والموردين لدى الحكومة، وسددت المتأخرات حتى نهاية عام ١٩٩٩ ومقدارها ٨,٢ مليار جنيه، مع الإعلان عن أسماء الشركات التي تسلمت هذه المبالغ.

- سوف تسدد باقى المستحقات وتسوية جميع المتأخرات حتى نهاية عام ٢٠٠٠، ومقدارها ٤ مليارات جنيه.

- إعادة توجيه الإنفاق بحيث يتم إصلاح الأوضاع المعيشية والخدمات فى جميع القرى والنجوع والأحياء الشعبية، وخصصت لمشروعات حددتها المحافظات جميعا ١ مليار جنيه سوف يضاف إليها مليار آخر.

- سوف تطرح مشروعات من أكتوبر ٢٠٠٠ وحتى آخر يونيو ٢٠٠١، بمقدار ٢٠ مليار جنيه لإنشاء ٥٠٠٠ مدرسة واستكمال جميع خطوط مياه الشرب النقية لجميع القرى، ورفع كفاءة شبكة الطرق الرئيسية وتحويلها إلى طرق دولية بطول ٢٥٠٠ كيلو متر، وإقامة مجمعات صحية كاملة الخدمة فى القرى، ويستهدف هذا المشروع الوجود فى ألف قرية تخدم كل منها ثلاث قرى مجاورة.

- قصص الإنفاق الحكومي على شراء الإنتاج المحلي مادام أنه متوافر، وإيقاف صدور أي إشعار صرف لإنتاج غير وطني، وسوف يمتد هذا إلى إنفاق القطاع العام أيضا، الأموال العامة التي تصرف سنويا مقدارها ٧٠ مليار جنيه (باب ثان وثالث) توجه إلى الإنتاج الوطني بدلا من تخزينه وبدلا من وجود طاقات عاطلة.

٤- نتائج المعالجة :

خلال فترة عشرة أشهر أدت المعالجة إلى النتائج التالية (والتي تعكس قوة الاقتصاد المصري وأشدت بها جميع المؤسسات الدولية التي لديها أفضل خبراء الاقتصاد في العالم أولهم صندوق النقد الدولي ثم مورجان ستانلي وميرلينش):

- الحفاظ على قوة الاقتصاد المصري وامتصاص ما تعرض له.
- السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة بعد أن زاد عن الحدود الآمنة له خلال الأعوام ٩٨، ٩٩، والعجز عام ٢٠٠٠ وصل إلى ٣,٥ %.

- السيطرة على العجز في ميزان المدفوعات من النقد الأجنبي، ومن المتوقع أن يتحقق التوازن في نهاية عام ٢٠٠٠.

- انخفاض الدين الخارجي ووصوله إلى أقل مستوى له منذ عشرين عاما، والدين الخارجي ٢٧,٢ مليار دولار أغلبها ديون طويلة الأجل ويفائدة سنوية محدودة.

- السيطرة على الدين الداخلي بحدود لا يمكن تجاوزها إذ تقتصر الحكومة من التأمينات وصندوق البريد ومن البنوك.

- الحفاظ على الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي ولقد ظل هذا الاحتياطي في حدود ١٥ مليار دولار وحافظنا عليه خلال عام ٢٠٠٠.

- انخفاض معدل التضخم إلى أدنى مستوى له منذ ثلاثين عاما، وصل في نهاية يوليو ٢٠٠٠ إلى ٢,٥ ٪.

- انخفاض العجز في الميزان التجاري خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠ بما يزيد على ١,١ مليار دولار.

- استمرار التنفيذ مع الترشيح في الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية العملاقة في توشكى وخليج السويس والذي انتهى ٩٠ ٪ من أعماله وسيبدأ تشغيله بعد شهرين، أما ميناء شرق بورسعيد فيتم إنجازه خلال ثلاثة أشهر.

- استمرار التوسع في شبكات المرافق التي تمثل البنيان الرئيسي للاقتصاد المصري: الكهرباء (اكتمال ثلاث محطات كهرباء كبرى اثنان في سيدى كرير)، والاتصالات (٧٠٠ ألف خط جديد تم تركيبها في اقل من ١٠ شهور) وإطلاق القمر الصناعى الثانى لخدمة المعلومات والاتصالات المحلية والدولية والتعليم والإعلام. ويتم التنفيذ وفي المواعيد التي تم الالتزام بها لبرنامج التنمية الاجتماعية، وما يميز التجربة المصرية هو التزامها الإنسانى، بما تم تنفيذه من البرنامج.

- المعاش الشهري لمليون أسرة فقيرة اغلبها موجود في الريف والأحياء الشعبية بدأ تنفيذه في أول أغسطس عام ٢٠٠٠ وسيشمل مليون أسرة.

- حل مشكلة المودعين فى شركات توظيف الأموال وصرف ١٠٪ من ودائعهم والالتزام من الحكومة بصرف الباقي وفقا لجدول زمنى.
- تقديم برنامج للمنح المالية سنويا لطلاب الجامعات سوف يستفيد منه ١٠٠٠٠٠ طالب.

- تعيين جميع أوائل الخريجين فى وظائف بحثية، وقد تم ذلك فى جميع الكليات وفى جميع الجامعات المصرية.

- التحديث والتطوير فى المستشفيات الحكومية ومستشفيات التأمين الصحى والتي أصبحت تقدم الخدمة إلى ١٧,٥ مليون تلميذ و٥ ملايين عامل وأسرههم.

- التأمين على ركاب جميع وسائل النقل العامة بين الأقاليم وعدد هؤلاء الركاب سنويا يصل إلى مليون راكب.

- التأمين على ركاب السيارات الخاصة على الطرق التى تحصل رسوم على استخدامها وهى طريق مصر الاسكندرية ومصر الإسماعيلية الصحراوى.

(ثانيا) : ازمة سوق الصرف الأجنبى :

١- مفهوم سعر الصرف^(١) :

أن سعر الصرف المثالى لأى عملة وليكن الجنيه المصرى مقابل الدولار هو السعر الذى يعكس القدرة الشرائية للجنيه المصرى فى

(١) احمد السيد التجار، "الازمة فى سوق الصرف .. الاسباب وسبل المواجهة"، جريدة الامرام اليومية، ٩/١٠/٢٠٠٠، ص ٢٧.

السوق المصرية مقارنة بالقدرة الشرائية للدولار فى السوق الأمريكية ووفقا لهذا السعر فإن قيمة الدولار الأمريكى ينبغى ألا تزيد على ١,٤٤ جنيه مصرى وفقا لحسابات مبنية على أساس بيانات البنك الدولى فى تقريره عن التنمية فى العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١، والتى تشير إلى أن الناتج القومى الإجمالى المصرى عام ١٩٩٩، بلغ ٨٧,٥ مليار دولار وفقا لسعر الصرف السائد وبلغ نحو ٢٠٦ مليارات دولار وفقا لتعادل القوة الشرائية مع الدولار ولكن الجنيه المصرى شأنه شأن كل العملات بعيد عن سعر صرفه المثالى مقابل الدولار لأن هناك عوامل كثيرة وعلى رأسها حالة الموازين الخارجية للدولة والانطباع المحلى والعالمى عن عملتها واقتصادها وتدخلات المضاربين والأنشطة غير المشروعة وغيرها من العوامل التى تؤثر فى حركة صرف العملة وتبعده عن المستوى المثالى له.

وقد عادت قضية الجنيه المصرى لتطفو على السطح مرة أخرى وليست أخيرة واحتلت مكان الصدارة فى الحوارات والمناقشات الدائرة فى المجتمع بل وتوارى معها الحديث الذى ظل دائرا خلال الفترة الماضية عن الكساد والسيولة وكان المسألة قد انتهت بسلام وذلك عقب التحركات الأخيرة فى أسعار صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار خاصة بعد أن كسر الثانى حاجز الـ ٢٩٠ قرشا قبل أن يتراجع عنه قليلا فى الأيام القليلة الماضية ليتراوح بين ٢٨٠ و٣٧٠ قرشا الأمر الذى بدا للبعض على أنه بداية التعويم الحر للجنيه المصرى واستتبعه بالضرورة التساؤل عن سر هذه العملية فى هذا التوقيت بالذات وما هو مستقبل الجنيه المصرى ؟

ولابد من التأكيد على أن التعامل مع قضية سعر الصرف تحتاج إلى معاملة خاصة تتسجم مع طبيعته والعوامل المؤثرة فيه خاصة اتساع دائرة الآثار التي تنتج عن تغييره، فمن المعروف أن سعر الصرف يؤثر على جميع قطاعات الاقتصاد القومي ويلعب دورا مهما في تحديد السياسة النقدية والتعامل مع العالم الخارجى هذا فضلا عن أن سعر الصرف (كأحد أنواع الأسعار السائدة) يؤثر على نظام الأسعار بأكمله، ويلعب سعر الصرف دورا مزدوجا في الاقتصاد القومي إذ يعزز القدرة التنافسية للبلد مما يكفل سلامة ميزان المدفوعات (فيما اصطلح على تسميته أثر محول الإنفاق) كما يعمل على تثبيت الأسعار المحلية (أثر الثروة)، وهذه الأهداف قد تتعارض مع بعضها البعض فاستقرار الناتج والحد من التضخم وعلاج مشكلة ميزان المدفوعات تتناقض مع بعضها في كثير من الحالات وبالتالي فإن مناقشة المفهوم الأمثل لإدارة الصرف الأجنبى لابد أن تتم في ضوء عدد من العوامل المهمة مثل: الأهداف الاقتصادية لدى راسمى السياسات والهيكل الاقتصادى للدولة، ومصدر الصدمات التى تلحق بالاقتصاد المعنى.

٢- حجم الأزمة :

شهد سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار ضغوطا واضطرابات منذ ما يقرب على العامين بسبب زيادة الطلب المصرى على العملة الأمريكية عن المعروض منها فى مصر وهو ما واجهته الحكومة المصرية بالسحب من الاحتياطيات الدولية لمصر من

العملات الحرة وضخها فى سوق الصرف بما استنزف منذ عام ١٩٩٧ وحتى شهر ٢٠٠٠ نحو ٨,١ مليار دولار أى ما يوازى ٣٧٪ من هذه الاحتياطيات مقارنة بمستواها عام ١٩٩٧ ولأن القضية فى غاية الأهمية ولها تأثير كبير على مسيرة الاقتصاد المصرى وعلى تصنيفه من زاوية الجدارة الائتمانية وعلى الثقة الدولية فيه فضلاً عن تأثيرها على توزيع الدخل وعلى مستويات المعيشة فإن هناك أهمية كبيرة لدراسة أسباب الضغوط التى يتعرض لها الجنيه المصرى فى الأعوام الثلاثة الأخيرة ولتقييم الآليات الحكومية لمواجهة هذه الضغوط من أجل الوصول إلى أفضل الآليات للتعامل مع المعطيات الراهنة فى سوق الصرف المصرى.

٣- بواعث الازمة :

١٠٣ - المستوى المرتفع للعجز التجارى^(١) :

وهناك العديد من الأسباب التى تقف وراء المشاكل التى تتعرض لها سوق سعر الصرف فى مصر فى الوقت الراهن ويمكن تركيز هذه الأسباب فى المستوى المرتفع للعجز التجارى المصرى المزمّن الذى تزايد على نحو درامى منذ عام ١٩٩٧ بسبب زيادة الواردات من اليابان ودول شرق وجنوب شرق آسيا (الصين وضمنها هونج كونج، وإندونيسيا وكوريا الجنوبية، ماليزيا، تايوان، سنغافورة،

(١) أحمد السيد النجار، "الازمة فى سوق الصرف .. الاسباب وسبل المواجهة"، جريدة الاهرام اليومية، ١٠/١/٢٠٠٠، ص ٢٧.

الفلبين، تايلاند) من ١٤٩٢ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ٢٨٢٦ مليون دولار عام ١٩٩٨ بنسبة زيادة قدرها ١٥٦,٤٪ في عام واحد، وقد بلغ العجز التجارى المصرى فى العامين الماليين الأخيرين ١٩٩٩/٩٨. ٢٠٠٠/٩٩ على التوالى نحو ١٢,٥ و ١١,٥ مليار دولار، كما بلغ العجز التجارى المتراكم من عام ١٩٩٠ وحتى منتصف عام ٢٠٠٠ نحو ٩٥ مليار دولار، وإذا كان هذا العجز الكبير يعبر عن أن مصر تنتج أقل كثيرا مما تستهلك وتستورد فإن ذلك يكشف عن خطورة المستوى المرتفع لمعدل الاستهلاك بما يستتبعه من زيادة الطلب المحلى على الواردات مقابل التدنى الشديد لمعدل الادخار الذى بلغ نحو ١٠٪ عام ١٩٩٨، علما بأن المتوسط العالمى لهذا المعدل بلغ ٢١٪ فى العام نفسه بما يستتبعه هذا من ضرورة الاقتراض لتمويل الاستثمار.

ويتبدى الخلل بين الإنتاج والاستهلاك فى العجز التجارى الهائل الذى لم يمد فائض تجارة الخدمات إضافة لتحويلات العاملين فى الخارج بقادرين على سده بما أدى إلى عجز ميزان الحساب الجارى الذى لايمكن سده إلا بالاقتراض من الخارج أو بالسحب من الاحتياطى وكلاهما شر وعنصر ضغط على العملة المحلية وقد بلغ العجز فى ميزان الحساب الجارى المصرى نحو ١,٧ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٠/٩٨، ونحو ١,٢ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٠/٩٩، علما بأن ميزان الحساب الجارى المصرى كان قد حقق فائضا بلغ ١٨,٦ مليون دولار عام ١٩٩٧/٩٦.

٢٠٣. تزايد انفاق المصريين على السفر والسياحة في الخارج :

إضافة إلى ما سبق هناك العديد من العوامل التي ساهمت في الضغط على سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار مثل تزايد إنفاق المصريين على السفر والسياحة في الخارج والذي بلغ ١١٠٤ مليون دولار في العام المالي ١٩٩٩/٩٨^(١).

٣٠٣. تزايد تحويل عوائد رأس المال الاجنبي المستثمر في مصر:

كما تزايدت تحويلات الاستثمارات الأجنبية من مصر لتبلغ نحو ٩٢٨,٣ مليون دولار في العام المالي نفسه في ظل الحرية الكاملة لتحويل عوائد رأس المال الأجنبي من مصر إلى الخارج.

٤٠٣ - تهريب الأموال للخارج :

كما شكلت عمليات تهريب الأموال المرتبطة بأنشطة غير مشروعة مثل الاقتراض ثم الهروب للخارج بهذه القروض أو تجارة المخدرات وغيرها طلبا إضافيا على الدولار لأن خروج الأموال من مصر لا يمكن أن يتم إلا بعد تحويلها لعملات حرة.

٥٠٣ - عدم الثقة في مستقبل سعر الصرف :

كذلك فإن بدء حالة عدم الثقة في مستقبل سعر صرف العملة وما يترافق معه عادة من شائعات يؤدي في الغالب إلى تحويل جزء

(١) احمد السيد النجار، "الازمة في سوق الصرف .. الاسباب وسبل المواجهة"، جريدة الاهرام اليومية، ١٠/٩/٢٠٠٠، ص ٢٧.

من الودائع المصرفية بالعملة المحلية إلى ودائع دولارية بما يشكل أيضا طلبا إضافيا على الدولار ينشط عمليات المضاربة عليه بصورة تضغط على سعر صرف العملة المحلية مقابلته حتى وإن كان هذا لا يعبر عن القيمة الحقيقية للعملة.

٦٠٣ - عودة ظاهرة الدولار :

وعندما بدأت ظاهرة الدولار في أواخر السبعينات واولئ الثمانينات من القرن الماضي، فقد بدأت واستمرت لعدة سنوات بسبب فرق سعر الفائدة على الدولار الأمريكي والتي وصلت إلى أكثر من ٢١٪ سنويا والفائدة على الجنيه المصرى والمنخفضة نسبيا في ذلك الوقت، فأتجه المدخرون إلى شراء الدولار للاستفادة من فرق سعر الفائدة ونشأ عنها ما يسمى بظاهرة الدولار، ولم تهدأ حتى أدرك المسئولون في مصر أن رفع سعر الفائدة بدرجة أعلى من معدل التضخم هو أمر حتمي، وقد ساعد على اختفاء هذه الظاهرة أيضا (ولحسن الحظ) الانخفاض التدريجي في سعر الفائدة على الدولار الأمريكي بالخارج والذي واكب الارتفاع في سعر الفائدة على الجنيه المصرى في الداخل. والمتتبع لسعر الصرف في مصر حاليا يلاحظ عودة ظاهرة الدولار مرة أخرى ولكن لأسباب مختلفة، لعلها أكثر تعقيدا وأصعب في حلها من دورة القرن الماضي، الذي يخشى معه ارتفاع فاتورة تكلفة إصلاحه ارتفاعا كبيرا يعجز الجيل الحالي وحده عن سداها.

٧٠٣ - الطلب على الدولار لفقدان الثقة :

وبالإضافة إلى السبب الرئيسى لزيادة الطلب على الدولار وهو نزوب موارد الدولة من العملات الأجنبية مقارنة باستخدامها فقد نشأ سبب آخر لا يقل أهمية عنه وهو "الطلب على الدولار لفقدان الثقة" ليس فقدان الثقة فى الاقتصاد المصرى وقدرته على إعادة تأهيل نفسه وتوزيع موارده وهيكله مفرداته، وإنما الثقة فى سرعة الاعتراف بوجود أزمة وتدارك أبعادها واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل معها بقدر ما قالحل ليس حلا اقتصاديا. إن التدهور المستمر فى أسعار الأوراق المالية بالبورصة المصرية والذى وصل طبقا لبعض المؤشرات إلى حوالى ٥٠% خلال الشهور الستة الماضية علي أكتوبر ٢٠٠٠ سوف يستمر ما لم تعالج الدولة ويأسرع ما يمكن موضوع سعر الصرف وغيره من القضايا الاقتصادية حيث إن المستثمر سوف يخسر ما قد ربحه بالجنيه المصرى من البورصة عند محاولة استرجاع استثماره بالدولار فى وقت لاحق، إلا أن أحد الحلول تتمثل فى ربط الجنيه المصرى بسلة عملات يدخل فيها الدولار واليورو والين والجنيه الإسترلينى، ولعله من حسن الحظ أن هناك انخفاضا واضحا ومستمر فى سعر اليورو مقابل الدولار الأمريكى الأمر الذى لم نستفد منه فى الماضى والحاضر ويمكن بالقطع أن نستفيد منه فى المستقبل لا سيما وأن معظم صادراتنا ووارداتنا وتعاملاتنا التجارية مع دول أوروبا وليس أمريكا.

٨٠٣ - لم يعد سعر الصرف المرآة التى تعكس حقيقة الاوضاع الاقتصادية^(١):

نلاحظ أن أزمة سعر الصرف تزامنت مع التحسن النسبى فى اوضاع المؤشرات الأساسية للاقتصاد وعلى رأسها المعجز فى الميزان التجارى الذى تراجع من ٢,٩ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ١٩٩٩/٢٠٠٠، إلى ٢,٦ مليار دولار خلال الربع الأخير من العام نفسه وذلك كنتيجة لزيادة المتحصلات من الصادرات السلعية التى ارتفعت من ١,٣٠٥ مليار دولار إلى ٢,٠١٢ مليار خلال الفترة نفسها. بينما كانت الزيادة فى الواردات محدودة حيث ارتفعت من ٤,٣ مليار دولار إلى ٤,٦ مليار خلال الفترة ذاتها وتراجع المعجز فى ميزان المعاملات الجارية من ٢٧٩ مليون دولار إلى ٥٧ مليون، كما زاد صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر من ١١٥ مليون دولار إلى ٢٨٩ مليون الأمر الذى ترتب عليه تراجع المعجز فى ميزان المدفوعات من ١,٠١٥ مليار دولار إلى فائض بسيط بلغ ٤٥ مليوناً، وعلى الجانب الآخر إرتفعت الودائع بالعملات الأجنبية من ٥٦,٦ مليار دولار فى يناير ٢٠٠٠، إلى ٦٠,٥ مليار فى نهاية يونيو ٢٠٠٠، ولم يزد الائتمان الموجه للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية زيادة محسوسة حيث ارتفع من ٣٦,٣ مليار دولار إلى ٣٦,٥ مليار خلال نفس الفترة كما انخفض صافى

(١) عبد الفتاح الجبالي "الجنيه المصرى بين البنك المركزى وشركات الصرافة"، جريدة الاهرام اليومية، ٩/١٠/٢٠٠٠، ص ٢٧.

الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي من ٢٤,٣ مليار دولار إلى ٢٣,٦ مليار دولار خلال الفترة ذاتها، هذه المؤشرات وغيرها توضح بما لا يدع مجالا للشك أن ما يحدث في سوق الصرف حاليا لا يعكس الأوضاع الاقتصادية الحالية للدولة وبالتالي فإن سعر الصرف لم يعد المرآة التي تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية كما كان سائدا من قبل بل أصبحت تحركاته بعيدة بعض الشيء عن حركة الاقتصاد وتزداد أهمية هذه المسألة مع ازدياد الطلب على العملة للمضاربة، وتطبق هذه الحالة تماما على الأوضاع في الفترة الحالية على الرغم من التعديلات العديدة في قوانين النقد الأجنبي التي تم في إطارها إنشاء السوق الحرة للتعامل بالنقد الأجنبي.

٤- رؤى معالجة الازمة :

توجد وجهتي نظر للتعامل مع سوق الصرف إذا حدث فيها اختلال الأول تخفيض قيمة العملة، والثاني وقف الضغط على النقد الأجنبي أولا واستيعابه ثم تحريك السعر وفق الظروف الطبيعية ومصر مع وجهة النظر الثانية لتهدئة الأمور أولا وعودة الطلب والعرض إلى حجميهما الطبيعيين ثم ترك الأمر بعد ذلك لقوى السوق.

وقد انتهت الحكومة بالفعل من وضع وتنفيذ خططها لمواجهة هذا الموضوع، ولديها في هذا الخصوص مجموعة من الإجراءات أهمها، خصخصة حصة من قطاع الاتصالات وخصخصة حصة من قطاع التوزيع في الكهرباء وطرح شرائح من الأسهم ودخول رأس

المال الخاص وهذه الاجراءات سوف تجلب موارد إضافية جزء منها بالنقد الأجنبي سوف يرفع كفاءة التشغيل وسوف يوجد فرصة أكبر للتوسع والتحديث وتحسين الخدمات^(١).

وإذا كان النظام السائد بسوق الصرف قد ألغى جميع القيود التى كانت قائمة وأعطى الحرية للأفراد فى تملك النقد الأجنبي أو التعامل فيه (حيث أصبح التعامل حراً فى جميع البنوك والصيرفة) الأمر الذى يزيد من إمكانية الوصول إلى أسعار حقيقية لأسعار الصرف تعكس قوى السوق بالأساس إلا أنه لم يستطع حل المشكلة الأساسية الخاصة بالاستقرار النقدى طويل الأمد فمازالت شركات الصرافة (وبرغم محدودية معاملاتها بالسوق حيث لا تستحوذ إلا على نحو ١٠٪ فقط من التعاملات) تمد اللاعب الرئيسى بالسوق

(١) ابراهيم نافع رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الأهرام، وابراهيم سمعة رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم، وسهير رجب رئيس مجلس إدارة دار التحرير، وجمال دويدار رئيس تحرير الأخبار ومحمود الانصارى رئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط، د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء فى حوار مع رؤساء تحرير الصحف حول الوضع الاقتصادى الراهن، ما حدث فى السوق هو تجمد لجزء من الأموال وحجب السيولة ونتج عن التوسع فى الاقتراض لسنوات، وقفة الحكومة لإعادة ترتيب البيت الداخلى أدت إلى قلق لدى المتشربين فى السداد للبنوك واستمرار شكواهم، خلقتا تقوم على معرفة الأحوال المستقبلية للسوق والسيطرة على المرض، أسباب القلق تعود إلى الإنفاق الكبير على مشروعات جميعها ممولة بالدين لهنوات متتالية، تقوم بتنفيذ برنامج غير مسبوق للرعاية الاجتماعية وتصعيد التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادى، سنعمل على استغلال كل الطاقات المحلية وتحديث مبادئها والاهتمام بقضايا التسويق، نستورد ما قيمته ٢,٥ مليار جنيه قمحا و٢ مليار للذرة ومئثار للزيوت و٢ مليار مواد كيميائية، أعدنا هيكل قطاع البترول وتعديل الاتفاقيات وبدأنا الاتفاق على بيع حصة من الغاز للخارج، السياحة عادت إلى معدلات كبيرة وسنعمل على تطوير مشروعاتها وتعزيز أجهزة الرقابة والتفتيش فى البواخر والفنادق، جريدة الأهرام اليومية، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٥، ٢.

بل أصبحت هي المحدد الرئيسى ونقطة البدء عند رسم السياسة الخاصة بالنقد الأجنبى^(٢).

وترجع خطورة هذه النقطة فى ضوء ما تتمتع به شركات الصرافة من قدرات على جذب المزيد من موارد النقد الأجنبى لما تتميز به من مرونة مقارنة بالجهاز المصرفى، ناهيك عن الأوضاع الاحتكارية لهذه السوق حيث يتحكم فيها مجموعة ضئيلة من الأفراد أو الشركات وسيطرون على معظم التعاملات التى تتم فيها وهو ما أدى إلى ارتفاعات متتالية فى أسعار الصرف وغير مبررة على الإطلاق إلا فى ضوء مفالة الصيارفة فى رفع أسعار الدولار بغية تحقيق أقصى ربح ممكن ومما شجعهم على ذلك السفه الاستيرادى الحالى الذى يؤدى إلى استيراد المزيد من السلع الاستهلاكية والترفيهية التى تجد الزبون الدائم والمستعد للدفع عند أى مستوى للأسعار خاصة فى ظل السياسة الاقتصادية الحالية التى تؤدى إلى المزيد من الطلب على العملات الأجنبية وليس العكس حيث يتم استخدام هذه العملات فى تسوية العديد من المدفوعات المحلية بل ووصلت إلى مصروفات المدارس واشتراكات الأندية ناهيك عن الفنادق وغيرها من الأنشطة، الأمر الذى يجعلنا نطالب بضرورة إعادة الاعتبار للجنه المصرى عن طريق تجريم أى مدفوعات تتم على أرض الوطن بالعملات الأجنبية أى ضرورة خلق طلب على الجنيه المصرى وليس العكس^(٣).

(١) عبد الفتاح الجبالي "الجنيه المصرى بين البنك المركزى وشركات الصرافة"، جريدة الاهرام اليومية، ١٠/٩/٢٠٠٠، ص ٢٧.

وهنا يأتي دور البنك المركزي الذي عليه أن يدير تحركات سعر الصرف بما يضمن تنظيم السوق والسيطرة عليها مما يمكن سعر الصرف من أداء الوظائف المنوط بها وهذا ما لم يحدث في معظم الأزمات التي جرت أخيرا إذ نلاحظ أنه غالبا ما يتدخل متأخرا كثيرا عن التوقيت السليم وبالتالي يكون لتدخله أثر عكسي يؤدي إلى تفاقم الأزمة وليس العكس فالعبرة ليست فقط بالقرار السليم ولكن الأهم هو التوقيت السليم خاصة في سوق تلعب فيها العوامل النفسية دورا كبيرا مثل سوق الصرف الأجنبي، فالتقلبات الفجائية في سعر الصرف هي الخطر الحقيقي الذي يعمل على تفاقم المشكلة نظرا لما يخلقه من طلب غير طبيعي لا يقلل منه العرض المتاح ويؤدي إلى المزيد من التردد من جانب العرض ووقوفه وقفة المترقب لما سيؤول إليه الحال فيما بعد .

وبالتالي فإن تحديد الهدف سيحدد المتغيرات المستهدفة وعندئذ يمكن الحديث عما يسمى "سعر الصرف التوازني" الذي يتسق مع المتغيرات الرئيسية وليس ذلك السعر الذي تحدده المضاريات لدى شركات الصرافة وبالتالي فإن المستوى السليم لسعر الصرف لا يمكن أن يتحدد في نهاية الأمر إلا بالتفاعل بين سعر الصرف والمتغيرات الرئيسية الأخرى للاقتصاد الكلي التي لا تتأثر جميعها في نفس الوقت بسعر الصرف في حد ذاته فحسب بل تتأثر بالسياسة العامة للدولة فعند ظروف اقتصادية معينة يمكن تعديل أسعار الصرف بدرجة معقولة ولكن شريطة الإدراك التام لجميع العوامل والعناصر المؤثرة على هذه العملية واحتمالاتها المستقبلية

وهو ما يتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي للدولة أو مدى الثقة في العملة والاستقرار السياسي المطلوبة في ظروف معينة أما التردد في مثل هذه الأمور فإنه يساعد على المزيد من المضاربة وليس العكس، في هذا السياق فقد أحسنت المجموعة الاقتصادية صنعا بإطلاق حرية البنوك في دخول السوق والسماح لها بتخطي الهامش الذي يحدده البنك المركزي لسعر الصرف خاصة أنه تزامن مع تطوير غرفة تداول النقد الأجنبي لتتحول من رصد حركة التداول إلى غرفة لضبط الأسعار وتلبية طلب الأسواق وكلها أمور سوف تسهم كثيرا في إعادة الانضباط إلى السوق ولكنها تتطلب بالضرورة تفعيل دور البنك المركزي لكي يدير تحركات أسعار الصرف وفقا للأهداف الموضوعية للسياسة الاقتصادية للدولة^(١).

وقد أكد محافظ البنك المركزي أن النسبة الغالبة من التعاملات في الدولار والتي قد تتعدى الـ ٩٠٪ تتم من خلال البنوك وبالسعر المعلن في البنوك وذلك للعمليات الإنتاجية وعمليات الاستيراد لسلع أساسية وضرورية وآلات ومعدات رأسمالية وإن نسبة بسيطة للغاية تتم بواسطة الأفراد عن طريق شركات الصرافة والتي تختلف

(١) شريف جاب الله، بعد وصول سعر صرف الدولار إلى ٣٦٢ قرشا في شركات الصرافة، إلى أي حد تؤثر الارتقاعات الأخيرة على الاقتصاد المصري؟، إسماعيل حسن؛ النسبة الغالبة من تعاملات الدولار تتم من خلال البنوك وبالسعر المعلن ولا خوف من هذه الزيادات في شركات الصرافة، لا أتصور لجوء المشروعات الاقتصادية إلى شركات الصرافة لتلبية احتياجاتها، عضو مجلس إدارة هيئة سوق المال؛ دور أساسي لقطاع الأعمال العام والخاص في رفع قيمة الجنيه المصري، زيادة حصة العملات الأخرى غير الدولار في مكونات الاحتياطيات الأجنبية بالبنك المركزي، التعزيز من التخفيض الإداري المفاجيء في سعر الصرف وتفعيل آليات السوق، جريدة الأهرام اليومية، ٢٦/٨/٢٠٠٠، ص ٢٣.

وتزيد أسعارها في جميع أنحاء العالم عن أسعار البنوك وبالتالي فلا خوف من هذه الظاهرة كذلك فإن شركة الصرافة وظيفتها تلبية رغبات الأفراد وهي محدودة إلا أنه من غير المتصور أن شركات تزاوّل نشاطا اقتصاديا وتحصل على نقد من شركات الصرافة وبالتالي فالظاهرة غير مقلقة، ومن جهة أخرى أكد الخبراء وأن كانت هذه الظاهرة غير مقلقة إلا أن الواقع يفترض البدء في مواجهتها من خلال تفعيل قوى العرض والطلب في السوق المصرية على الدولار والناتج عن ترشيد عمليات الإنتاج والتصدير والاستيراد بصورة تخفف الضغط على الدولار وتزيد الطلب على الجنيه المصري وأن يكون تدخل الجهات الرقابية في أقل الحدود وفي حالة الضرورة.

١٠٤- آليات مقترحة لإصلاح سوق الصرف:

أوردنا آنفا البواعث الرئيسية التي قادت إلى الحالة غير المستقرة في سوق الصرف المصرية وهذه الحالة لا بد من معالجتها بشكل هادئ وحكيم وحاسم في آن واحد لتفادي تطورها إلى مشكلة كبيرة ومثل هذه المعالجة لا بد أن تستلهم خبرات الدول الأخرى التي مرت بأزمات مشابهة.

وإذا أخذنا حالتى كوريا الجنوبية وماليزيا فإنهما تشتركان معا في أنهما إستمرتا تعانيان إختلالات في تجارتها الخارجية وموازن مدفوعاتها ومن الضغوط على عملتيهما دون أن تتخذا الإجراءات المناسبة لإيقاف تطور المشكلة مما أدى إلى حدوث

أزمات مالية واقتصادية كبيرة في هذين البلدين وتشارك هاتان الدولتان أيضا في أن أحد أهم إجراءات مواجهة الأزمة تمثل في إصلاح الميزان التجارى وتشاركان أيضا في أن هذا الإصلاح تم من خلال تخفيض الواردات بشكل حاسم لأنه ممكن في الأجل القصير، في حين أن زيادة الصادرات تستغرق وقتا أطول في غالبية الأحيان كما تشاركان في قيامهما بكبح الاستهلاك ورفع معدل الادخار.

والحكومة المصرية لا تنتظر حتى تحدث أزمة إذ تتخذ إجراءات حاسمة لتحقيق التوازن التجارى عبر تخفيض الواردات بشكل حاسم في الأجل القصير والعمل على زيادة الصادرات في الأجلين المتوسط والطويل مما استدعى إعادة النظر في سياسة سعر الصرف القائمة على ربط الجنيه بالدولار والتي أدت إلى الإضرار بصادرات مصر إلى أوروبا والدول الآسيوية في ظل ارتفاع سعر الجنيه المصرى المرتبط بالدولار مقابل عملات هذه الدول منذ عام ١٩٩٦ وحتى الآن.

٢٠٤- تخفيض الواردات درءا لمخاطر استنزاف الاحتياطيات الدولية :

وعلى أى حال فإن سياسة خفض الواردات في الأجل القصير لإصلاح الميزان التجارى وميزان المدفوعات تنعم بأهمية كبيرة في معالجة مشاكل سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار وذلك بدلا من السياسة القائمة على استنزاف الاحتياطيات الدولية لمصر من العملات الحرة لتلبية طلبات الاستيراد وتحويل الأموال للخارج

بمختلف الصور وسياسة إستنزاف الاحتياطي هذه يجب أن توقف فوراً لأنها قادت منذ عام ١٩٩٧ وحتى مايو الماضى إلى إهدار نحو ٣٧٪ من هذا الاحتياطي كما أن استمرارها لن يقود إلا إلى تفاؤل الاحتياطات الدولية لمصر التي ترفع جدارتها الإئتمانية وتؤمن لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية وإذا حدث واستنزفت الاحتياطات فإن مصر ستضطر إلى طلب الإنقاذ المالى الخارجى المقترن بقبول كل شروط الدول الدائنة وصندوق النقد الدولى بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولذلك فإن وقف إهدار الاحتياطات الدولية لضمان الثقة فى الاقتصاد المصرى وفى عملته هو أمر ضرورى للغاية من أجل الاستقرار الاقتصادى والسياسى فى مصر ويجب بدلا من ذلك أن يتم تخفيض الواردات لتحقيق التوازن التجارى وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

٣٠٤ - تفعيل الضوابط المصرفية:

كذلك فإنه من الضروري تفعيل الضوابط المصرفية الموجودة فعليا والتي لم يتم الالتزام بها فى بعض الأحيان بما أدى إلى نزوح الأموال من مصر إلى الخارج وتفعيل الضوابط بصفة خاصة على شركات الصرافة.

٤٠٤ - ضبط حركة الأموال الأجنبية بسوق الأوراق المالية :

أما بالنسبة للبورصة المصرية الخالية من أى ضوابط تقريبا على تعاملات الأجانب فإنها يجب أن تعيد الضرائب المحدودة للغاية على تداول الأسهم وأن تفرض ضرائب كبيرة على الأرباح وأن تلزم

المستثمرين المصريين والأجانب على السواء باستثمار نسبة كبيرة من أرباحهم في السوق المصرية لأن هذه البورصة في صورتها الراهنة هي مسرح للأموال الأجنبية الساخنة القادرة على إثارة اضطرابات كبيرة فيها عندما تقتضى مصلحتها ذلك.

٥٠٤ - الأخذ بسعر الصرف التحكيمي المتغير:

وفيما يتعلق بنظام سعر الصرف في مصر فإنه باستبعاد نظام السعر التحكيمي الثابت غير الكفء على المدى البعيد ونظام التعويم الكامل الذي يخضع العملة لأهواء المضاربين فإنه يبقى سعر الصرف التحكيمي المتغير بشكل مرن كل ستة أشهر والذي يستوعب التغيرات في المؤشرات الاقتصادية المقارنة بين الدولة والدول صاحبة العملات الحرة الرئيسية وهو نظام جيد وملائم لظروف الاقتصاد المصري. أما نظام التعويم المدار مع ربط الجنيه بالدولار والمعمول به في مصر حالياً فإنه يحتاج لتغيير ربط الجنيه بالدولار على ضوء ماسببه من اضطراب في القدرة التنافسية للصادرات المصرية وعلى ضوء ماتسبب فيه من زيادة العجز التجاري المصري لكن وأيا كان نظام الصرف فإن إصلاح الأوضاع الاقتصادية المصرية وتحسين الوضع في سوق الصرف يستدعى العمل بكل السبل على تحقيق التوازن في المعاملات الخارجية ووضع ضوابط على حركة رأس المال الأجنبي في البورصة بصفة خاصة وكبح الميل للاستهلاك لمصلحة زيادة الادخار لتطوير ثقافة إدخارية تدعم فرص النمو بالاعتماد على الإمكانيات المصرية

وتدعم الجنيه المصرى الذى يشكل إستقراره عاملا مهما فى مكافحة التضخم وفى تشجيع الاستثمارات الجديدة.

٦٠٤ - توزيع احتياطات العملة الأجنبية على عدد كبير من العملات :

كذلك أكد الخبراء ضرورة وأفضلية أن تكون احتياطات العملة الأجنبية موزعة على عدد كبير من العملات وتقليل التركيز على الدولار كعملة رئيسية لهذه الاحتياطات، وأشار الخبراء فيما يتعلق بتأثير تغير سعر صرف الدولار على الاستثمارات الأجنبية فى البورصة إلى أن التغير التدريجى حتى بالارتفاع فى أسعار صرف الدولار لن يؤثر سلبا على إقبال المؤسسات الأجنبية على الاستثمار المباشر وغير المباشر فى مصر أما الذى يؤثر فهو التخفيض الإداري الكبير أو الخوف منه، وأن تطبيق آليات السوق الحرة له أساسيات وقواعد واعراف وهذه الأمور لا تؤخذ بصورة جزئية، لقد ارتضينا هذه الآليات ورأينا فيها مخرجا من كثير من المشاكل الاقتصادية المزمنة التى ارتبطت بالتخطيط المركزى والاقتصاد الموجه ومن غير الطبيعى أن يطالب البعض وغالبيتهم من رجال الأعمال بتخفيض قيمة العملة المصرية أكثر بقرار إداري "أي رفع قيمة الدولار بالنسبة للجنيه المصرى" وهم كانوا من أول المنادين بالحرية الاقتصادية!!

٧٠٤ - تشجيع التصدير :

وقد نصح بعض كبار المصدرين ضرورة تخفيض قيمة العملة المصرية وتشجيع التصدير على أساس إن مثل هذا التخفيض يؤدي

إلى انخفاض أسعار السلع المصرية المصدرة بالدولار مما يزيد الإقبال عليها، فى حين نصح الجانب الآخر (المستولون الحكوميون) ضرورة الحفاظ على سعر الدولار الحالى (وربما تخفيضه) بسبب اعتماد الدولة على قدر كبير من الواردات الأساسية وليست الكمالية أو المستفزة وأى تخفيض فى قيمة الجنيه يعنى تحمل المواطنين بأسعار مبالغى فيها لسلع أساسية مثل سلع الغذاء والكساء وغيرها وينضم للطرف الثانى (الحكومة) رجال الأعمال من المستوردين الذين يرغبون فى الحصول على سلعهم الأجنبية ومعظمها كمالية ومستفزة بأقل الأسعار.

٨٠٤- قوى العرض والطلب محدد كفاء سعر الصرف :

وقد غاب عن الجميع حقيقة واضحة وهى أن سعر الدولار (كأى سلعة أخرى) يتحدد بالطلب والعرض وأنه كلما زاد الطلب على العرض زاد السعر والعكس صحيح، وزيادة الطلب على الدولار لأى غرض كان مثل التوسع فى الاستيراد أو حتى توفير سلعة أجنبية أساسية كانت أم كمالية يؤدى إلى زيادة الضغط على الدولار ولا يمكن تجنب ارتفاع سعره، أما الوجه الآخر للعملة فهو زيادة عرض الدولار كنتيجة للتصدير.

القضية الأساسية إذن هى قضية طلب وعرض وفى كلمات أخرى قضية تدفق داخل وخارج من الدولار، وهذا يعنى أن الاستيراد والتصدير هما العنصران المحددان لقيمة الدولار فى علاقته بالجنيه

المصرى وذلك فى ظل الفلسفة التى يستند إليها الاقتصاد المصرى حاليا وهى فلسفة تقوم على آليات السوق الحرة.

إن التفكير فى خفض قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للدولار أو رفعه أو حتى الحفاظ عليه ليس قرارا إداريا ملزما تأخذه الحكومة وتقرضه على الجميع بل هو محصلة تفاعل قوى كثيرة فى السوق وتدخله اعتبارات كثيرة وأطراف متعددة والجميع من مسئولين واقتصاديين وأكاديميين يرغبون فى استقرار سعر الصرف ولكن تحقيق هذا الهدف يتطلب : زيادة إنتاجية الاقتصاد المصرى وقدرته على إنتاج سلع تتمشى مع المستويات العالمية ولها قبول فى الأسواق الخارجية فيزيد حجم الصادرات، فالصادرات أيضا لا تحتاج إلى قوانين وتشريعات وحوافز من جانب الحكومة فالمطلوب هو سلع تباع نفسها فى الأسواق الخارجية فيتدفق الدولار على مصر ويزيد العرض منه ويزيد الطلب على الجنيه المصرى فيحدث الاستقرار المنشود، وترشيد الاستيراد ليقل انطلب على الدولار، وتشجيع المصريين على شراء سلع صنعت فى مصر ولكن بالجودة والأسعار العالمية شيقل أيضا الطلب على الدولار، وضرورة اتخاذ الاحتياطات من النقد الأجنبي شكل سلة عملات وعدم التركيز على الدولار، هذه الإجراءات وغيرها يمكن أن تؤدي إلى استقرار سعر الصرف وتقليل التقلبات الناتجة عن الضغط الشديد على الدولار ومن هنا رأى البعض إن المسئولية الكبرى فى حل أزمة الدولار تقع على عاتق قطاع الأعمال وبالذات القطاع الخاص وذلك من خلال التأثير على حجم الطلب والعرض على الدولار.

٩٠٤- ضخ البنك المركزي لدولارات فى السوق او حجبها اجراء استثنائى:

ولا يقلل البعض من دور البنك المركزى فى اتباع السياسات النقدية التى تؤدى لمثل هذا الاستقرار من ضخ دولارات فى السوق او حجبها عنها ولكن النقطة الأساسية إن هذا الدور يجب أن يكون الاستثناء وليس القاعدة ومن كل هذا استخلصت نتيجة مهمة وهى إن تقلب سعر الدولار (ارتفاعا او انخفاضاً) يجب أن لا يفزعنا وان الأمر الطبيعى هو إن ارتفاع سعر الدولار سيستمر شئنا أم أبينا طالما أن قوى العرض والطلب على ما هى عليه كما أن تدخل الدولة فى الحفاظ على السعر يجب إلا يستمر إلى ما لا نهاية اذ يرى إن "الفجوة" بين أسعار الدولارات فى البنوك وفى شركات الصرافة يجب غلقها وإلا خلقنا بابا للمضاربة يستفيد منه البعض على حساب الاقتصاد القومى اذ أن أسعار الصرف لعملة أى دولة انعكاس لقدرتها الإنتاجية والتصديرية وعلاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى، اذ يرى البعض أن يترك الدولار يتحرك تدريجيا كما يشاء وان تتدخل السلطات النقدية فى اقل الحدود وفى الظروف الضرورية فالارتفاع التدريجى (وأىضا الانخفاض التدريجى) لا يسبب صدمات بل يجعلنا نعتاد على الأوضاع الجديدة وقد يحميننا من تخفيض جبرى فى قيمة العملة المصرية تستفيد منه "قلة محظوظة" ويضار منه "أغلبية مطحونة".

واستقرار سعر الصرف عادة يؤدي إلى زيادة الإقبال على اسهم البورصة المصرية من الأجانب حيث يسهل استعادة أموالهم المستثمرة وكذلك عوائد هذه الأموال بقيم معروفة سلفا إلى حد كبير ولكن النسبة الغالبة من الاستثمارات الأجنبية تأتي من مؤسسات عالمية تتميز بالاحتراف في عملية الاستثمار وفي التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية وأنه يسهل على هذه المؤسسات معرفة ما إذا كان الاستقرار في سعر الصرف هو نتيجة الظروف الاقتصادية للدولة والتي يتوازن فيها الطلب والعرض على العملة الأجنبية أم أنه نتيجة ضغوط إدارية تحكمية فالمؤسسات الأجنبية تستطيع التمييز بين الاستقرار الحقيقي في سعر الدولار والاستقرار الزائف كما إنها تعرف إن الوضع الأخير عادة ما يترتب عليه انفجار يأخذ شكل تخفيض جبرى للعملة الأجنبية والتي نتائجه خسارتهم.

بل ان ترك آليات السوق لتعمل بحرية والتدخل فقط في حالة الضرورة فأن ذلك لن يؤثر على الاستثمار الأجنبي الذي يفترض أنه رشيد بسبب توافر الخبرة التنبؤية لدى هذه المؤسسات لاتخاذ قراراتها الاستثمارية من شراء وبيع للأسهم المصرية في ظل أساليب مبنية على افتراضات عملية وأسس علمية كما إن التغير التدريجي المبرر في سعر الصرف لا يمثل من وجهة نظر المستثمرين الأجانب عائقا يدفعهم إلى تجنب الاستثمار في السوق المصرية أما العائق الحقيقي من وجهة نظرهم فهي القرارات الإدارية التي قد تفاجئ الجميع وتؤدي إلى تخفيض قيمة العملة.

٥- ممارسة البنك المركزي لدوره فى علاج ازمة سعر الصرف
بشفافية و بوضوح^(١):

فى إطار الأحداث الجارية حول تنظيم وضبط سوق النقد
الأجنبي، مارس البنك المركزى دوره المسئول عن السياسة النقدية،
واعمالا للشفافية والوضوح فى السوق (وهو المنهج الذى تنتهجه
الحكومة فى المجال الاقتصادى) أكد محافظ البنك المركزى انه لا
رجمة عن حرية التعامل فى النقد الأجنبي وانه لا قيود على تحويل
عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، بل إن الجهاز
المصرفى ملتزم بهذه التحويلات دون أى تأخير، وأوضح المحافظ
انه بعد مناقشات مستفيضة مع رؤساء الجهاز المصرفى اتفق على
مجموعة من الإجراءات المتكاملة لضبط سوق الصرف الأجنبي،
وبفرض تحقيق الانضباط فى التعامل فى هذه السوق، وأن يكون
التعامل النقدى فى العملات الأجنبية فى إطار الحدود المقبولة.

١٥ - ما استقر عليه الراى من اجراءات لضبط سوق الصرف
الأجنبي :

استقر الراى على مجموعة من الإجراءات المتكاملة يمكن أن
يحقق اتخاذها ضبط سوق الصرف الأجنبي وتتمثل هذه للإجراءات
فيما يلى:

(١) عبد الرحمن عقل، "ماذا دار فى اجتماعات محافظ البنك المركزى مع قيادات الجهاز
المصرفى؟"، لا تراجع عن حرية التعامل فى النقد الأجنبي، حدود السحب النقدى
الضرورات والمحظورات"، جريدة الأهرام اليومية، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٦.

- عدم الامتناع عن بيع العملات الأجنبية للعملاء : وأهمية التزام البنوك بعدم الامتناع عن بيع النقد الأجنبي للعملاء سواء لفتح الاعتمادات المستندية أو لسداد المديونيات القائمة أو لتحويل عوائد الاستثمار أو لغير ذلك من أنشطة يقوم بها العملاء وتحتاج إلى نقد أجنبي.

- حركة البنوك في تحريك أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية وفقا لتغيرات السوق: وقد تم الاتفاق على أهمية حرية حركة البنوك في سوق الصرف الأجنبي بهدف تحقيق الانضباط في معاملات سوق الصرف الأجنبي، وأن ذلك يستلزم تحريك أسعار شراء وبيع العملات الأجنبية وفقا لتغيرات السوق.

٢٠٥ - ضوابط تحقيق الاجراءات :

وحتى تحقق هذه السياسة أهدافها فإن الأمر قد تطلب بعض الضوابط أهمها:

- عدم المبالاة في الفرق بين سعر الشراء والبيع للعملات الأجنبية، فمثلا من غير المتصور أن يجاوز هذا الفرق بالنسبة للدولار نصف المائة بين السعيرين في معاملات البنوك.

- بالنسبة لما يوفره البنك المركزى للبنوك من عملات أجنبية لتلبية احتياجات عملائها فإن الفرق بين سعر البنك المركزى والسعر الذى يتم البيع به للعملاء يجنب في حساب مستقل، ولا يتم التصرف في أرصده إلا بناء على تعليمات من البنك المركزى المصرى.

- استخدام ما يوفره البنك المركزى من نقد أجنبي للبنوك بالكامل بالإضافة إلى ما تحققه البنوك من موارد وذلك لمقابلة طلبات العملاء للأغراض المختلفة بما يحقق الضبط المنشود للمسوق.

٣٠٥ - ضوابط للعلاقة بين التسهيلات الائتمانية والعملات الأجنبية :

تقييد الإقراض بالجنيه المصرى بضمان ودائع بعملات أجنبية، وقد تم الاتفاق على الالتزام بعدة ضوابط فى هذا المجال وهى :

- التوقف عن منح تسهيلات ائتمانية بالجنيه المصرى بضمان عملات أجنبية سواء كان هذا الضمان فى شكل ودیعة يحتفظ بها الممیل لدى البنك أو يحتفظ بها لدى بنك آخر أو لو كانت الودیعة بالنقد الأجنبي محتفظا بها لدى البنك دون إجراء رهن عليها .

- تصفية أرصدة التسهيلات القائمة بضمان عملات أجنبية بحيث يكون تاريخ استحقاق الودیعة بالعملات الأجنبية الضامنة هو الحد الاقصى لتاريخ التصفية، وبالنسبة للودائع بالعملات الأجنبية التى تستحق بعد فترة تزيد على ٣ اشهر فيقوم البنك باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية التسهيلات الممنوحة بضمانها فى موعد أقصاه ٣ اشهر.

- بالنسبة للتسهيلات الممنوحة بالجنيه المصرى لبعض العملاء لتمويل أنشطة محددة لهم فى مصر ويكون لهذه الشركات ودائع بالعملات الأجنبية سواء فى الداخل أو الخارج ضامنة لهذه

التسهيلات، فإنه يترك للإدارة العليا لكل بنك سلطة تقدير تصفية هذه التسهيلات في ضوء قناعتها بالفرض الممنوحة من أجله، أخذاً في الاعتبار أن الغاية من وضع القيود على الإقراض بالجنيه المصري بضمان عملات أجنبية هو ضبط التعامل في سوق الصرف الأجنبي.

- الالتزام بحظر عمليات المضاربة على الجنيه المصري باستخدام المشتقات المالية، مع التأكيد على البنوك بضرورة الالتزام بكل دقة بحظر عمليات المضاربة على الجنيه باستخدام المشتقات المالية بجميع أنواعها بما في ذلك عمليات المبادلات SWAP سواء لحساب العملاء أو لحساب البنك ذاته، وذلك فيما عدا العمليات التي تتطلبها ممارسة النشاط العادي للعميل.

- منع فتح حسابات بالجنيه المصري لبنوك تعمل في الخارج بفرض المضاربة: في ضوء ما لوحظ من قيام بعض البنوك التي تعمل في الخارج بفتح حسابات لدى بعض البنوك المصرية بالجنيه المصري، تستخدم لمقابلة عمليات صرف أجنبي تقوم بها هذه البنوك، ونظراً لأنه لا يحق أخذ مراكز بالجنيه المصري في الخارج، فقد تم الاتفاق على توقف البنوك عن فتح مثل هذه الحسابات وتصفية الأرصدة القائمة في أقرب وقت ممكن.

٤٠٥ - حدود المعاملات النقدية بالعملات الأجنبية :

وفيما يتعلق بحدود المعاملات النقدية بالعملات الأجنبية، فقد تم الاتفاق على الالتزام بالضوابط التالية:

- عدم وضع أية قيود على الإيداع النقدي بالعملات الأجنبية في الحالات الآتية: سداد مديونيات العملاء تجاه البنوك، فتح الاعتمادات المستندية، بيع العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري، تحويل عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للخارج دون تأخير، إنشاء ودائع بالعملات الأجنبية على ألا تقل مدة الوديعة عن ثلاثة أشهر مع عدم السماح بكسر هذه الوديعة قبل موعد الاستحقاق.

- أن يكون حدود التعامل بالبنكوت الأجنبي إيداعا وسحبا بخلاف الحالات السابقة في الحدود المعقولة وليكن ٢٠ ألف دولار نقدا، أخذا في الحسبان المخاطر التي تتعرض لها هذه المعاملات، وما تتحمله البنوك في سبيل توفير أو تصدير البنكوت الأجنبي من نفقات، فضلا عن عدم تحقيق عائد على هذه المبالغ، وذلك أسوة بما يجرى عليه العمل في البنوك في الدول الأخرى متقدمة ونامية.

وقد أكدت البنوك أن وضع حدود للتعامل بالبنكوت على النحو الذي تم الاتفاق عليه لا يشكل بأي حال من الأحوال أى قيود على التعامل بالنقد الأجنبي، ولا يجب النظر إليه من هذه الزاوية، وذلك في ظل عدم وجود أى قيود على وسائل الدفع المتعارف عليها بالعملات الأجنبية إيداعا أو سحبا.

وأوضح محافظ البنك المركزى انه طلب من البنوك أن تيسر لعملائها التعامل بالعملات الأجنبية باستخدام الأدوات المتعارف

عليها مثل الشيكات المصرفية والشيكات السياحية وغيرها، وعدم
المغالاة في العملات والمصاريف التي تحصل عليها في هذا الصدد.

٥٠٥ - الأهداف المبتغاة من اجراءات ضبط سوق الصرف
الأجنبي :

بعد الاتفاق على هذه الضوابط فقد ألزمت جميع البنوك
بالتنفيذ الدقيق لما تم الاتفاق عليه مع ضرورة الالتزام بالأهداف
التالية:

- يجب أن تؤدي الإجراءات التي تم الاتفاق عليها إلى تشييط
دور البنوك في جذب الموارد الكافية من النقد الأجنبي وحصولها
على حصتها العادلة في سوق الصرف الأجنبي.

- يجب ألا تفسر الإجراءات التي تم الاتفاق عليها على إنها
بمثابة فرض قيود نقدية حيث انه لارجعة عن حرية التعامل في
النقد الأجنبي.

- تشجيع المعاملات فيما بين البنوك في الصرف الأجنبي.

- تفعيل سرر غرفة التداول بحيث توفر معلومات مناسبة عن
حركة السوق لمساعدة البنوك في اتخاذ القرارات المناسبة لتحديد
أسعار التعامل.

٦- ازالة اللبس عما اثير حول ما اتخذ من ضوابط لمعالجة
مشكلة سوق الصرف الأجنبي :

ان القول بان حد السحب النقدي ٢٠ الف دولار، وما زاد على
ذلك يتم من خلال شيكات مصرفية أو سياحية انه لو افترضنا

جدلا انه يتعين على كل بنك أن يلبي رغبة مودعيه للسحب نقدا بأوراق بنكنوت من الحسابات المفتوحة بالعملات الأجنبية فان مؤدى ذلك :

- أن يحتفظ البنك بصفة دائمة بأوراق بنكنوت أجنبي تعادل تماما مجموع أرصدة حسابات العملاء بهذه العملات.

- مؤدى ذلك ألا يتمكن البنك من استثمار هذه الودائع فى نطاق السياسات المصرفية المستقرة والمعترف بها بحيث يتمكن من تحقيق عائد مناسب يتيح له دفع فائدة على ودائع هؤلاء العملاء.

- زد على ذلك عجز البنك عن المساهمة بما هو متاح لديه من الموارد لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمويل التجارة الخارجية، ومزاولة باقى الأنشطة المصرفية المعتادة.

- إن تقييد السحب من حسابات العملاء إلا فى الحدود المعقولة ليس بدعة مستجدة فى العمل المصرفى، فالمعلوم إن كثيرا من الدول المتقدمة تضع قيودا على السحب والإيداع النقدى من وفى حسابات العملاء^(١).

أعلن محافظ البنك المركزى فى ١٢ أكتوبر عام ٢٠٠٠ أن ماتم اتخاذ من ضوابط وإجراءات فيما يتعلق بتنظيم سوق الصرف الأجنبي أسفر عن العديد من الإيجابيات تمثلت فى زيادة نصيب

(١) عبد الرحمن عقل، "ماذا دار فى اجتماعات محافظ البنك المركزى مع قيادات الجهاز المصرفى؟، لا تراجع عن حرية التعامل فى النقد الأجنبي، حدود السحب النقدى الضرورات والمحظورات"، جريدة الأحرار اليومية، ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٦.

البنوك الفعلية من المعاملات واستجابة البنوك الفورية لمقابلة احتياجات العملاء من النقد الأجنبي والحيولة دون الزيادة غير المبررة في أسعار صرف العملات الأجنبية أمام الجنيه المصري بسبب المضاربة وأن البنك المركزي يساند البنوك في جميع طلبات عملائها من النقد الأجنبي والأطمئنان على سلامة تطبيق الأعراف المصرفية داخل البنوك وأكد المحافظ أن ماتم اتخاذ من ضوابط في اجتماع البنك المركزي مع رؤساء البنوك (يوم ٤ أكتوبر ٢٠٠٠) يعد عملاً وتنظيماً مصرفياً بحت داخل البنوك ولا يمس حرية التعامل والحياسة في النقد الأجنبي كما أنه لا يمس قوانين النقد الأجنبي من قريب أو بعيد بل إنها مجرد إجراءات تنظيمية لتأمين معاملات الأفراد مع البنوك^(١).

وجاءت تصريحات السيد/ رئيس مجلس الوزراء في نهاية أكتوبر ٢٠٠٠ مساندة ومفسرة لما تم الاتفاق عليه من ضوابط وذلك بعد أن فسر البعض هذه الضوابط بطريقة خاطئة أدت للبس غير مقصود حيث أن هناك فرقاً بين حياسة النقد الأجنبي وهي حرية تماماً يكفلها القانون وبين ضوابط لسوق صرف النقد الأجنبي، وأن البنك المركزي بعد اجتماعه في ٢٢/١٠/٢٠٠٠ ومراجعة الضوابط الخاصة بالإيداع والسحب سواء في الحسابات الجارية أو الودائع

(١) نجله ذكرى، محافظ البنك المركزي في مؤتمر صحفي، لا قيود على الإيداع أو السحب من الحسابات الجارية أو الودائع بالبنوك بالنقد المحلي والأجنبي، تدابير للتحويل الفوري لمن يرغب من المستثمرين الأجانب في سوق الأوراق المالية، جريدة الأهرام اليومية، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

بالنقد الأجنبي رأى ترك هذه العلاقة حرة كما هي بين البنوك والعملاء وأن تطبيق البنوك الضوابط التي تراها مناسبة وفقاً لظروفها وظروف العملاء دون التقيد بحدود وذلك وفقاً للأعراف والأصول المصرفية التي يراقبها البنك المركزي^(١).

وخلال الاجتماع تم تأكيد عميق لتلبية البنوك لطلبات جميع العملاء من النقد الأجنبي فوراً كما أن البنك المركزي أكد مساندته للبنوك في هذا الخصوص كما تم تأكيد مسئولية البنوك الكاملة عن فتح الاعتمادات المستندية وتسيير النقد الأجنبي اللازم لها وبشكل فوري، وأضاف المحافظ أن الفترة الماضية شهدت بعض التأخير في تحويل استثمارات المستثمرين الأجانب الناتجة عن تعاملاتهم في البورصة وتم اتخاذ قرار بالتحويل الفوري لمن يرغب من المستثمرين الأجانب في سوق الأوراق المالية من خلال بنكي المقاصة وبالتعاون الكامل مع شركة مصر للمقاصة وذلك بشكل فوري في ذات اليوم وذلك تأكيداً وتطبيقاً لسياسة تحرير سوق الصرف التي بدأتها الحكومة منذ بداية الإصلاح الاقتصادي حتى الآن^(٢).

وأنه تم التأكيد على البنوك بعدم المغالاة بين سعر الشراء والبيع للنقد الأجنبي وأن تخصص البنوك ما تحصل عليه من موارد من النقد الأجنبي لتلبية احتياجات العملاء أولاً بأول دون

من (١) إلى (٢) نجلاء نكري، محافظ البنك المركزي في مؤتمر صحفي، "لا قيود على الإيداع أو المسحب من الحسابات الجارية أو الودائع بالبنوك بالنقد المحلي والأجنبي، تدابير للتحويل الفوري لمن يرغب من المستثمرين الأجانب في سوق الأوراق المالية"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

تأخير ومن أهم الضوابط التي تم تأكيدها وسلامتها عدم الإقراض بالجنه المصري بضمنان وديعة بالنقد الأجنبي إلا لمن يحتاج للجنه المصري لعمليات حقيقية وليس للمضاربة، كذلك تم بحث المضاربة بين العملاء في المشتقات المالية وتم الاتفاق على عدم قيام البنوك بهذا إلا للمشتقات التي تحتاجها طبيعة العمليات وقال إن بعض البنوك في الخارج لديها حسابات بالجنه المصري في البنوك المحلية تقوم بتشغيلها لحساب الغير وهذا تم تنظيمه حتى لا يضر بسوق الصرف الأجنبي^(١).

و تمت مراجعة حدود المعاملات النقدية على الودائع بالنقد الأجنبي والزويعة التي ثارت بهذا الخصوص وتم استعراض بعض التطبيقات الخاطئة لهذه الضوابط في بعض البنوك ونظرا لاختلاف ظروف البنوك والعملاء رأى البنك المركزى ترك هذه الحدود لكل بنك ليتحرك فيها وفقا للأعراف والقواعد المصرفية المعمول بها^(٢).

وأكد المحافظ أن الودائع والحسابات الجارية بالجنه المصري في مختلف البنوك حرة تماما ولا قيود للسحب أو الإيداع منها، وأن حرية الإيداع والسحب على الودائع بالنقد الأجنبي مكفولة تماما ومتروك تحديد حدودها لكل بنك مع العميل وفقا لظروف البنك

من (١) الى (٢) نجلاء ذكرى، محافظ البنك المركزى في مؤتمر صحفى، "لا قيود على الإيداع أو السحب من الحسابات الجارية أو الودائع بالبنوك بالنقد المحلى و الأجنبي، تدابير للتحويل الفوري لمن يرغب من المستثمرين الأجانب في سوق الأوراق المالية"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

واحتياجات العميل، وأكد المحافظ أن هناك تنسيقا تاما بين البنك المركزى والجهاز المصرفى المصرى والمصرف العربى الدولى وأن المصرف له ضوابط تتفق تماما والضوابط المطبقة فى البنوك العالمية والمحلية^(١).

إن القواعد المصرفية للسحب نقدا تطبق فى البنوك العالمية وهناك حدود للسحب نقدا وأى بنك ستذهب له الودائع من النقد الأجنبي سيطبق ذات القواعد لأنها أعراف مصرفية عالمية فهناك حدود لا يتجاوزها كل بنك فى قدر البنكنوت الذى يستطيع أن يضعه فى خزانته ليكون تحت طلب العملاء حيث إن الاحتفاظ بنقد سائل فى خزائن البنوك له تكلفة لا بد من احتسابها جيدا وانه فى حالة الزيادة عن هذه الحدود يتم تلبية طلب العميل بوسائل مصرفية أخرى مثل التحويلات أو الشيكات السياحية أو غيرها من البدائل ومن ثم فهناك ضرورة لتوعية المجتمع المصرى وتأهيله للتحويل من مجتمع بنكنوت إلى مجتمع يجيد التعامل بوسائل الدفع الأخرى من كروت بلاستيكية وشيكات سياحية ومصرفية وغيرها^(٢).

إن ضبط تعامل البنوك فى البنكنوت من النقد الأجنبي لا يمس حرية وحق حيازة النقد الأجنبي ولا توجد مشكلة عملية داخل

من (١) الى (٢) نجلاء ذكرى، محافظ البنك المركزى فى مؤتمر صحفى، "لا قيود على الإيداع أو السحب من الحسابات الجارية أو الودائع بالبنوك بالنقد المحلى والأجنبي، تدابير للتحويل الفورى لمن يرغب من المستثمرين الأجانب فى سوق الأوراق المالية"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

البنوك بتطبيق هذه الحدود إلا أنه وحتى لا يساء استخدامها ترك للبنوك تحديدًا مع العملاء أنه لا توجد قيود زمنية للمسحب من الودائع بالنقد الأجنبي^(١).

وأكد محافظ البنك المركزي أن شركات الصرافة جزء من سوق الصرف ودورها مهم ولا يوجد أي اتجاهات ضد شركات الصرافة فهي تؤدي دورها في الاقتصاد القومي وفق القواعد واللوائح التنفيذية المحددة لها ووجودها واستمرارها دليل قوى على حرية السوق ولم يحدث أي تدخل فيما تحدد من أسعار، وأضاف أنه في الفترة الأخيرة لوحظ تصاعدا في أسعار البيع المعلنة من جانب شركات الصرافة وبمراجعة البيانات الخاصة بمعاملاتها لوحظ عدم وجود تعامل فعلى بهذه الأسعار بل كانت معظم المعاملات بأقل من السعر المعلن وتم إرسال هذه المعلومات لمن بيده الاختصاص، وقال إن حجم التعامل لهذه الشركات في انخفاض مستمر ويتم استخدام المضاربة على السعر لزيادة المعاملات وهذا أسلوب خاطيء لا يؤدي إلى زيادة المعاملات بل يقللها، وقال إن هذا لم يحدث عام ١٩٩٧ الذي شهد تراجعاً في الموارد من النقد الأجنبي بسبب مشكلات السياحة وأسعار البترول وغيرها فكيف يحدث اليوم؟ والمؤشرات الاقتصادية بكاملها تؤكد أن هناك تحسناً

(١) نجلاء ذكرى، محافظ البنك المركزي في مؤتمر صحفي، "لا قيود على الإيداع أو السحب من الحسابات الجارية أو الودائع بالبنوك بالنقد المحلي والأجنبي، تدابير للتحويل الفوري لمن يرغب من المستثمرين الأجانب في سوق الأوراق المالية"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

اقتصاديا ملموسا في جميع المجالات حيث زادت التدفقات من الصادرات بنحو ٨٦٠ مليون دولار منها ٣٦٠ مليون دولار من الصادرات البترولية كما أن هناك تدفقات من البترول والسياحة وانخفاضا ملموسا في العجز في الحساب الجارى بميزان المدفوعات والتحسين في الميزان التجارى فاق العجز في ميزان الخدمات وقال إن التحويلات الرسمية انخفضت من ١٠٩٦ مليار دولار إلى ٩٦٠ مليون دولار والتحويلات الخاصة انخفضت بنسبة طفيفة غير مؤثرة بواقع ٠,٦ ٪ من ٣,٧٧٢ مليار دولار إلى ٢,٧٤٤٧ مليار دولار كما انخفض الدين الخارجى نتيجة للسداد ليصل إلى ٢٦ مليارا و٧٥٦ مليون دولار وكل هذه المؤشرات الإيجابية تعكس تحسن الأوضاع والموارد ولا يوجد مبرر لما يحدث في سوق الصرف الأجنبي سوى المضاربة وأعلن المحافظ أن سعر الصرف المطبق في البنوك سعر واقعى وان هناك اجتماعات دورية بالبنك المركزى ورؤساء البنوك للمتابعة المستمرة وأكد أن البنك المركزى يتمتع بالاستقلالية الكاملة وهناك تنسيق قوى داخل المجموعة الاقتصادية والحكومة مع البنك المركزى للعمل المشترك لمصلحة الاقتصاد القومى وان كل القرارات تأتى بعد التشاور والتنسيق المشترك ودراسة تأثيرها على السوق^(١).

(١) نجلاء ذكرى، محافظ البنك المركزى فى مؤتمر صحفى، "لا قيود على الإيداع أو السحب من الحسابات الجارية أو الودائع بالبنوك بالتقد المحلى و الأجنبى، تدابير للتحويل القومى لمن يرغب من المستثمرين الأجانب فى سوق الأوراق المالية"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

(ثالثا) : أزمة سوق الاوراق المالية^(١) :

١- بواعث الازمة :

١٠١ - محدودية فرصة اصدار الشركات لسندات :

هناك رأي يقول بان إنشاء سوق للسندات ليس ضرورة مبررين ذلك بان الاخذ به يأخذنا بعيدا عن الهدف، حيث نشغل أنفسنا بإظهار السوق فى صورة لا تعكس حقيقتها نقصد بذلك التفكير فى إنشاء سوق للسندات، اذ إن فى ذلك قدرا كبيرا من المظهرية فعلى الرغم من موافقة البعض على انشاء سوق للسندات، الا ان الواقعية تفرض علينا ادراك ان قرارات التمويل محكومة بعوامل ثقافية وملايسات تشريعية، إضافة إلى طبيعة التنظيم الهيكلى لشركات قطاع الأعمال كما يلاحظ ان سوق السندات فى الولايات المتحدة سوق نشيطة نسبيا بينما أسواق السندات فى أوروبا وجنوب شرق آسيا لا تتسم بذلك القدر من النشاط.

انها الظروف البيئية التى تحكم القرار فى هذا الشأن، فكلما زادت نسبة الشركات المغلقة ضاقت فرصة سوق السندات، وكلما انخفضت القدرة التنافسية لشركات قطاع الأعمال فى ظل اقتصاد مفتوح أصبحت قدرتها على إصدار سندات محدودة بسبب مخاطر

(١) "بصراحة البورصة المصرية المشكلات والحلول، مطلوب المزيد من الحصانة لرئيس هيئة سوق المال لمواجهة إختلال التوازن فى القوى، التقسيم الحالى لجداول القيد يتيح حصول العديد من الشركات على إعفاءات ضريبية دون وجه حق"، جريدة الاهرام اليومية، ١٩ اغسطس ٢٠٠٠، ص ٢٢.

عدم القدرة على خدمة الدين، وكلما كان للبنوك التجارية تاريخ طويل في التعامل مع شركات قطاع الأعمال، زاد ميلها للقروض المباشرة المتمثلة في السندات، كذلك كلما صغر حجم الشركات وانخفض متوسط حقوق الملكية فيها قلت فرصتها في إصدار سندات، وفي مصر متوسط رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في حدود ٣٠ مليون دولار يقابلها ٢٥٠ مليون دولار في المغرب، ٦٨ مليون دولار في تونس، ناهيك عن المملكة العربية السعودية والكويت، حتى لبنان حيث بلغ متوسط رأس المال السوقي أكثر من ٣٠٠ مليون دولار.

ان الظروف البيئية في السوق المصرية، ستجعل سوق السندات في مجملها الآن ومستقبلا سوقا للسندات الحكومية في الأساس شأنها في ذلك شأن معظم الدول الأوروبية وجنوب شرق آسيا، أما فرصة إصدار سندات شركات فسوف تكون موجودة ولكنها تظل محدودة.

٢٠١ - الإعفاءات الضريبية للشركات المقيدة التي لا تطرح أسهما للاكتتاب العام إهدار للموارد:

ان التقسيم الحالي لجداول القيد يتيح حصول العديد من الشركات على إعفاءات ضريبية دون وجه حق فقد كان هناك جدولان للقيد جدول (أ) وجدول (ب - ١) والآن يوجد جدول (ب - ٢) يتضمن شركات لا تتوافر فيها شروط جدول (أ) أو جدول (ب - ١) وهنا يثور التساؤل عن مفرز الجدول الأخير هل هو لإتاحة الفرصة لتلك

الشركات للاستفادة بالإعفاءات الضريبية المقررة للشركات المقيدة؟
هل يستهدف تضخيم رأس المال السوقي؟

ورغم أن ذلك يلقي بظلاله على مؤشرات أخرى لاداء السوق مثل معدل الدوران ومتوسط رأس المال السوقي، فلا يعتقد أن هدفه حماية ملاك تلك الشركات لان ظروف ملاكها وظروف الشركات ذاتها تجعل هدف الحماية غير ذى موضوع، ثم ماذا تقدم تلك الشركات للسوق؟ ان ما يشاهد يؤكد أن شروط القيد غير ملائمة وتحتاج إلى إعادة نظر.

٣٠١- الخلط بين مهام ادارة البورصة ومهام الهيئة العامة لسوق المال :

ومن بين المشكلات التى تترك أثرها على أداء البورصة هي الخلط بين مهام إدارة البورصة ومهام الهيئة العامة لسوق المال، إدارة البورصة هي المسئولة عن تسيير نشاطها، أما الهيئة العامة لسوق المال فدورها ينحصر فى وضع القواعد العامة للمنظمة لعمل البورصة وشركات الأوراق المالية. وقد بدأت البورصة فى اخذ دورها اخيرا ومع هذا ما زالت هناك أمور خارجة عن نطاق قدرة إدارة البورصة فالمادة ٢٢ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ تعطى رئيس الهيئة الحق فى تقرير حد أدنى وحد أقصى للتغيرات اليومية فى أسعار الأسهم على الرغم ان هذا حق أصيل لإدارة البورصة، والفقرة الرابعة من المادة ٤٣ من القانون تعطى الهيئة حق مراقبة التعامل فى السوق للتأكد من عدم وجود غش أو نصب أو احتيال أو مضاربة وهمية وهذا أيضا حق أصيل لإدارة البورصة، بل ان بناء

المؤشر الجديد والمشاركة في البورصة العربية القابضة حق أصيل لإدارة البورصة.

فكل ما يمس أداء البورصة هو من مسئولية إدارتها، وبالنسبة لمسائل معينة كالدخول في اتفاقات مع بورصات أخرى فينبغي اعتماد الاتفاق من الهيئة العامة لسوق المال، على أن يكون ذلك في حدود التأكد من أن الاتفاق لا يضر بالسوق المحلية أو المستثمرين فيها أما خلاف ذلك فلا.

إن وضع حد فاصل للأدوار مسألة هامة منعا للتضارب بين اختصاصات الجهتين حتى لا تتسبب في المزيد من فقدان الثقة في البورصة فها هو رئيس البورصة يشير قبيل سفره لحضور اجتماع في سوق "نازداك" إلى مجرد تعاون بين البورصات العربية بينما يحدثنا رئيس الهيئة العامة لسوق المال عن مرحلة متقدمة هي البورصة القابضة المقترحة وقد حاول رئيس البورصة بلباقة ودبلوماسية المواءمة بين وجهة نظر البورصة ووجهة نظر الهيئة.

٤٠١- عدم توافر الأمان الوظيفي لرؤساء هيئات سوق المال بالدول النامية :

في دراسة لصندوق النقد الدولي انتهى فيها إلى وجود معاناة لدى رؤساء هيئات سوق المال في الدول النامية ومصدر المعاناة إن رؤساء تلك الهيئات هم من الموظفين العموميين الذين لا يتوافر لهم الأمان الوظيفي، فقد يكون من بين رؤساء الشركات المقيدة أو شركات السمسرة أو غيرها من شركات الأوراق المالية من هو في

مركز اجتماعى أو سياسى متميز يجعل من الصعب على الهيئة تنفيذ ما تضعه من قواعد وما تتخذه من قرارات بالحسم المطلوب بل وقد يدفعها عدم توازن القوى لأن تضع من البداية قواعد تقلل من فرصة معارضتها من قبل أطراف معينة رغم إن تلك القواعد ليست على المستوى المطلوب، ومن ثم فالهيئة العامة لسوق المال فى حاجة إلى دعم كبير لتقوية مركزها، وبالتحديد مركز رئيسها وما لم يحدث هذا فسوف يصعب عليها أن تتحمل مسئولياتها تجاه تنظيم السوق وشركات الأوراق المالية هذه حقيقة أكدها صندوق النقد الدولى.

٥٠١- اختلال موازين القوى بين هيئة سوق المال وشركات الاوراق المالية :

يثور تساؤل هل الخلل فى توازن القوى هو المبرر لقبول قيد الشركات المغلقة فى البورصة؟ خاصة إن ذلك مصحوب ضياع حصيلة ضريبية على الحكومة فى شكل إعفاءات ضريبية لا مبرر أن تحصل عليها تلك الشركات؟ هل البورصة هى التى تستجدى قيد الشركات بتقديمها لإعفاءات ضريبية أم ينبغى أن تدفع الشركات للبورصة لكى تتاح لها فرصة القيد؟ تساؤل آخر هل اختلال التوازن فى القوى هو الذى يفسر واقعة شهيرة لإحدى الشركات المقيدة التى باع أحد كبار المساهمين فيها حصة كبيرة من ملكيته فيها قبيل نشر قوائمها المالية ربع السنوية التى اتضح منها فيما بعد تدنى مستوى الأداء، مما كان له أثره الواضح على تعرض سعر السهم لانخفاض كبير؟

وهل يفسر واقعة أخرى لسهم شركة نشر عنها خبر في صحيفة يومية على لسان أحد المسؤولين فيها أدى إلى ارتفاع القيمة السوقية للسهم، ثم اتضح بالمتابعة عدم صحة ذلك الخبر؟ وهذه ممارسات غير صحيحة من المفترض أن يعاقب عليها من يمارسها.

ففى الحالة الأولى يتمثل الاتهام فى الاستفادة بمعلومات لم تتاح لباقى المستثمرين وفى الحالة الثانية يتمثل الاتهام فى تضليل المستثمرين، أن اقل ما كان يمكن عمله هو إلغاء الصفقات التى صاحبت هذه الممارسات لكن شئ من ذلك لم يحدث والتبرير هنا هو عدم توازن القوى أولاً، وميوع المسؤولية ثانياً فإدارة البورصة هى التى لديها وحدة مراقبة الصفقات التى تكشف عن مثل هذه الممارسات، غير إن الفقرة الرابعة من المادة ٤٣ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ تلقى بالمسؤولية على الهيئة كما سبق الإشارة.

وواقعة ثالثة حدثت فى شهر يوليو ٢٠٠٠ خلال فترة الترويج لتصريف زيادة فى رأسمال شركة ما والتى لا يتاح بشأنها معلومات تذكر عن أدائها الحالى أو المستقبلى للمستثمرين الأفراد، فقد نشر بان هناك فعاليات للمؤسسات المالية الكبرى للمساهمة فى الشركة المقيدة وهذا غير مقبول فى لغة السوق ويحدث ذلك فى وقت تشير فيه المعلومات إلى تعرض الشركة المعنية لمنافسة قوية من هيئة أخرى بالملكة الأردنية الهاشمية، كما يتوقع أن تواجه المزيد من المنافسة فى المستقبل من دول الاقتصاد الخدمى، (لبنان ودبى على وجه التحديد)، وهما هى الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ لمنظمة

التجارة العالمية لفتح سوق الاتصالات في مصر في عام ٢٠٠٢ حيث ستنتهي الحماية المقررة لشركات التليفون المحمول، ماذا سيكون تأثير ذلك على ربحيتها؟ وعلى أسعار أسهمها؟.

٦٠١- تحريك الاسعار بسوق الاوراق المالية باستخدام التعاملات البينية بين الصناديق التي تجمعها ادارة واحدة :

والإدارة التي تجمع بين إدارة أكثر من صندوق تقوم بعمليات بينية تتم بين تلك الصناديق لتحريك الأسعار، ولابد من الرد على ذلك بالبيانات والأرقام وهنا تستطيع الهيئة العامة لسوق المال أن تطلب من صاحب الادعاء نشر ادعاءاته موثقة، وإلا فإن لها أن تتخذ الإجراءات القانونية الملائمة في مناخ ينطوى على إخلال بموازين القوى بين الهيئة وشركات الأوراق المالية ناهيك عن ادعاء آخر نشرته الصحف بأن نسبة استرداد صناديق الاستثمار قد بلغت حدا يستتبع تصفية تلك الصناديق فهل هناك رد على ذلك؟

٢ - منهج معالجة أزمة سوق الاوراق المالية :

طرحنا إدارة البورصة فكرة لكنها لم ترى النور بعد، إنها فكرة تقسيم السوق إلى سوقين سوق تحكمها قواعد متشددة وتتضمن الشركات التي يتسم سوق أسهمها بنشاط أقل (فكرة قريبة من تنظيم سوق "نازداك" والسوق الماليزية، وسوق كوريا الجنوبية) بحيث لا يكون في مثل هذا التنظيم مجال للشركات المغلقة التي لا تطرح حصة من أسهمها للاكتتاب العام، وهو ما يتماشى مع طبيعة ووظيفة أسواق رأس المال من شروط للقيود تأتي

فى مقدمتها ضرورة طرح الشركة لحصة من أسهمها للاكتتاب العام إضافة إلى شرط أساسى هو حد أدنى للربح فى الثلاث سنوات السابقة لل قيد وعلينا أن نراجع شروط القيد فى أسواق ناشئة أخرى مثل كوريا وماليزيا وسنغافورة والفلبين، وجدول (ب- ٢) لا مثيل له فى البورصات الأخرى خاصة عندما يتعلق الأمر بالمزايا الضريبية التى تحصل عليها الشركات المقيدة.

(رابعاً) مشكلة انجاز انشاء المشروعات الاستثمارية^(١)؛

أشار رئيس الهيئة العامة للاستثمار أن هناك ٥٣١ إجراء يتخذها المستثمر و١٦ جهة يتعامل معها لإقامة وتشغيل مشروعه الاستثمارى، كما أبان وقد أكد رئيس الهيئة العامة للاستثمار لمجلس المحافظين أن فشل تجربة مكاتب خدمة المستثمرين يرجع لانعدام الأساس التشريعى والإدارى لهذه المكاتب وأشار إلى ضرورة توحيد نظم الاستثمار جهة وتشريعاً لمواجهة مشكلاته للدخول فى سوق المنافسة خاصة فى ظل دخول دول عربية جديدة تتنافس فى

(١) رئيس الهيئة العامة للاستثمار ورؤية تشخيصية لمشكلات الاستثمار وحلولها ووضعها أمام مجلس المحافظين فى اجتماعه القادم، ٥٣١ إجراء يقوم بها المستثمر و١٦ جهة يتعامل معها لإقامة وتشغيل مشروعه الاستثمارى، فشل تجربة مكاتب خدمة المستثمرين يرجع لانعدام الأساس التشريعى والإدارى لهذه المكاتب، دخول دول عربية جديدة تتنافس فى جذب الاستثمارات الأجنبية يفرض التطوير الشامل لإدارة الاستثمار فى مصر، توحيد نظم الاستثمار جهة وتشريعاً أصبح ضرورة لمواجهة مشكلاته والدخول فى سوق المنافسة، اختصاصات محددة لجهاز تنمية الاستثمار وإدارات المناطق الصناعية وإدارات خدمة المستثمرين، مقترح شامل تتقدم به هيئة الاستثمار لمجلس المحافظين لتطوير الاستثمار فى مصر من خلال إنشاء جهاز لتنميته بكل محافظة، جريدة الأهرام اليومية، ٩ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٢٢.

جذب الاستثمارات الأجنبية وبما يفرض تطوير إدارة الاستثمار في مصر.

أشارت الهيئة العامة للاستثمار إلى أن مكاتب خدمة المستثمرين قد تحولت من خدماتهم إلى نوع من التحكم والشك فيهم وتقدمت الهيئة بمقترح شامل لمجلس المحافظين لتطوير الاستثمار في مصر من خلال إنشاء جهاز لتنمية الاستثمار في كل محافظة واقترحت وضع اختصاصات محددة لجهاز تنمية الاستثمار وإدارات المناطق الصناعية وإدارات خدمة المستثمرين وهي كلها إدارات جديدة اقترحت إنشاءها الهيئة العامة للاستثمار في إطار تطوير العملية الاستثمارية في مصر.

١- بواحث المشكلة :

١٠١- تعدد المراحل التي يمر بها المستثمر وتعدد الجهات (١٦ جهة) وتعدد الاجراءات (٥٣١ اجراء) :

يشير وتشخيص الهيئة لمشكلات العملية الاستثمارية في مصر إلى أن المستثمر يسعى في سبيل تنفيذ مراحل مشروعه إلى التردد على ١٦ وزارة لإنهاء إجراءات المشروع حيث يعطى الهيكل التشريعي الحالي في مصر لكل جهة اختصاصا معينا يتعلق بجانب من جوانب تنفيذ المشروع في مختلف مراحل و يمر المشروع (ابتداء من كونه فكرة في ذهن المستثمر) بعدة مراحل متعددة على النحو التالي:

أولا تفرغ محتوى فكرة المشروع في دراسة جدوى اقتصادية ويحتاج المستثمر في سبيل ذلك إلى التعامل مع إحدى الجهات

الحكومية كمصدر للمعلومات أو البيانات المطلوبة لدراسة الجدوى، ثم ثانيا تأسيس المشروع ككيان قانونى ويحتاج المستثمر فى ذلك إلى التعامل مع الجهات الحكومية التالية : الهيئة العامة للاستثمار - مصلحة الشركات - الهيئة العامة لسوق المال - وزارة الداخلية "للاستعلام الأمنى" (وذلك لأغراض التأسيس حسب القانون الذى يتم تأسيس الشركة فى إطاره) كذلك يتعامل المستثمر فى هذه المرحلة مع مصلحة الشهر العقارى والسجل التجارى لتوثيق العقود وتسجيل عقد الشركة، أما المرحلة الثالثة فهي التعاقد على الأرض اللازمة للمشروع، ويحتاج المستثمر إلى التعامل مع الجهات الحكومية الآتية (حسب نوع ومكان الأرض التى يحتاج إليها والجهة المسؤولة عنها): المحافظات (بالنسبة للأراضي داخل الزمام) - مكاتب خدمة المستثمرين - جهاز تنمية المنطقة - هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - الهيئة العامة للتنمية السياحية - وزارة الدفاع - مصلحة الشهر العقارى (لتوثيق العقود) المجلس الأعلى للآثار (للتحقق من خلو الموقع من الآثار) - الجهاز الفنى للتحقيق العمرانى.

أما المرحلة الرابعة: فهي الحصول على التراخيص والبطاقات من الوحدات المحلية بالمحافظات (بالنسبة لرخصة البناء ورخصة التشغيل) ومأمورية الضرائب المختصة (فتح ملف ضريبى - الحصول على بطاقة ضريبية) هيئة التصنيع (السجل الصناعى) - مصلحة الرقابة الصناعية - إدارة الدفاع المدنى - وزارة الرى - وزارة السياحة - وزارة الصحة - وزارة النقل - وزارة البيئة.

أما المرحلة الخامسة: فهي الإفراج عن الآلات والمعدات والأجهزة المستوردة: مصلحة الجمارك - مصلحة الضرائب على المبيعات . الهيئة العامة للاستثمار (لختم الفواتير) هيئة الرقابة على الصادرات والواردات (للفحص)، أما المرحلة السادسة فهي مرحلة التشغيل: شراء الخامات الخارجية (مصلحة الجمارك - هيئة الرقابة على الصادرات والواردات) - شراء الخامات المحلية (مصلحة الضرائب على المبيعات) - العمالة (التأمينات الاجتماعية) . مصلحة الضرائب العامة إلى غير ذلك من المراحل والجهات وكل من هذه الجهات تتطلب عددا من الإجراءات عن الموضوع الواحد من موضوعات التعامل بأجمالي ٥٣١ إجراءا .

وهذا العدد الضخم من الإجراءات المطلوبة لمزاولة النشاط الاستثمارى فى مصر لا يمتد أن يوجد بهذا الكم فى أى دولة فى العالم وبصفة خاصة الدول التى تسعى لاجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر .

ومن الطبيعى أنه سينشأ بالتأكيد من هذا العدد الضخم من الإجراءات مشاكل وعقبات أمام الاستثمار ويرجع ذلك إلى تعقيد التشريع المنظم للإجراء وفكر المسئولين عن التنفيذ وفكر القيادات المسئولة فى كل جهة من الجهات التى يلجأ أو يتعامل معها المستثمر، أيضا تعدد مراحل الإجراء الواحد وما يسببه من ضياع وقت المستثمر وتكبده مشقة الانتقال والتعطيل فى اتخاذ الإجراء التالى المترتب على الإجراء الأول .

٢٠١ - تمسك الجهات بنصوص قوانينها حال دون توحيد المراحل والاجراءات والجهات طبقا لقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ :

يشير رئيس الهيئة العامة للاستثمار الى ان قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ تبنى توحيد جهة التعامل مع المستثمر (نظرا للتعديدية فى الجهات التى يتعامل معها المستثمر واختلاف الإجراءات والضوابط والاشتراطات التى تضعها كل جهة لإصدار الموافقات والتراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية على النحو السابق) وتركيزها فى الهيئة العامة للاستثمار على النحو التالى: حددت المادة ٤٧ من ذلك القانون من بين اختصاصات الهيئة تخصيص الأراضي وإبرام العقود الخاصة بها للمشروعات نيابة عن الجهات المختصة وفى سبيل ذلك تلتزم هذه الجهات بموافاة الهيئة بجميع الخرائط والبيانات الخاصة بالأراضى المتاحة لإقامة المشروعات وشروط التعاقد بشأنها للحصول أيضا من الجهات المختصة بالدولة نيابة عن أصحاب المشروعات على اصدار التراخيص اللازمة وفقا للقوانين واللوائح لإنشاء وإدارة وتشغيل المشروعات، كما حددت المادة ٤٦ من ذلك القانون أن يكون للهيئة فروع فى مصر فى الأماكن التى يحددها رئيس الوزراء تتولى ممارسة اختصاصات الهيئة، وفى سبيل ذلك حددت اللائحة التنفيذية للقانون اختصاصات فروع الهيئة فى الآتى: تجميع البيانات عن فرص الاستثمار المتاحة وإعداد الدراسات بشأنها وطرح قوائم المشروعات المعلن عنها والمواقع والبيانات بها على المستثمرين وتلقى الطلبات المتعلقة بإقامة المشروعات والتعديلات

والتوسع فيها ومتابعة تنفيذها وإعداد تقارير المتابعة اللازمة والحصول من الجهات المختصة نيابة عن أصحاب المشروعات على جميع التراخيص والموافقات اللازمة.

وعندما بدأت الهيئة فى ممارسة الاختصاصات المنوطة بها فى خدمة المستثمرين، كما وردت بالقانون رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ ووجهت بمعوقات متعددة متمثلة فى الآتى: تشبث كل جهة باختصاصاتها وعدم الرغبة فى تفويض الهيئة فى القيام ببعض أعمالها، تمسك الجهات المختلفة بنصوص قوانينها التى تحدد سلطاتها وحدها فى التصرف أو قيام صاحب الشأن نفسه بالتعامل معها وليس من خلال جهة وسيطة تتوب عنه، وعلى ذلك تعطل قيام الهيئة بتنفيذ هذه الاختصاصات بالرغم من ورودها فى القانون كما تعطل إنشاء فروع للهيئة داخل مصر، ومع ذلك فقد قامت الهيئة فى سبيل تقديم تيسيرات للمستثمرين بالإجراءات التالية:

- إنشاء مكاتب للهيئة فى بعض المحافظات، بناء على طلب هذه المحافظات فى سوهاج والمنيا وأسيوط وقنا والبحيرة والفيوم حيث أقتصرت عملها على شرح الإجراءات للمستثمرين من أبناء هذه المحافظات وتلقى أخطاراتهم بإقامة المشروعات الاستثمارية لاتخاذ إجراءات اصدار الموافقة النهائية بشأنها.

- قيام الهيئة بالتنسيق مع بعض الجهات بتدعيم المكاتب التى تتولى تقديم الخدمات فى نفس مبنى الهيئة وهى مكتب الجوازات، مكتب الشهر العقارى للاستثمار، مكتب السجل التجارى مكتب

تراخيص الإقامة والعمل، كما خصصت الهيئة أحد العقارات المملوكة لها للأمورية ضرائب الاستثمار حتى تكون بالقرب من مبنى الهيئة.

- إلغاء الحصول من الهيئة على موافقة استيرادية عن احتياجات المشروعات من الآلات والمعدات والمستلزمات والاستعاضة عن ذلك بختم الفواتير التي تقدمها المشروعات بمجرد تقديمها ومنح التوصية لتقديمها للجمارك.

٣٠١- إنشاء مكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات دون تأهيل لمواردها البشرية في القيام بالمناط اليهم من اعمال :

في تقييمها لمكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات تشير هيئة الاستثمار في هذا الصدد إلى صدور قرار السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء مكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات واستند القرار في ديباجة على قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وحدد القرار اختصاص هذه المكاتب بذات الاختصاصات المنوطة لهيئة الاستثمار وفروعها التي وردت في قانون الاستثمار، وبذلك نقل القرار المذكور هذه الاختصاصات من الجهة الأصلية المختصة بحكم القانون إلى هذه المكاتب التابعة للمحافظات، وأشار القرار في نهايته إلى أن ممارسة هذه المكاتب لاختصاصاتها لا تعنى الإخلال باختصاصات هيئة الاستثمارات في هذا الشأن مما يعنى ترك الحرية أمام المستثمرين في التقدم إما لمكاتب خدمة المستثمرين أو للهيئة العامة للاستثمار كذلك فإن دور مكاتب خدمة المستثمرين لا يحل محل دور الهيئة في أداء هذه الخدمة.

لقد مارست مكاتب خدمة المستثمرين عملها بعد صدور قرار إنشائها دون أن يكون هناك خطة أو تنظيم للعمل أو اختيار لمجموعات العمل التي ستعمل بهذه المكاتب أو تدريب العاملين لها أو التوعية بأهمية وسرعة خدمة المستثمرين أو التعريف بقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية أو عقود تأسيس الشركات وإجراءاتها وغير ذلك من النواحي التخصصية في العملية الاستثمارية.

٤٠١- ضعف الوعي والحس الاستثماري بالمحافظات :

ووصل الأمر إلى أن بعض المحافظات كانت تصر على أن تقوم هي بتأسيس الشركات في حين أن القوانين لا تعطي للمحافظات هذا الحق كما كان بعضها يرفض الموافقات على المشروعات التي صدرت عن هيئة الاستثمار ويطلب بإعادة عرض هذه المشروعات على جهاز تنمية المنطقة الصناعية بالمحافظات لإصدار موافقة على المشروع أو رفضه.

هذا وقد بدأت الشكوى تظهر في عدم فعالية مكاتب خدمة المستثمرين وعدم القيام بدورها في أداء الخدمة أو الحصول على التراخيص نيابة عن أصحاب الشأن، كما بدأت الشكوى من تدخل المحافظات في نوعية المشروعات المقدمة ورفض بعضها بالرغم من تأسيس كياناتها القانونية في إطار قانون الاستثمار، وعموما فقد اتصف الأداء الفعلي لمكاتب خدمة المستثمرين بالاتي: عدم التحديد الواضح لأسلوب العمل وإجراءاته، وعدم وجود الوعي أو الحس الاستثماري لدى إدارات وأجهزة هذه المكاتب، وعدم وضع أدلة

واضحة للمستندات وخطوات وتوقيتات أداء الأعمال والتحكم في الطلبات المقدمة من المستثمرين وادائها بذات الأسلوب البيروقراطي المتبع على الرغم من لجوء بعض المحافظات إلى الاستعانة بأساتذة الجامعات بها لوضع تصورات لاداء هذه المكاتب.

٥٠١- اصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧
لم يحل مشكلة ارتباك خدمة المستثمرين :

صدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ونصت الفقرة الثانية من المادة ٥ على ما يلي : " كما تتولى هذه الجهة الحصول من الجهات المعنية بالنيابة عن أصحاب الشركات والمنشآت على جميع التراخيص اللازمة لإنشائها وإدارتها وتشغيلها "، وحددت الفقرة الثانية من المادة "٢٢" من اللائحة التنفيذية للقانون الجهة الإدارية المختصة حيث نصت على : " ويتولى المحافظ أو من يفوضه الحصول من الجهات المعنية بالنيابة عن أصحاب الشركات والمنشآت على جميع التراخيص اللازمة لإنشائها وإدارتها وتشغيلها ".

وفى ضوء ما جاء به القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ فإن الجهة التي أصبحت مسئولة عن خدمة المستثمرين والحصول على جميع التراخيص اللازمة أصبحت هي المحافظ أو من يفوضه وتبعاً لذلك ارتبكت وضاعت مسئولية خدمة المستثمرين بين القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ (والذى حدد المحافظ أو من يفوضه كمستول عن خدمة

المستثمرين) وبين قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء مكاتب خدمة المستثمرين الذى مازال ساريا حتى الآن، وفى أبريل ٢٠٠٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤٠ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية للقانون ٨ لسنة ١٩٩٨ بحيث أصبحت على النحو التالى:

- عند تطبيق أحكام المادة (٥) من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار يكون المحافظ الجهة الإدارية المختصة بتخصيص وإبرام عقود الأراضي المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الكائنة فى نطاق المحافظة واللازمة للشركات والمنشآت وذلك طبقا للقواعد والشروط المنظمة لذلك.

- إلى أن يتم تسليم المجتمع العمرانى الجديد إلى الإدارة المحلية طبقا لحكم المادة (٥٠) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ (فى شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة) تكون هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة هى جهة الإدارة المختصة بتخصيص وإبرام عقود الأراضي الداخلة فى نطاق المجتمعات الجديدة طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه.

وبموجب هذا التعديل حذفت الفقرة التى كانت تجعل المحافظ أو من يفوضه هو الجهة الإدارية المسئولة عن خدمة المستثمرين ونصها كالتالى " يتولى المحافظ أو من يفوضه الحصول من الجهات المعنية بالنيابة عن أصحاب الشركات والمنشآت على جميع التراخيص اللازمة لإنشائها وإدارتها وتشغيلها "، حيث أصبحت لا

توجد جهة إدارية محددة تتولى خدمة المستثمرين بالرغم من أن الفقرة الثانية من المادة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ أشارت إلى أن اللائحة التنفيذية للقانون ستحدد مسمى هذه الجهة.

٢- جهود التطوير وسبل أداء العمليات الاستثمارية:

تشير هيئة الاستثمار إلى ضرورة العمل على تعظيم تدفق الاستثمارات الأجنبية لمصر كهدف قومي حيث تزداد حاجة مصر إلى تعظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمصر خاصة مع نقص حجم الاستثمارات العامة في المشروعات الإنتاجية والخدمية وتزايد نصيب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في تحقيق أهداف خطة التنمية في ظل التوجه القومي لاقتصاديات السوق، فهناك أهمية لضرورة العمل على تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار إذ من المنطقي المطالبة بالعمل بمعدلات متسارعة لتهيئة مناخ الاستثمار الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي بينما هناك حاجة لتوحيد إدارة العملية الاستثمارية كأحد عناصر جذب الاستثمار حيث تواجه إدارة العملية الاستثمارية في مصر عقبات ومشاكل كثيرة فضلا عن الازدواجية وعدم التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالنشاط الاستثماري من جهة وبين التشريعات المنظمة للاستثمار أو المتصلة به من جهة أخرى، ويشير الواقع العملي إلى الظواهر التالية المؤثرة في تدهور إدارة العملية الاستثمارية وحاجتها إلى التوحيد:

- تعدد الجهات ذات العلاقة بالنشاط الاستثمارى بما يفرض على المستثمر التردد على أكثر من ١٦ وزارة (بجهااتها المختلفة التابعة لها) لإنهاء إجراءات إنشاء وإدارة وتشغيل المشروع الاستثمارى.

- اختلاف الأهداف والسياسات بين هذه الجهات وما ينتهى إليه ذلك من اختلاف حول تيسير أو تعقيد الإجراءات وتضارب الآراء حولها.

- انعدام الرغبة فى الاتصال بين هذه الجهات لحل مشاكل الاستثمار أو التشاور مع بعضها البعض قبل استصدار ما ترغب استصداره من تشريعات.

- تعدد التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار بما يفرض على المستثمر ما يزيد عن ٥٣١ إجراء تفرضه هذه التشريعات ما بين قانون ولائحة تنفيذية وقرارات ومنشورات.

- تعارض هذه التشريعات حيث تم استصدارها من أكثر من جهة (أكثر من ١٦ وزارة) دون التشاور بين هذه الجهات لاستصدار هذه التشريعات.

وعلى الرغم من بدء محاولات التطوير منذ عام ١٩٨٩ بإصدار القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الذى حدد للهيئة اختصاصين كمحاولة للتطوير المنشود هما: تخصيص الأراضي وإبرام العقود الخاصة بها اللازمة للمشروعات بالنيابة عن الجهات المختصة وفى

سبيل ذلك تلتزم هذه الجهات بموافاة الهيئة بجميع الخرائط والبيانات الخاصة بالأراضي المتاحة لديها لأقامة المشروعات وبشروط وقواعد التعاقد فى شأنها، والحصول من الجهات المختصة بالدولة بالنيابة عن أصحاب المشروعات على جميع التراخيص اللازمة وفقا للقوانين واللوائح لإنشاء وإدارة وتشغيل المشروعات وللهيئة فى سبيل ذلك أن تنشئ لديها مكاتب تمثل كل الجهات المختصة بمنح تلك التراخيص.

وبالنظر لهذين النصين القانونيين يتبين انهما اسندا للهيئة سلطة التخصيص والتعاقد على الأراضي اللازمة للمشروعات الاستثمارية أيا كان الموقع والجهة المالكة ونوعية المشروع وسلطة إصدار التراخيص والموافقات والتأشيرات والتصاريح اللازمة لإنشاء وإدارة وتشغيل المشروع أيا كان الموقع والجهة المختصة ونوع المشروع وبالرغم من أن هذين الاختصاصين صدرا بأداة تشريعية هي القانون إلا أن الجهات المعنية ذات العلاقة بالاستثمار لم تلتزم بتنفيذ هذه النصوص القانونية منذ تاريخ صدور القانون فى عام ١٩٨٩ كما لم تصدر توجيهات لهذه الجهات بالالتزام بتنفيذ القانون، وأكثر من ذلك وفى ظل فترة سريان النصوص القانونية المشار إليها لم تكثف الجهات المعنية بتعطيل النصوص القانونية المنظمة لاختصاصات الهيئة بل وصل الأمر بعد صدور قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٦ (بشأن ما يسمى بمكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات) أن تم بموجبه نقل الاختصاصين المشار إليهما بالإضافة إلى عدد آخر من

الاختصاصات إلى هذه المكاتب إلا أن إصدار القانون المذكور لم صاحبه دراسة تشريعية أو إدارية لمنح الصلاحية اللازمة لهذه المكاتب مما ترتب عليه فشل تجربة مكاتب خدمة المستثمرين لانعدام الأساس التشريعي والإداري لهذه المكاتب، وقد كشف الواقع العملي من خلال عمل هذه المكاتب النتائج التالية: شغل هذه المكاتب بعمالة زائدة في بعض المحافظات أو بأفراد مطلوب التخلص منهم أو نقلهم من إداراتهم، عدم الاختيار السليم لقيادات هذه المكاتب في بعض المحافظات، عدم صلاحية العاملين أو القيادات للتشغيل أو الإدارة، عدم تدريب العاملين أو وضع أى خطة للتدريب، عدم تحديد الاختصاصات وأسلوب عمل هذه المكاتب، عدم وجود هيكل تنظيمي معتمد أو رؤية للوظائف التي يتطلبها العمل، عدم وجود أماكن أو أدوات عمل مناسبة، الفهم الخاطئ لطبيعة العمل والتحول من خدمة المستثمرين إلى نوع من التحكم والشك.

واستمرارا للاتجاه السابق وعلى عكس التوجه المعلن لتطوير مناخ الاستثمار في مصر تشكلت لجنة صياغة مشروع قانون للاستثمار ليحل محل القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٩ وصدر بالفعل القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الذي استهدف في المقام الأول تقديم الخدمات للمستثمرين وحل ما يواجههم من مشاكل وإنشاء جهة إدارية أخرى تتولى تخصيص الأراضي وتقديم الخدمات للمستثمرين والحصول نيابة عنهم على الموافقات والتراخيص وهذه الجهة نص القانون على أنها المحافظ أو من يفوضه.

٣- آليات حل مشكلة انجاز العمليات الاستثمارية :

١٠٣ - توحيد اجراءات انشاء المشروع الاستثماري جهة وتشريعا :

وترى هيئة الاستثمار أن الحل الأمثل لذلك هو توحيد نظم الاستثمار جهة وتشريعا، مادامت أن المشاكل والعقبات أمام المستثمر نشأت أصلا بموجب التشريعات المنظمة لعمل هذه الجهات الحكومية واختصاصاتها دون مراعاة لوحدة الإجراءات اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري إذ من الضروري النظر إلى موضوع الاستثمار نظرة أخرى تحقق مصلحة المستثمر من ناحية، والمصلحة القومية من ناحية أخرى بحيث يسهم توحيد النشاط الاستثماري جهة وتشريعا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو الهدف المطلوب للدولة.

٢٠٣- تطوير أداء مكاتب خدمة المستثمرين :

في عام ١٩٩٧ وتنفيذا لتوجيهات السيد / رئيس الجمهورية بشأن التيسير على المستثمرين والتحرك لتنمية الاستثمار في المحافظات برزت فكرة تطوير أداء مكاتب خدمة المستثمرين بحيث يكون لهذه المكاتب جميع الصلاحيات اللازمة للبت في الموضوعات المعروضة عليها فيما يتعلق بإقامة وتشغيل المشروعات الاستثمارية ودون الرجوع إلى جهات ذات علاقة، وتولى دراسة فكرة التطوير لجنة شكلت لهذا الغرض بمرکز إعداد القادة الإداريين وتضمنت فكرة التطوير آنذاك نقل اختصاصات الجهات والهيئات والمصالح

التي لها علاقة بالمستثمرين لمثلّي الجهات المشار إليها في هذه المكاتب من خلال تفويضهم في ممارسة هذه الاختصاصات وبحيث يكون لهؤلاء الممثلين سلطة البت في الموضوعات المعروضة عليهم دون الرجوع إلى جهاتهم الأصلية، مع توحيد جهات التعامل مع المستثمرين على مستوى المحافظة في جهة واحدة وهي مكتب خدمة المستثمرين، بالإضافة إلى اختيار مكان عمل مناسب وتخطيطه من الداخل بشكل يسمح بتدفق وانسياب الخدمة مع تجهيزه بالمعدات والأثاث المكتبية اللازمة لاداء العمل بمستوى متناسب من الكفاءة، ونظرا لصعوبة تنفيذ فكرة التطوير خاصة فيما يتعلق بنقل اختصاصات الوزارات والهيئات والمصالح إلى مكاتب خدمة المستثمرين واحتياج ذلك لصدور تشريعات بالنقل فضلا عن احتياج التطوير إلى ميزانية لتدبير احتياجات إقامة هذه المكاتب فقد توقف البت في موضوع التطوير لحين صدور قانون ضمانات وحوافز الاستثمار.

٣٠٣- إدارة انشاء المشروعات الاستثمارية في مصر عامة
وبالمحافظات خاصة بمفاهيم وحدة الادارة ووحدة التشريع ووحدة
جهة اصدار الموافقات ووحدة جهة اصدار التراخيص :

دخول دول عربية مجاورة كمنافس جديد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى المنافسة القائمة بالفعل على المستوى العالمي يحتم ضرورة تطوير ادارة العملية الاستثمارية، فقد دخلت المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٠ كمنافس جديد

لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإصدارها قانون نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية. ووجد قانون الاستثمار السعودي إدارة العملية الاستثمارية في السعودية جهة وتشريعا في قانون واحد هو قانون نظام الاستثمار الأجنبي وجهة واحدة هي الهيئة العامة للاستثمار وجعل قانون الاستثمار السعودي الهيئة العامة للاستثمار هي الجهة المشرفة على تنفيذ القانون الجديد ومن بين اختصاصاتها البت في طلبات الاستثمار وإلغائها، ونص القانون السعودي على إنشاء مركز خدمة بالهيئة العامة للاستثمار مهمته تسهيل تقديم الخدمات للمستثمرين يضم ممثلين متفرغين لجميع الدوائر الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار مثل: وزارة الداخلية- المديرية العامة للجوازات- الإدارة العامة لشئون الاستقدام- والخارجية والتجارة والصناعة والكهرباء والمالية والاقتصاد الوطني- مصلحة الزكاة والدخل - صندوق التنمية الصناعية السعودي - والزراعة والمياه والعمل والشئون الاجتماعية - ومكتب العمل والعمال والبتروك والثروة المعدنية.

ويعمل المركز تحت إشراف محافظ الهيئة بما يضمن توحيد جهة استقبال الطلبات والبت فيها وسرعة انتهاء المعاملات وإصدار التراخيص والموافقات والتأشيرات وتصاريح الإقامة اللازمة لمزاولة النشاط، ويتبين من ذلك حرص المشرع السعودي على ضمان نجاح العملية الاستثمارية بوحدة الإدارة ووحدة التشريع ووحدة إصدار التراخيص والموافقات والتأشيرات وتصاريح الإقامة.

٤٠٣ - تطوير ادارة الاستثمار طبقا لرؤية الهيئة العامة

للاستثمار :

وفى ضوء التقييم الموضوعى السابق للممارسات التشريعية والإدارية التى تمس المناخ الاستثمارى فى مصر فإن الهيئة ترى فى ظل فشل تجربة ما يسمى بمكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات و أن المناداة بتطوير مكاتب الاستثمار أمر يمثل استمرارا للاتجاه الذى ساد خلال الفترة الماضية من تفتيت فى إدارة العملية الاستثمارية جهة وتشريعا، فإن الهيئة ترى أن ما ينبغى تطويره هو إدارة الاستثمار وليس مكاتب خدمة المستثمرين وفى ضوء ما تقدم تعرض الهيئة رؤيتها فى تطوير إدارة الاستثمار على النحو التالى:

وضع خطة استكمال المناطق الصناعية ويشمل ذلك إنشاء المناطق فى المحافظات التى لم يتم إنشاء مناطق فيها مع استكمال البنية الأساسية والمرافق فى المناطق التى تحتاج إلى ذلك، ووضع خطة للاستثمار فى المحافظات ويشمل ذلك تجديد الصناعات التى يتم الترويج لاقامتها فى المناطق أو خارجها وتحديد فرص الاستثمار المتاحة فى المحافظة لترويج الاستثمار بها، ووضع إجراءات محددة وموحدة للتعامل مع المستثمرين وتحديد الخدمات والموافقات والتراخيص اللازمة لهم ووضع دليل موحد للإجراءات وتحديد المستندات التى يلزم تقديمها والمسئول عن استخراج هذه الموافقات والتراخيص وتحديد المدة الزمنية لانجازها.

(خامسا) مشكلة أسعار منتجات الغزل والنسيج^(١)؛

١- المشكلة :

شهدت السوق المصرية خلال فترة سابقة حريا للأسعار، كان بعض المنتجين أحيانا يضطرون من خلالها إلى بيع منتجاتهم بأسعار منخفضة جدا وعلى فترات تقسيط طويلة مما كان يترتب عليه أحيانا تحقيق خسائر، وبالتالي تحملت الشركات المنتجة أعباء كبيرة في هذا المجال أثرت في العديد من الأحيان على اقتصادياتها ونتائج أعمالها بصورة سلبية. في حين أنه في فترات سابقة كانت التخفيضات في قيمة الغزل تصل إلى ١٥٪ أو ٢٠٪ من سعر الغزل كما كان يتم السداد على مدد طويلة تصل إلى سنة.

وبالتالي كانت الشركة المنتجة في هذه الحالة تتحمل عبئا إضافيا يماثل قيمة الفائدة المستحقة على مبيعاتها التي ستحصل على قيمتها بالكامل خلال سنة، وتصل الفائدة إلى ما يتراوح بين ١٢٪ و ١٤٪ تقريبا وذلك يعني أن كثير من هذه الشركات (التي تبيع بهذا الأسلوب) تكون محصلة أعمالها تحقيق خسارة.

(١) احمد المطار، "إجراءات حاسمة لوقف حرب الأسعار في سوق الغزل والنسيج، الاتفاق على قواعد محددة للتسويق تراعى مصالح المنتجين والمشتريين من المصانع والتجار، ٧٧٪ حد أقصى لتخفيضات الغزل ومتوسطات سعرية للأقمشة وفترة ائتمان تتراوح بين ٢ و ٥ أشهر طبقا لنوعية المنتجات"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٤.

وأدى ذلك أيضا إلى استنزاف جزء كبير من رأس المال العامل لهذه الشركات بحيث تصبح غير قادرة على شراء مستلزمات لانتاج القطن وسداد قيمة أجور العاملين.

وكان يتم بيع هذه الأقمشة بتخفيضات تصل إلى ٢٠٪ وكانت فترة الائتمان تصل إلى سنة مما كان يؤدي في أحيان كثيرة إلى تحقيق خسائر من البيع بهذا الأسلوب.

٢- آليات العلاج :

تم إعداد ضوابط لتسويق منتجات الغزل والنسيج في السوق المحلية وتشمل إعداد قواعد محددة لقيام الشركات المنتجة ببيع هذه المنتجات بحيث يشمل ذلك تحديد متوسطات للحد الأقصى للتخفيضات السعرية ومدد الائتمان التي تقدم لسداد قيمة هذه المنتجات.

وفي هذا الإطار تم خلال الفترة القريبة الماضية عقد اجتماع موسع شهده عدد كبير من رؤساء شركات قطاع الأعمال العام والخاص والمشارك المنتج للغزل حيث تم الاتفاق على أن يكون الحد الأقصى للتخفيضات ٧٪ وفترة الائتمان اللازمة لسداد قيمة الغزل لا تزيد على ٥ أشهر.

كما تم أيضا عقد اجتماع آخر شهده عدد كبير من رؤساء شركات النسيج في قطاعات الأعمال العام والخاص والمشارك حيث تم الاتفاق على ضوابط لبيع الأقمشة في السوق المحلية

وتشمل تحديد متوسطات سعرية لنوعيات الأقمشة التى تباع فى السوق المصرية بحيث لا تزيد فترة الائتمان لسداد قيمتها على ثلاثة اشهر.

ان الاتفاق على هذه الضوابط سيكون له أثارا إيجابية عديدة حيث سيؤدى إلى أن يكون هناك حدود للتخفيضات وفترات السداد بحيث لا يؤدى ذلك إلى تحقيق خسائر وذلك نتيجة البيع بأقل من التكلفة، وبالتالي فإن الالتزام بالقواعد الجديدة سيتيح أن تكون عمليات البيع لهذه المنتجات اقتصادية أى ستحقق هامش ربح حتى لو كان محدودا، كما ستؤدى أيضا إلى زيادة اهتمام الشركات المنتجة بمنصر الجودة باعتباره عنصرا أساسيا لتشجيع التسويق والمنافسة مع المنتجات المثيلة الأخرى، كما أنه كلما ازدادت الجودة فإنه ستزداد بالتالى فرصة الشركة المنتجة لبيع هذه المنتجات بسعر أعلى بحيث يتم سداد قيمتها فى اقل وقت ممكن.

و لهذه الضوابط أثارا إيجابية أيضا على المصانع والتجار والآخرين الذين سيشترى هذه المنتجات حيث سيتمكنون من التأكد أنهم حصلوا على هذه المنتجات بأسعار مناسبة، وفى فترات سابقة فإنهم مهما حصلوا على تخفيضات فكانوا يترددون فى الشراء ويبحثون عن منتجات أخرى أملا فى الحصول على تخفيضات أكثر وخشية من أن يحصل منافسوه من المصانع والتجار الآخرين على أسعار اقل.

(سادسا) درء المشاكل التموينية أولا بأول :

١- حماية المستهلك^(١)؛

سيعقد المجلس الدائم لحماية المستهلك أول اجتماع له بعد تشكيله الجديد، ويشارك فيه كل الجمعيات الأهلية لحماية المستهلك وممثلى الوزارات المعنية بحماية المستهلك.

وبالنسبة لقانون الغش التجارى فإنه سيتم تعديل اللائحة التنفيذية الخاصة به وتشمل تحديد المسئولية الخاصة بالمنتج والتاجر والمستهلك ونقل العينة الخاصة بالتحليل وإثبات أخطار التاجر بموعد تحليل العينة.

٢- الخبز^(٢)؛

وعن الكتاب الدورى الذى أصدرته وزارة التموين والتجارة الداخلية بشأن مخالفات المخايز فإنه يشمل نقص الوزن للرغيف المدعم لان الهدف بالدرجة الأولى هو وصول الدعم لمستحقيه حيث تدعم الدولة الدقيق بنسبة ٨٢٪ استخراج ونسبة ٥٠٪ من سعره لمصلحة المستهلك، وقد تم الانتهاء من كراسة المواصفات الخاصة بإنشاء خمسين صومعة جديدة لتخزين الحبوب ولتقليل الفاقد فيها بسبب الشون الترابية الموجودة فى العراء، وسيؤخذ فى الاعتبار أن تكون هذه الصوامع الجديدة على أحدث مستوى تكنولوجيا، كما

(١) و(٢) حمدن عبد المنعم، على داود، وزير التموين فى دمياط؛ مجلس أعلى للمسكر يضم وزارات الصناعة والتموين وقطاع الأعمال، لا مساس بسعر رغيف الخبز المدعم وإنشاء ٥ صوامع جديدة للحبوب؛ جريدة الأهرام اليومية، ١٧ سبتمبر ٢٠٠٠ ص ١٤.

تقضى الخطة أيضا بتطوير الصوامع الحالية للحفاظ على مستوى الحبوب لامكان بقائها مددا أطول لزيادة المخزون الاستراتيجي منها تحسبا لآية تقلبات فى الأسواق العالمية.

وتم الاتفاق بين وزارة التموين والتجارة الداخلية و وزارتي الإنتاج الحربي وقطاع الأعمال على أن تشمل عمليات تطوير المطاحن التركيز على المكونات المحلية من صناعة وزارة الإنتاج الحربي بحيث يجرى التطوير بصناعة وأيد مصرية.وسيتم الاتفاق قريبا على الخطوات التنفيذية لعمليات التطوير المطلوبة.

٣- السكر :

قرر السيد / رئيس مجلس الوزراء تشكيل مجلس أعلى للسكر يضم وزارات الصناعة والتموين وقطاع الأعمال مع الاستعانة بوزارة المالية لوضع السياسة العامة للسكر بحيث يكون هذا المجلس هو المسئول عن جميع شئون السكر فيما يتصل بالأسعار والتسويق وزراعة قصب السكر و لجميع القضايا المتعلقة بهذه السلعة الاستراتيجية^(١).

وقد تقرر زيادة الكميات المطروحة من السكر فى الأسواق من ١٥ ألف طن إلى ٦٢ ألف طن شهريا لتغطية إحتياجات المستهلكين وبأى كميات بسعر ١٣٠ قرشا للكيلو للمستهلك العادى على أن يتم

(١) و (٢) حسن عبد المنعم، على داود، وزير التموين فى دمياط: "مجلس أعلى للسكر يضم وزارات الصناعة والتموين وقطاع الأعمال، لا مساس بسعر وغيث الخبز المدعم وإنشاء ٥ صوامع جديدة للحبوب"، جريدة الأهرام اليومية، ١٧ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٤.

طرحها بجميع المنافذ من جمعيات تعاونية ومحلات وجمعيات فئوية ومهنية بالإضافة إلى توفير منافذ بيع متقلة تجوب جميع الأحياء والمناطق السكنية، بغية العمل على تحقيق الاستقرار في سوق السكر خاصة في مجال الأسعار وأن المخزون الاستراتيجي من السكر يصل حالياً إلى نحو ٦٥٠ ألف طن وأن الإنتاج الجديد من السكر سيبدأ بعد حوالي شهر ونصف من الآن، كما تقرر توفير إحتياجات جميع المقاهي وأصحاب الإحتياجات الخاصة من مصانع الحلوى والمناحل ومصانع المنتجات الغذائية من خلال التقدم فوراً إلى شركات السكر لتلبية إحتياجاتها وبآية كميات، وتطرح في أجولة زنة ٥٠ كيلو جراماً وبسعر ١٥٠ قرشاً للكيلو، وحول تباين أسعار السكر فإن آليات السوق الحرة هي السارية وأن الكميات متاحة تسمح بتلبية كل الإحتياجات وقد اتخذت إجراءات فورية لتوفير إحتياجات المستهلكين من السكر في منافذ عديدة تسمح بوصول السكر إلى المستهلكين وبأسعار إلتزمت بها الحكومة وهي ١٣٠ قرشاً للكيلو للمستهلك العادي و١٥٠ قرشاً للكيلو للمصانع بأنواعها المختلفة ومنها مصانع المنتجات الغذائية ومصانع الحلوى والمقاهي وغيرها^(١).

(٢) أسامة عبد العزيز، في اجتماع المجموعة الوزارية للسكر برئاسة عبيد: "زيادة الكميات المطروحة من السكر إعتباراً من اليوم من ١٥ إلى ٦٢ ألف طن شهرياً وبسعر ١٣٠ قرشاً، توفير إحتياجات المقاهي ومصانع الحلوى والمنتجات الغذائية بسعر ١٥٠ قرشاً للكيلو"
 جريدة الأهرام اليومية ٢٢/١٠/٢٠٠٠، ص ١٤.

٤- حماية صناعة الالبان المحلية من الاغراق^(١)؛

كان لقرار فرض رسوم مؤقتة على واردات الالبان المجففة بنسبة ٤٥٪ تأثيرات متعددة على قطاع الالبان من منتجين ومصنعين بالسوق المصرية خاصة ان قيمة الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية تبلغ أكثر من ٤٠ مليار جنيه وتبلغ الثروة الحيوانية أكثر من ٦ ملايين رأس بالإضافة الى ما يخدمها من انشاءات ومعدات كما يعمل في قطاع الالبان في مصر أكثر من مليون مواطن ما بين مهندس زراعي وطبيب بيطري وعمال وفلاحين أي ان أكثر من خمسة ملايين مواطن مصري يعيشون على هذا القطاع .

ولقد بدأت المشكلة تتضح بشكوى تقدم بها الى جهاز مكافحة الدعم والاغراق منتجو الالبان الطازجة الذين تضرروا من الواردات المتزايدة من الالبان المجففة نتيجة تراجع اسعار توريد اللبن بصورة كبيرة والتهديد بعدم تسلم اللبن خاصة في فصل الشتاء الذي تزداد فيه كمية ادرار اللبن مما ينتج عنه انخفاض أكبر في اسعار توريده بصورة تقل عن تكلفة تربية الحيوان او اللجوء الى ذبح الحيوان اذا لم تحل القضية بصورة سريعة نظرا لان اللبن سلعة سريعة الفساد ولا يمكن تخزينها كما انه لا يمكن تخفيض الانتاج لانه مرتبط بادرار اللبن.

ولقد اوضحت الشكوى ان أي تأخير في اتخاذ تدابير علاجية لمواجهة هذه المشكلة سيؤدي الى القضاء على صناعة الالبان في

(١) ابتسام سعد، "تدابير وقائية مؤقتة لحماية صناعة الالبان المحلية بمد الفترة الكبيرة في الواردات"، جريدة الاهرام اليومية، ١٠/٨/٢٠٠٠، ص ١٠.

مصر . ولقد بحث جهاز مكافحة الاغراق الشكوى طبقا لاحكام اتفاق الوقاية وتبين ان الواردات المتزايدة قد الحقت ضررا جسيما بمنتجي الالبان، وانه وفقا لاحكام المادة السادسة من اتفاق الوقاية والتي تجيز فى الظروف الحرجة التى قد يؤدى فيها التأخير الى الحاق ضرر يتعذر اصلاحه اتخاذ تدابير وقائية مؤقتة لانتجاوز مدتها ٢٠٠ يوم يجرى فيها اجراء التحقيقات المنصوص عليها فى هذا الاتفاق والتي تتضمن اعطاء الفرصة لجميع الاطراف لابداء وجهة نظرهم ودفعوهم وكذا عقد جلسة استماع لجميع الاطراف فى مواجهة بعضهم فيما تم التوصل اليه من نتائج اولية عن الضرر الجسيم نتيجة زيادة الواردات وما اذا كان تطبيق تدبير وقائي يخدم المصلحة العامة ومدة وطبيعة التدبير الوقائي، فضلا عن اجراء التشاورات المنصوص عليها فى اتفاق الوقاية مع الدول ذات النصيب الاكبر من حجم الواردات من المنتج محل الشكوى .

واكد جهاز مكافحة الدعم والاغراق انه توافرت بيانات توضح ان هناك ضررا جسيما قد لحق بالصناعة من جراء زيادة الواردات . وان الظروف الحرجة نتيجة لطبيعة المنتج وانخفاض الاسعار وعائد المبيعات قد اظهر مشكلات هذه الصناعة التى يتعذر معها اصلاح ما تعرضت له، لذا بحثت اللجنة الاستشارية الممثل فيها وزارة الصناعة وقطاع الاعمال العام والزراعة والمالية ومصلحة الجمارك واتحاد الصناعات والغرف التجارية والانتاج الحربي تقرير جهاز مكافحة الدعم والاغراق واخذت بالتوصية بفرض رسوم وقائية مؤقتة فى شكل زيادة تعريفية بنسبة ٤٥٪ .

ولقد تحدد يوم ١٦ اكتوبر ٢٠٠٠ كآخر موعد لتقديم جميع اطراف القضية لدفعوها مكتوبة الى الجهاز ولقد تم اخطارهم جميعا بما فى ذلك ممثلو الدول المعنية والمنتجون والمصدرون الاجانب كما تم تحديد يوم ٢٥ اكتوبر ٢٠٠٠ لعقد جلسة الاستماع التى سيحضرها كافة الاطراف كما تمت دعوة الدول ذات النصيب الاكبر فى الواردات لاجراء المشاورات خلال الفترة من ٨ الى ١٥ اكتوبر ولكل دولة من يزيد حجم صادراتها اليها على ١٠٪ يكون لها حق اجراء المشاورات ومن بين هذه الدول امريكا وفرنسا اما بالنسبة لتوجو وتركيا فان حجم الواردات منهما لا يمثل ١٪ من اجمالي الواردات .

ولقد استعد جهاز مكافحة الدعم والاغراق لقبول جميع آراء الجهات المشاركة فى جلسة الاستماع مكتوبة وتقديمها الى الجهاز خلال ١٥ يوما ليقوم الجهاز باعداد التقرير النهائى والوصول الى النتائج النهائية التى ستوضح ما اذا كانت الوردات قد سببت ضررا جسيما من عدمه وانه اذا ثبت ذلك فان فرض التدبير الوقائى يحقق المصلحة العامة وكذا اقتراح نوع التدبير الوقائى ومدته الزمنية ومراحل التدرج وتحويل الرسوم المؤقتة الى رسوم نهائية، اما اذا لم يثبت ذلك فسوف ترد الرسوم الى دافعيها .

وقطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حريص على ان يحقق المصلحة العامة وعدم طغيان مصلحة طرف على طرف اخر والاستماع الى جميع الاطراف وتوخي الحرص

والعدل في ذلك بما يحقق المصلحة الاقتصادية الوطنية مشيراً الى انه لم يتخذ قرار فرض الرسوم على واردات الالبان الجافة الا بعد ان تثبت بشكل اولى (من البيانات والفحوص) ان هناك ضرراً جسيماً على منتجي الالبان الطازجة خاصة في ظل سلع لا يمكن تخفيض انتاجها او تخزينها وان التأخير في اتخاذ القرار من شأنه ان يضر بهذه الصناعة اما بتدني سعر الالبان الى درجة تؤدي الى تدهور حال المنتجين او بذبح الحيوان الذي لا يستطيع منعه من اضرار اللبن، كما ان القرار تم عرضه على لجنة استشارية ثم على وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

ولقد حرص جهاز مكافحة الدعم والاغراق على سرعة اتخاذ الاجراءات وتحديد مواعيد جلسات الاستماع ومواعيد تقديم الاراء المكتوبة تمهيداً للانتهاء خلال ٦٠ يوماً بعد استكمال جميع الاجراءات والدفع حتى يمكن اصدار القرار النهائي الذي سيحقق المصلحة العامة اما بتثبيت القرار او الغائه ورد الرسوم ومن هنا لن يكون هناك ظلم لاي طرف لانه في حالة عدم ثبوت الضرر فان الرسوم سترد الى اصحابها اما في حالة ثبوت الضرر فان هذا الرسم سيمثل جبراً للضرر .

وقد اكد عدد من منتجي الالبان ان قرار فرض الرسوم على واردات الالبان المجففة (رغم انه قد تأخر صدوره نتيجة لقيام الجهاز باجراء دراسة تفصيلية عن وقوع الضرر الجسيم) سيكون له اثر ايجابي على السوق اهمها التوسع في انتاج الالبان المحلية

وانخفاض اسعارها وتحسن نوعيتها نتيجة استخدام الالبان الطازجة بنسبة اكبر من الالبان المجففة فى تصنيع المنتجات والحفاظ على الثروة الحيوانية التى تقدر بنحو ٤٠ مليار جنيه والحفاظ على البعد الاجتماعي كما ان المستهلك سيحصل على نتيجة حقيقية مقابل ما يدفعه فى السلعة المنتجة من الالبان خاصة بعد صدور قرار وزير الصناعة بالزام مصنعي الالبان بكتابة مكونات اللبن على العبوة الخارجية سواء كانت تحتوى على لبن جاف او لبن طازج، ولقد اعطيت مهلة ثلاثة اشهر لتنفيذ هذا القرار تنتهي خلال شهر ونصف من تاريخه وحتى يكون لدى المستهلك المعلومة الكاملة عن اللبن المعبأ الذي يستهلكه .

كما يطالب منتجو الالبان بالآ يسمح باستيراد الالبان الجافة من دول ليست دول منشأ حيث اكدت الاحصاءات وصول بعض شحنات اللبن البودرة من توجو وفيتنام وتايلاند وهي ليست دولاً منتجة للالبان وذلك نظرا لانخفاض الاسعار فى هذه البلدان بنسبة كبيرة من بلدان المنشأ الاصلي للبن البودرة مثل الاتحاد الاوروبي وامريكا واستراليا .

كما قدمت جمعية منتجي الالبان خطة لتطوير الانتاج المحلي وخفض التكلفة تضمنت ضرورة استيراد لقاحات صناعية لانتاج سلالات من الابقار عالية الادار ونشر الوعي لدى صغار المربين لاستخدام اللقاحات الصناعية وتعريف صغار المزارعين بضرورة استخدام الميكنة والمعدات الحديثة وعقد ندوات ودورات تدريبية

فى مجال انتاج الالبان مع تدعيم انظمة الخدمات مثل سياسات مكافحة الامراض وانشاء قاعدة بيانات ونظام للتأمين على الحيوانات مع تحسين عمليات الرقابة على وحدات انتاج الالبان .

هـ- درء تأثير برنامج إصلاح السياسات الزراعية وعوالة التجارة عن النمط الغذائى للأسرة المصرية^(١)؛

١٠٥- انشاء معهد بحوث تكنولوجيا الاغذية :

تهتم وزارة الزراعة بتطوير الصناعات الغذائية فى مصر والارتقاء بجودة تلك المنتجات الغذائية لصالح المستهلك المصرى لخلق منافسة أيضا للتصدير للسوق الخارجى وذلك من خلال معهد "بحوث تكنولوجيا الأغذية" الذى أنشئ بقرار من السيد/ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى فى عام ١٩٩١ ليتبع مركز البحوث الزراعية.

ويقوم المعهد بعمل الأبحاث على التكنولوجيات كما يقوم أيضا بالتدريب والإرشاد وذلك للاستغلال الأمثل للغذاء وتقديم الاستشارات الفنية وإعداد الدراسات للراغبين فى مجال التخصص، كما يقوم المعهد بتقديم البحوث التطبيقية ذات الطابع

(١) "جهود مستمرة لتطوير الصناعات الغذائية فى مصر، د. يوسف والى: إستخدام الذرة والشعير فى صناعة الخبز قلل استيراد القمح، قاعدة للمعلومات تضم مؤشرات النمط الغذائى وطبيعة الوجبة المصرية، تطوير كامل لتطلاع العاملين فى مجال الألبان ليصل للمستوى العالمى". جريدة أخبار اليوم، ١٩/٨/٢٠٠٠، ص ١٠.

القومى والتي تخدم النمط الغذائى للأسرة المصرية بفرض تطوير الصناعات الغذائية سواء لصالح المستهلك المصرى أو للمنافسة للتصدير للسوق العالمى.

ويتكون هذا المعهد من ثمانية أقسام بحثية وهى تكنولوجيا الخبز والمعائن، وتكنولوجيا اللحوم والأسماك، وتكنولوجيا الحاصلات البستانية، وتكنولوجيا المحاصيل الحقلية وتكنولوجيا الزيوت والدهون، وتكنولوجيا تصنيع الألبان والأغذية الخاصة والتغذية وهندسة تصنيع وتعبئة وتغليف الأغذية، بالإضافة إلى وحدتين بحثيتين هما وحدة بحوث اقتصاديات التصنيع، ووحدة بحوث المطبخ التجريبي.

ويتبع المعهد أيضا مصانع تجريبية منها مصنع الصويا ومصنع تجفيف الحاصلات البستانية ومصنع لتصنيع المربى والعصائر والصلصة ومصنع اللبن ومنتجاته ومصنع لاستخلاص زيت الزيتون وتخليل الزيتون ومصنع لاستخلاص الزيوت العطرية بالإضافة إلى صالة لتصنيع المخبوزات وبعض الأفران لتصنيع الخبز وتقوم هذه المصانع ببيع إنتاجها للجمهور من خلال المنافذ التابعة للمعهد كما يضم المعهد مركزا للتدريب يتم فيه عقد الدورات التدريبية المختلفة شتاء للباحثين من داخل المعهد أو من الجهات الخارجية.

٢٠٥- تطوير المخبوزات والمعائن :

وقد أولى المعهد موضوع الخبز اهتماما خاصا فقد أجريت بحوث فى مجال إيجاد بدائل جزئية أو كلية للقمح فى صناعة الخبز وبعض

المخبوزات وذلك من الناحيتين التكنولوجية والاقتصادية بهدف تقليل المستورد من القمح وقد تم تنفيذ بعضها مع وزارة التموين وشملت هذه البدائل الذرة الشامية والرفيعة والشعير وكان دور البحوث التي أجراها المعهد وراء اتخاذ وزارة التموين لقرار خلط دقيق القمح بدقيق الذرة فى صناعة الخبز عام ١٩٩٤ ، والتي استمرت فى أحد المخابز فى محافظة الجيزة لمدة عامين ثم توالى التجارب لتحقيق أفضل نسبة التى استقرت عند ٢٠٪.

وأىضا قام المعهد بتطوير الأفران من نظام أفران الطاقة ذات الإنتاجية المنخفضة والتي كانت سائدة حتى بداية الثمانينات إلى أفران السير الآلية ذات الإنتاجية المرتفعة، ويعتبر مركز تدريب وتطوير صناعة الخبز الذى أقامته محافظة القاهرة أحد ثمرات التعاون مع مركز البحوث الزراعية وتطبيقا عمليا للبحث العلمى المتخصص ومازال المعهد مستمرا فى القيام بالعديد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالخبز وإنتاجه وتقليل الفاقد ومنع تلوثه وتطوير المعدات المستخدمة فى إنتاج الخبز من خلال تضافر جهود الباحثين بأقسام المعهد.

٣٠٥- التوفيق بين النمط الغذائى ودخل الاسرة:

وقد تم دراسة النمط الغذائى للأسرة المصرية وعلاقة ذلك بالدخل الأسرى وأىضا تأثير العوامل المختلفة على النمط الغذائى فى بعض المحافظات، وفى هذا الإطار تعاون المعهد مع قسم الصحة العامة بجامعة كاليفورنيا بأمريكا لتنفيذ هذه الدراسة

وإنشاء قاعدة معلومات تضم أهم مؤشرات النمط الغذائي وطبيعة الوجبة المصرية لمختلف الشرائح السكانية.

وقد غطى المشروع ثمانى محافظات موزعة توزيعاً جغرافياً ممثلاً لكل مناطق الجمهورية وجار الإعداد لأربع محافظات جديدة وهذا المشروع يمتاز بأن له صفة الاستمرارية ويهدف إلى استخلاص مؤشرات حساسة يمكن الاعتماد عليها مستقبلاً فى رصد طبيعة النمط الغذائي والمستجدات التى تطرأ عليه وتأثير تطوير السياسات الزراعية وعولمة التجارة على ما تأكله الأسرة المصرية.

٤٠٥ - إدخال تصنيع الصويا فى مصر:

وقد كان للمعهد السابق فى إدخال الصويا لمصر واستخدامها كغذاء، وقد بدأ تبادل الزيارات بين المعهد وجامعة " إلينوى " فى عام ١٩٩٢ وأثمرت عن عقد اتفاق تعاون مشترك فى صورة مشروع بحثى تطبيقى شمل نقل تكنولوجيا تصنيع الصويا إلى مصر حيث تضمن إنشاء مصنع تجريبى لتصنيع الصويا بالطريقة الجافة والرطبة وينتج المصنع حالياً العديد من المنتجات منها دقيق منزوع الدهن ووردة الصويا وزيت الصويا الخام، وقد أنتجت ذلك مصانع أخرى للقطاع الخاص بعد نجاح المصنع التجريبى للمعهد (والذى يقدم الخبرة ويساعد بالتدريب) كما تم إنتاج لبن الصويا وأيس كريم الصويا ولبن الصويا المتخممر والذى ينتج تحت إسم " رايب الصويا " .

ويداوم المعهد فى السنوات الثلاث الأخيرة على عقد ندوة الصويا تمويلها مؤسسة الصويا الأمريكية يتم فيها دعوة الأكاديميين ومصنعى الأغذية والمهتمين بالغذاء ويقوم بعض المتخصصين فى المعهد بدراسة سبل تطوير منتجات جديدة بالاستعانة بالآلة التى تستخدم فى ذلك والتى تصلح لمشاريع الشباب والصناعات الصغيرة حيث أن سعتها ٤٠ لترا فى الساعة ولا تحتاج إلى بنية تحتية كبيرة ويقوم حالياً أحد المستثمرين الراغبين فى إقامة مصنع جديد لإنتاج الصويا بالطريقة الجافة بالتعاون مع المعهد لتنفيذ المصنع، ويوفر المعهد حالياً مطبوعات وكتيبات إرشادية عن الفوائد الصحية للصويا وتاريخ تطوير صناعة الصويا فى مصر والتعريف بمنتجات المصنع التجريبى علاوة على كتيب باللغة العربية يوضح طرق إعداد الصويا للاستخدام فى الأطباق المصرية وبعض الوصفات الشهيرة باستخدام الصويا.

٥٠٥- تحديث معالجة الألبان حرارياً:

وأما عن مجال الألبان فبالرغم من أن هناك العديد من مصانع الألبان المتطورة والمزودة بأرقى أنواع التكنولوجيا إلا أن إجمالى كمية اللبن المنتج فى مصر لا يتعدى ٢٠٪ فقط من الاستهلاك المحلى ولذلك يهتم حالياً المعهد بتوجيه وتطوير وتحديث هذا القطاع الكبير من صغار العاملين فى مجال هذه الصناعة لتصل إلى مستوى الأداء الفنى المتطور والتميز مع تطورات العصر وتقوم حالياً وزارة الزراعة ممثلة فى معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية بالتعاون مع وزارة الإنتاج

الحربى ممثلا فى شركة أبو زعبل للصناعات الهندسية بإنتاج وحدة محلية لمعالجة الألبان حراريا وقد أثمر هذا التعاون عن إنتاج وحدة الجبن ومنتجات الألبان المختلفة من الألبان المعاملة حراريا وهى ملائمة للمصانع الصغيرة والمتوسطة ويمكن التحكم فى حجمها لتصل إلى ١٠ أو ١٢ طنا فى الوردية الواحدة وقد تم تشغيلها وتجربتها فى صالات المصنع الحربى ونالت الاستحسان سواء فى خدمات تصنيعها محليا أو المنتج المصنع بواسطتها وتصل تكلفة إنتاجها إلى ٣٠٪ أقل من بديلها المستورد من الخارج وتم تطبيق بحوث المعهد فى إنشاء مصنع ألبان بمحافظة بنى سويف وتطوير مصنع للجبن فى مدينة أوسيم بالجيزة وإنتاج كميات من الجبن الدمايطى ذات الجودة العالية.

٦٠٥- نشر معاصر الزيتون:

نجحت زراعة الزيتون فى الأراضى الصحراوية المصرية (لأنه يتحمل الجفاف والملوحة) وتقدر المساحة المزروعة بحوالى ١٢٠ ألف فدان كما يوجد توسع كبير ومستمر فى زراعة الزيتون فى الأراضى الجديدة بسيناء، ويحتل زيت الزيتون مرتبة متميزة بين الزيوت الغذائية الأخرى وهو الزيت الوحيد الذى يمكن تناوله فى حالته الطبيعية البكر الخام لأنه لا يخضع لأى عمليات تنقية وهو غنى بكل المواد والمركبات الموجودة فى الثمار.

وقد قامت وزارة الزراعة بجهد كبير فى نشر ما يقرب من ٣٧ معصرة زيتون فى مناطق الإنتاج وتشجيع القطاع الخاص على

دخول هذه الصناعة وقد كان للمعهد دور كبير وفعال ومستمر في التدريب على طرق التصنيع والتكنولوجيا الحديثة والتعريف بالعوامل المؤثرة والاحتياجات الواجب مراعاتها لإنتاج زيت زيتون عالي الجودة وحاليا يقوم المعهد بتنفيذ بروتوكول تعاون علمي لمشروع تعظيم إنتاجية الزيوت من الزيتون والاستفادة من المخلفات والذي تموله أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا منذ أكتوبر ١٩٩٨.

٧٠٥- الاهتمام بالمحاصيل الطبية والعطرية:

كما أن هناك اهتماما كبيرا من المعهد بالمحاصيل الطبية والعطرية وطرق تجفيفها وتعبئتها وتغليفها وذلك لأنها تجد سوقا جيدا للتصدير للدول الأوروبية خاصة المستخدم فيها طريقة التجفيف الشمسي، ويهتم المعهد بإجراء العديد من الأبحاث عليها خاصة إنها تحافظ على البيئة ويهتم المعهد أيضا بإجراء التجارب على استخلاص وإنتاج المواد الطبيعية والألوان والمواد الحافظة لاستخدامها بدلا من المركبات المخلقة صناعيا للمحافظة على صحة المستهلك المصري.

٨٠٥- تأهيل الموارد البشرية في مجال التصنيع الغذائي:

والمعهد لم يدخر وسعا في إيفاد العديد من الباحثين إلى مختلف دول العالم لحضور دورات تدريبية في مجال التصنيع للوقوف على أحدث ما وصل إليه العالم في تكنولوجيا الأغذية وسلامة الغذاء كما يعقد دورات تدريبية متخصصة في التصنيع الغذائي لتدريب

من خارج المعهد سواء من شركات القطاع الخاص أو مدارس التربية والتعليم بالتعليم الزراعى أو مفتشى التموين بوزارة التموين كما يعقد عدة دورات فى مجال إنتاج وزراعة عيش الغراب لمتدربين من خارج مصر من خلال المركز المصرى الدولى للزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة خاصة أن مصر تحتل المرتبة الثانية فى أفريقيا فى إنتاج عيش الغراب.

وحرصا من وزارة الزراعة على معاونة شباب الخريجين فى إقامة مشروعات خاصة بهم فقد تم تنظيم دورات تدريبية للإمام بأحدث المعلومات والتدريب على المشروعات المختلفة فى مجال التصنيع الزراعى والغذائى كما تم توقيع بروتوكول تعاون بين معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية وبين كل من جهاز رعاية وتشغيل الشباب بالجيزة وجهاز تنمية الموارد البشرية (أحد أجهزة الصندوق الاجتماعى)، ويقوم المعهد بمساعدة الشباب الراغب فى إقامة المشروع على اختيار أفضل المعدات والتدريب على تشغيلها عند بدء المشروع، وقد قام المعهد بعقد دورات تدريبية للخريجين (١٥٠ متدربا) فى مجالات مختلفة حيث قام عدد كبير منهم بتنفيذ مشاريع خاصة بهم ويتابع المعهد حل المشاكل التى قد تواجههم فى بداية المشروع وأثناء الإنتاج للمساهمة فى استمرار المشروع.

٩٠٥- تاهيل المرأة الريفية فى مجال تغذية الاسرة:

ويقوم المعهد بالإشراف على محور التغذية فى مشروع تثقيف الأمومة والطفولة بالريف المصرى من خلال إكساب المرأة الريفية

المهارات بنقل التكنولوجيا البسيطة لهذه الفئة من السكان مع الاهتمام بجودة المنتجات صحيا وغذائيا ويشرف على محور التغذية فى المشروع من خلال برامج تدريبية تتناول الارتقاء بالمستوى الصحى والغذائى للمرأة عن طريق تعريف المرأة الريفية بالغذاء السليم فى المراحل العمرية المختلفة مع الاستخدام الأمثل لمنتجات البيئة لإكساب المرأة الريفية المهارات فى مجال التصنيع الغذائى والحرقى والتدريب والتوعية فى مجالات التجفيف وتصنيع الخضر والفاكهة وفقا لمواسم إنتاجها على أن تكون المرأة أو الفتاة حلقة إنتاج وسيطة لمصانع التصنيع الغذائى بهدف خفض الفاقد والتالف فى الخضر والفاكهة أثناء التداول والنقل ويوجد عدة مراكز للتدريب فى محافظات الجيزة والاسماعيلية والفيوم والغربية وبور سعيد والنوبارية والمنوفية والمريش وقد تم تدريب حوالى ٣ آلاف فتاة حتى الآن.

(سابعاً) درء المخاطر البيئية ذات الانعكاسات الاقتصادية^(١):

١. نشأة مشكلة حرق المخلفات :

توجد قرية من قرى مركز زفتى إسمها "سمبو" توجد فيها زراعة الأرز مع بقية المحاصيل مثل القطن والذرة وهى المحاصيل ذات المخلفات من قش وحطب ويوص، والقرية لم تكن تعاني من هذه المخلفات فقد قامت بها مصانع صغيرة ما لبثت أن اتسع بعضها

(١) جمعه عبد الصبور " حتى لا تكرر السحابة السوداء فى سماتنا " ، جريدة الأخبار اليومية، ١٢/٩/٢٠٠٠، ص ٥.

مهمتها تحويل مصاصة القصب وحطب القطن وقش الأرز إلى أعلاف وكان الثمن المدفوع للفلاحين مقابل هذه النفقات قليلا ولكن للحقيقة فإن سعر العلف بدوره كان بسيطا أيضا والرضا سائد بين الأطراف فالفلاحون لا يجدون مشكلة في التخلص من المخلفات فلم تكن بالنسبة لهم تمثل أى مشكلة على العكس كانوا يتقاضون ثمنها لها ولكن الأمور تطورت بين أصحاب هذه المصانع وبين الحكومة حتى فوجئ الجميع بإغلاقها على التوالى وهنا بدأ المجتمع الريفي يحس بثقل حجم المخلفات فحدثت ظاهرة مفاجئة إذ نشط رجال وزارة الزراعة وأعضاء المجالس المحلية وحتى جهات الأمن بكل تشدد على ضرورة حرق هذه المخلفات وإلا فهناك غرامات وعقوبات ستطول المقصرين وأصبح الحرق إجباريا وصارت غرامة مخالفة الحرق يحرر بها محضر وينال المخالف عقوبة بموجب حكم تتراوح بين مائة وخمسمائة جنيه، ولم يهدأ المهندسون الزراعيون وكان لهم منطقهم لصالح الفلاحين فقد أفهموهم أن دودة القطن والأفات الزراعية لها دورة حياة مثل كل الكائنات الحية الأخرى وأن هذه الدورة تكتمل في ثنانيا هذه المخلفات الزراعية وأن الحرق هو الوسيلة الأنجح لوضع نهاية لهذه الأفات وهكذا لجأ الجميع في القرى إلى النيران للخلاص من المخلفات ومن المخالفات في وقت واحد وتركوا للفلاحين حرية تشوين وتجميع المخلفات سواء في وسط الحقول أو على رؤسها عند شواطئ الترع والمصارف (وتكاليف التجميع بسيطة خاصة أن الأمر لن يكلف بعد ذلك أكثر من عيدان الكبريت وقليلا من الجاز

فى بعض الحالات عندما تكون المخلفات رطبة لم يكتمل جفافها) وساعد على هذا الإجماع فى حرق المخلفات أن أفران الخبز فى القرى إستغنت عنها كوقود واستخدمت الغاز والسولار ولكن الأمر إنقلب رأسا على عقب ونشط المهندسون من جديد لمنع حرق المخلفات بأى صورة وشددت وزارة الزراعة على ضرورة حرق لوز القطن الذى لم يتفتح وركزت على ذلك لأن داخل هذا اللوز تعيش يرقات دودة القطن فى مأمن من المبيدات وتركها على الأرض الزراعية معناه بقاءها حية للموسم الجديد وبالتالي فإن التعليمات ظلت صريحة لجمع هذا اللوز ووضعها فى حفرة وحرقه ومازال ذلك ساريا ولكن المزارعين إستسهلوا عملية الحرق وعمموها على كل المخلفات وهذا خطأ فادح بالطبع.

٢- حملة قومية لتدوير المخلفات الزراعية اقتصاديا بدلا من حرقها :

مع بؤادر ظهور اللون الأصفر لسنايل الأرز وعيدان الذرة وحطب القطن بدأت وقائع حملة شاملة غطت قرى ومراكز الوجه البحرى وتضافرت عليها الأجهزة الرسمية والشعبية والهدف هو منع ظاهرة حرق آلاف الأطنان من المخلفات الزراعية حرصا على نظافة البيئة ومنعا لظاهرة السحابة السوداء التى عانت منها البلاد فى العام الماضى.

وتواصل حملة نشطة على مستوى ريف الوجه البحرى وتشهد قرى الدلتا تركيزا تشارك فيه أجهزة الدولة المختلفة الرسمية

والشعبية ولأول مرة يجرى استدعاء شباب القرى من طلبة الجامعات والمدارس لتحمل نصيبهم من المسئولية (مسئولية منع تكرار احتمالات ظهور الغمامة السوداء فى سمائنا)، ولأول مرة أيضا تلجأ وزارة البيئة إلى شراء معدات زراعية للعمل فى قلب الحقول من أجل منع السحب السوداء من الارتفاع فوق الأرض بما تحمله وتسببه من تلوث ومشاكل، وعلى السنة المسئولين فى مختلف أجهزة الدولة تتردد عبارة " حملة قومية يشترك فيها الجميع "، ويمترف الجميع بصعوبتها لأنه وببساطة وحتى تحقق أهدافها لا بد من قناعة كل الفلاحين أصحاب الأرض وأصحاب الحق فى التصرف فى هذه المخلفات وهم وحتى فترة قريبة (بالتحديد محاصيل العام الماضى) كان عليهم أن يحرقوا هذه المخلفات تجنباً للعقوبات والغرامات وفجأة يجدون أنفسهم مطالبين بالعكس تماماً ومن الطبيعى والبدئى أن يقوموا فى حيرة وأن يشاركهم فيها المهندسون الزراعيون من العاملين معهم فى مديريات وإدارات الزراعة والجمعيات الزراعية ووجد المهندسون أنفسهم فى مواجهة المواقف المتناقضة إذ طالما شددوا على حرق المخلفات وحرروا المحاضر وأوقعوا الغرامات فيفاجأون الآن بالنقيض ويشددون على الامتناع عن حرق المخلفات ويحملون شعارا جديدا هو " تدوير المخلفات الزراعية " .

وسط ١٥٠ ألف هكتار من الأرز فى إجمالى نصيب محافظة القريية تدور الحملة وفى نفس الوقت مع المحافظات الأخرى المجاورة فى الدقهلية وكفر الشيخ وعلى مستوى الوجه البحرى

بصفة عامة وحيث تزيد المساحة المزروعة أرزا عن ٦٠٠ ألف فدان هذا العام ورغم أن موجات الحر المتوالية تترك آثارها السلبية على الحقول والبساتين وتستنفذ بالتالى جهود رجال وزارة الزراعة فى محاولات للحد من هذه الآثار بالتوعية بالطرق العلمية للمواجهة لمنع تكرار ظهور السحب السوداء فإن الحملة تنال الأهمية الرئيسية وتجرى تحت مسمى "تدوير المخلفات الزراعية" وهى الحل التقليدى لكل المخلفات الزراعية من قش أرز وخطب القطن وبوص الذرة وعروش طماطم وخضراوات والتى كان حتى عام ١٩٩٩ عود الكبريت هو أسهل وسيلة للخلاص منها لأن بقاءها فى الحقول يتسبب فى مشاكل كثيرة للأرض وللمحاصيل التالية.

ومن هنا كان التركيز على تحويل هذه المواد الضارة إلى مواد نافعة تعود على الفلاح بكسب مادي وبمائد وذلك فى مواجهة سهولة حرقها وتلويث البيئة.

ولأن الحرق يترتب عليه مباشرة تلويث البيئة فإن الجهود تضاعفت على جميع المستويات تخطيطا للوصول إلى خطة متكاملة لمنع الخطر ولحسن الحظ كما يؤكد المسئولون فى أجهزة وزارة الزراعة فإن الحل لا يقتصر على درء الخطر بل يصل إلى تحقيق مكاسب مادية للفلاحين فى صورة تحويل هذه المخلفات إلى أعلاف وأسمدة تحقق عائدا مجزيا للفلاحين فضلا عن توفير أعلاف غنية بالمواد الغذائية لماشيتهم وأسمدة عضوية جيدة لأرضهم.

٣- تحويل المخلفات الزراعية إلى أعلاف وأسمدة عضوية لاضحة :

ويجتمع الفلاحين والمهندسين الزراعيين فإن المخلفات الزراعية من ضخامة الكميات تمثل مشكلة حقيقية في أعقاب كل موسم زراعي فعلى سبيل المثال فدان الأرز يتخلف عنه ٢٠ بالة من القش وهذا يشكل عبئا على الأرض وعلى الفلاح فتحثى عملية الحرق رغم سهولتها كانت تستمر لعدة أيام متواصلة في كل حقل وباعتراف الجميع فإن سحبات خانقة من الدخنة ترتفع في عنان السماء وتتواصل على امتداد ساعات الليل والنهار ولعدة أيام وتحجب الرؤية تماما وقد نتجت عن ذلك كوارث، وحوادث طرق، واختناقات، وأمراض لاحصر لها كان أول من أحسها وعانى منها هم الفلاحون أنفسهم قبل أن تتجاوب أصداؤها في المدن والمواصم.

وكرد فعل لهذه المخاطر توافرت الجهود على وضع علاج شامل يضع النهاية لها واعتمدت وزارة البيئة المبالغ اللازمة لشراء نوعيات من الآلات الزراعية من مكابس لضغط وقولية المخلفات ومعدات أخرى لتسهيل عملية جمع وتقطيع هذه المخلفات وإعدادها وتجهيزها للمكابس.

وركزت الجهود على إقناع المزارعين بتشوين هذه المخلفات عند رموس حقولهم وذلك حتى لا تعمق المحصول الجديد وصار الأمر مسألة وقت لتوفير المكابس اللازمة كبداية لتحويل هذه المواد النضارة إلى النقيض ومباشرة تحرك مهندسو الإرشاد الزراعي في

جميع قرى ومراكز الوجه البحرى لشرح الاستخدامات الإيجابية لهذه المواد التى شكلت خطرا على البيئة وعلى صحة المواطنين وهددت بنشر الميكروبات وعوامل التلوث.

وهناك أوجه استخدامات مفيدة وإيجابية لصالح الثروة القومية كأعلاف فمثلا خلط هذه المخلفات بالبرسيم فى أول "حشة" واستخدامها علفا يجنب الماشية المشاكل التى تتسبب عن تناول البرسيم وحده، وحقن هذه المخلفات بمادة الأمونيا من شأنه تحويلها إلى علف غنى بالمواد الغذائية للماشية، ومعاملتها بمادة اليوريا كذلك يحيلها إلى علف غنى للماشية أيضا والمعروف أن ماشيتنا تعاني من مشاكل توفير العلف ويعتبر سعر العلف حاليا مرتفعا نسبيا مما ينعكس على نمو ثروتنا الحيوانية ويتسبب فى رفع سعر الألبان ومنتجاتها واللحوم.

كما أن هناك "قائمة" من أوجه الاستفادة بالمخلفات الزراعية كأسمدة عضوية تتلخص فى أنه بوضع هذه المخلفات فى أكوام سمادية وتغطيتها بطبقات من مخلفات حظائر المواشى فإنه نتيجة التفاعل والتحلل تتوافر كميات كبيرة من الأسمدة العضوية الفنية والتى تمثل ضرورة للأرض المستصلحة الجديدة وبالفعل فإن مزارعى هذه الأراضى يطلبون هذه النوعية من الأسمدة العضوية بصفة مستمرة ويدفعون مقابلا مجزيا لما ينتج عنها من خصوبة وزيادة فى الإنتاج لهذه الأراضى الرملية وبذلك أيضا نتجنب الأسمدة العضوية غير الناضجة التى يتم نقلها مباشرة من حظائر المواشى للتسميد وتكون عادة مليئة بالبكتريا.

٤- تطوير الارشاد الزراعي قبل المخلفات :

وللحقيقة فإن الاهتمام بالأمر تبلور فى خطط إقليمية دقيقة
يجرى تنفيذ مراحلها أولا بأول مع اقتراب عيدان وسنابل الأرز
والذرة والقطن من النضوج، ففى محافظة الغربية تم تقسيم
مساحة الأرز المزروعة إلى أحواض يشرف عليها مهندسو الزراعة
بمعدل ٧٠ فداناً لمنطقة كل مشرف ويقوم المشرف بمتابعة وإرشاد
المزارعين بطرق وضع ونقل القش والمخلفات وفى حالة وجود أى
عقبة أو عثرة فإن على المزارع إخطار الإدارة الزراعية التابعة لها
والتي تتحرك على الفور للمواجهة وتذليل وحل المشاكل وإذا
استعصى الأمر على الإدارة يجرى إبلاغ المسئولين وتمهيدا لذلك
كله تدور فى أرجاء القرى سيارات تحمل مكبرات الصوت للتوعية
وكذلك يجرى عقد ندوات ويتركز الحديث حول ضرورة الاهتمام
بهذا الموضوع باعتباره قضية قومية من الدرجة الأولى .

٥- توفير مكابس المخلفات الزراعية :

وفى محطة ميكنة السنطة (بمحافظة الغربية) يوجد حالياً
ثلاثة مكابس والمفروض أن تخدم مركزى زفتى " ١٠ آلاف فدان أرز"
ومركز السنطة " ١٣ ألف فدان"، والمكبس الواحد يمكنه كبس
مخلفات عشرة أفدنة فى اليوم الواحد وبحسبة بسيطة فإن
مخلفات محصول أرز هذا العام وحده يحتاج إلى خمس سنوات
متواصلة وهذا يعنى تكديس مخلفات ٥ سنين دون حل ولكن
المسئولين من مهندسى المحطة يؤكدون أنه وصلت لهم إخطارات

بوصول عدد من المكابس الجديدة التى اشترتها وزارة البيئة ونفس الأمر حدث مع محافظة الدقهلية ومن ثم فجارى توفير المكابس التى تخلص من القمامة السوداء وتوفر للمشاة والأرض فائدة وتحقق للفلاحين زيادة فى الدخل.

(ثامنا) درء المشكلات السياحية أولا بأول^(١)؛

إن صناعة السياحة فى مصر أصبحت حاليا المصدر الأول للتد الأجنبي بعد أن تزايدت إيرادات السياحة التى وصلت عام ١٩٩٩ إلى ٤,٢ مليار دولار مقارنة بمبلغ ٢,٢ مليار دولار عام ١٩٩٨ وبنسبة زيادة ٣٢٪. كما تزايد عدد السائحين إلى ٥,٢ مليون سائح خلال نفس العام مقارنة بـ ٤,٢ مليون سائح فى عام ١٩٩٨ ويمعدل نمو ٢٤,٥٪ والذى يمثل ٦ أمثال معدل النمو السياحى العالمى و٤ أمثال معدل النمو الاقتصادى المستهدف فى مصر.

وتزيد عائدات السياحة كثيرا على الرقم الذى رسده البنك المركزى المصرى (٤,٣ مليون دولار خلال عام ١٩٩٩)، إذا أضيف الى هذا الرقم قيمة تذاكر السائحين القادمين على الشركة الوطنية للطيران وتقدر بنحو ٣٠٪ من المبلغ السابق إضافة إلى رسوم تأشيرات دخول السائحين والتى تبلغ ٤٥ دولارا لكل سائح وتدخل خزينة الإدارة القنصلية بوزارة الخارجية.

(١) رشا أبو الجد، خليفة ادهم، وزيرا السياحة والتنمية المحلية فى افتتاح مؤتمر أفاق الاستثمار السياحى، ٢٤,٥٠٪ معدل نمو حركة السياحة لمصر يمثل ٦ أمثال المعدل العالمى و٤ أضعاف معدل النمو الاقتصادى بمصر، جريدة الأهرام اليومية، ٧ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٤.

و خلال عام ١٩٩٩ وصل متوسط الأشفال الفندقى بمصر إلى ما بين ٥٩% و ٧١% ولذلك مدلول كبير حيث إن النسبة التى تزيد على ٢٥% تعتبر أرباحا صافية.

فى عام ٢٠٠٠ كان لدى مصر ١٠٢ الاف غرفة فندقية تستوعب ما يتراوح بين ٥ و ٦ ملايين سائح سنويا والمستهدف الوصول بعدد الغرف الفندقية إلى ١٨٧ الف غرفة فندقية حتى عام ٢٠٠٥ لاستيعاب نحو ٩,٥ مليون سائح سنويا وهو ما خططت له وزارة السياحة.

نصيب السياحة الثقافية والأثرية من حجم الحركة السياحية لمصر لا يتجاوز ١٨% إلى ٢٠% فقط، وبالتالي فإن السائحين يأتون للمنتج السياحى المتنوع الذى يتنافس عليه عدد من الدول الشبيهة، وقد ساهم مهرجان السياحة والتسوق فى زيادة حجم الرواج التجارى بنسبة ٢٠% كما بلغ عدد السائحين العرب ١٢٤ الف سائح خلال فترة المهرجان، الامر الذى يدعو الى توجيه مزيد من الاهتمام بالسياحة الداخلية والاستثمار الفندقى بمحافظات الدعيد وريف مصر لقدرته على جذب مزيد من السائحين وأيضا ضرورة الاهتمام بالتوعية السياحية بين فئات المجتمع فى دعم الحركة السياحية لمصر، وإلى ضرورة الاهتمام بتطوير وإقامة الخدمات الأساسية لجذب مزيد من حركة السياحة لمصر، خاصة فى ظل الطفرة الكبيرة التى تحققت فى الاستثمارات الفندقية والسياحية (والتي أسهمت فى تنوع المنتج السياحى المصرى عالميا

ووضع مصر على خريطة السياحة العالمية) وفى مقدمتها إقامة المطارات الجديدة وتطوير المطارات الحالية وتحديث الخدمات السياحية بالموانئ وتطوير وتحديث شبكة الطرق السريعة التى يمكنها أن تتيح الفرصة أمام السياحة البرية، إضافة إلى ضرورة زيادة وعى المواطنين بأهمية المعاملة الجيدة للسياحة لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الدخول وإتاحة فرص العمل وزيادة الوعى المجتمعى بالسياحة لما تتمتع به مصر من مزايا نسبية عديدة يمكنها أن تسهم فى تحقيق الطفرة الاقتصادية المستهدفة، اذ أن السياحة يترتب عليها أكثر من ٤٠ قيمة مضافة خدميا وصناعيا وتجاريا وتسهم فى انتعاش السوق وزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبى.

وهناك ضرورة للتفرقة بين الاستثمار السياحى والاستثمار المصارى حيث إن جانباً مهماً من الاستثمارات السياحية يجب أن تمول من الائتمان المصرفى نظراً للعائد الإنتاجى السريع الذى يحققه هذا القطاع، إضافة للمزايا النسبية التى يتمتع بها قطاع السياحة فى مصر بما يجعله القطاع الواعد لقيادة التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات الدخول وإيجاد مزيد من فرص العمل الدائمة، إضافة إلى أن وزارة السياحة تشترط على المستثمرين فى قطاع السياحة تمويل ٥٠% من المشروع ذاتياً وبالاقتراض والتمويل المصرفى فى حدود ٥٠% فقط ولا يزيد على ذلك فى حين تشترط الهيئة العامة للاستثمار عند الاستثمار فى القطاعات الأخرى تمويل ٢٥% فقط ذاتياً و٦٥% من البنوك.

ومن ثم يحتاج قطاع السياحة إلى الحصول على الائتمان المصرفى بتسهيلات نظرا لانه قطاع منتج وحيوى للاقتصاد المصرى، وبالمسياسة الرائدة التى تنتهجها وزارة السياحة فى الترويج لمصر سياحيا فى الخارج ودعمها للمستثمرين فى هذا القطاع، وإلى ضرورة معاملة السياحة على إنها صناعة تصديرية تسهم فى زيادة فائض ميزان المدفوعات، وضرورة مراجعة ربط الجنيه بالدولار حيث إن معظم السائحين القادمين لمصر من الدول الأوروبية وقد تأثرت السياحة لمصر بعد أن انخفض وزن وقيمة اليورو أمام الدولار خلال الفترة الأخيرة.

وهناك مشكلة ملحة تواجه قطاع السياحة وحركة السياحة حاليا وهى اتجاه العديد من الجهات الحكومية إلى زيادة نسبة الرسوم على قطاع السياحة مبررين ذلك بزيادة نسبة الحركة السياحية وعدد السائحين فى حين إن الارتفاع المفاجئ فى الرسوم السياحية من شأنه أن يؤثر على القدرة التنافسية لمصر على خريطة السياحة العالمية فى ظل المنافسة الشديدة من الأسواق السياحية المجاورة، الأمر الذى يدعو إلى ضرورة إجراء الدراسة الكافية قبل اتخاذ أية قرارات بزيادة الرسوم فى قطاع السياحة وإن يتم ذلك تدريجيا فى حالة الموافقة عليه وإن يتم تنفيذه بعد فترة سماح لاتقل عن عام على الأقل للتجهيز لذلك مع العقود السياحية فى الخارج، إضافة إلى ضرورة أن تقابل زيادة الرسوم خدمات إضافية ملموسة حتى يستوعب السائحون تلك الزيادة بسهولة.

قوائم المراجع

١ (أولا) قائمة المراجع باللغة العربية :

١ . ابتسام سعد، "تدابير وقائية مؤقتة لحماية صناعة الالبان المحلية بعد الطفرة الكبيرة في الواردات"، جريدة الاهرام اليومية، ٩ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

٢ . ابتسام سعد، في اكبر مناسبة يشهدها عام ٢٠٠٠ ومناسبة قلما تتكرر، التأمين الأهلية تحتفل بعيدها المئوي، الوزير: "الأهلية" لم تدخر جهدا منذ إنشائها لتطوير وتنمية قطاع التأمين، أبو اليزيد: نحظى بأكبر حجم احتفاظ موجود بالسوق المصري، دور فعال ونشط للتأمين الأهلية في دعم صناعة التأمين ونشر الوعي التأميني، التأمين الأهلية قلب صناعة التأمين الوطنية، جريدة الأهرام اليومية، ٦ نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٢١.

٣ . ابتسام سعد، "على هامش مؤتمر تحديث مصرفى ظل المتغيرات العالمية الجديدة، رئيس الشرق للتأمين يستعرض ورقة عمل عن تحديث آليات العمل فى قطاع التأمين"، جريدة الاهرام اليومية، ١١ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٢٢.

٤ - ابتسام سعد، لأول مرة: وثيقة جديدة لرجال الأعمال تطرحها "التأمين الأهلية" وتغطي "٨" من أخطر الأمراض الحرجة في عصرنا الحديث، أصدرنا الوثيقة بعد دراسة مستفيضة للسوق ومتطلباته في المرحلة الحالية، الوثيقة تضمن سداد مبلغ التأمين بالكامل ومعاشاً عائلياً شهرياً في حالة الوفاة والشركة تسدد ٥٠% من قيمة التأمين في حالة الإصابة بأحد الأمراض الحرجة، جريدة الأهرام اليومية، ١٥ يناير ٢٠٠١، ص ٢٣.

٥ - ابتسام سعد، "المطالبة بالتكامل والاندماج في سوق التأمين العربية لمواجهة التكتلات والتحديات العالمية"، جريدة الأهرام اليومية، ٥ فبراير ٢٠٠١، ص ١٦.

٦ - ابتسام سعد، "رئيس مصر للتأمين يطرح استراتيجية أداء وميزانية الشركة ورؤيته المستقبلية حول مزيد من التطور"، جريدة الأهرام اليومية، ٥ فبراير ٢٠٠١، ص ٢٢.

٧ - إبراهيم نافع (رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الأهرام)، وإبراهيم سمعة (رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم)، وسمير رجب (رئيس مجلس إدارة دار التحرير)، وجلال دويدار (رئيس تحرير الأخبار) ومحفوظ الانصاري (رئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط)، د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء في حوار مع رؤساء تحرير الصحف حول الوضع الاقتصادي الراهن: ما حدث في السوق هو تجمد لجزء من

الأموال حجب السيولة ونتج عن التوسع في الاقتراض لسنوات، وقف الحكومة لإعادة ترتيب البيت الداخلي أدت إلى قلق لدى المتعثرين في السداد للبنوك واستمرار شكواهم، خطتنا تقوم على معرفة الأحوال المستقبلية للسوق والسيطرة على العرض، أسباب القلق تعود إلى الإنفاق الكبير على مشروعات جميعها ممولة بالدين لسنوات متتالية، نقوم بتنفيذ برنامج غير مسبوق للرعاية الاجتماعية وتحديث التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي، سنعمل على استغلال كل الطاقات المحلية وتحديث معداتها والاهتمام بقضايا التسويق، نستورد ما قيمته ٢,٥ مليار جنيه قمحا و٢ مليار للذرة و٢ مليار للزيوت و٢ مليار مواد كيميائية، أعدنا هيكله قطاع البترول وتعديل الاتفاقيات وبدأنا الاتفاق على بيع حصة من الغاز للخارج، السياحة عادت إلى معدلات كبيرة وسنعمل على تطوير مشروعاتها وتعزيز أجهزة الرقابة والتفتيش في البواخر والفنادق، جريدة الأهرام اليومية، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٠، ص ٢-١٥.

٨. إبراهيم نافع، "عبيد يؤكد بدء انفراج الأزمة الاقتصادية والتحسين يلتمسه الجميع خلال ٦ أشهر، رئيس مجلس الوزراء يكشف أنباء جديدة في حوار مع رؤساء تحرير الصحف: خطة شاملة للقضاء على البطالة تتضمن توفير ٨٨٠ ألف فرصة عمل سنويا، شغل وظائف الحكومة بعدالة من خلال

الإعلان وإنشاء مكتب للتظلمات، وحدات خاصة داخل البنوك للتعامل مع المواطنين فى مشروعات الصندوق الاجتماعى، الصندوق يقوم بتمويل إنشاء ألف وحدة صحية موزعة على ألف قرية، ضمان التوزيع العادل للدخول من خلال سياسة ضريبية صارمة وفعالة، نحتاج إلى معدل نمو ٨٪ سنويا وإلى جهاز مصرفى قوى وزيادة فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، جريدة الأهرام اليومية، ١٦ فبراير ٢٠٠١، ص ١.

٩. اتحاد بنوك مصر يؤكد أهمية مشروع قانون التمويل العقارى، ويطالب بتوفير ٩٠٪ من التمويل يحتاجها تنفيذ القانون، جريدة الأخبار اليومية، ١٣ مارس ٢٠٠١، ص ٨.

١٠. أحمد الدسوقي، "يناقش مجلس الشعب اليوم : فض الاشتباك..في قانون " المحلات التجارية " الأخبار، ٢٧ مارس ٢٠٠١، ص ٥.

١١. أحمد السيد النجار، "الازمة فى سوق الصرف..الاسباب وسبل المواجهة"، جريدة الأهرام اليومية، ٩ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٢٧.

١٢. أحمد العطار "تشكيل مجموعات عمل لدراسة مشاكل رجال الصناعة وتحديد وسائل حلها" جريدة الأهرام اليومية ٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٤.

١٣. أحمد العطار "وزير الصناعة فى اجتماعه مع قيادات التوحيد القياسى:برنامج شامل لتطوير المواصفات القياسية للنهوض

بالصناعة المصرية"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٢ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٥.

١٤. أحمد العطار، إجراءات حاسمة لوقف حرب الأسعار في سوق الغزل والنسيج، الاتفاق على قواعد محددة للتسويق تراعى مصالح المنتجين والمشتريين من المصانع والتجار، ٧٪ حد أقصى لتخفيضات الغزل ومتوسطات سعرية للأقمشة وفترة ائتمان تتراوح بين ٣ و٥ أشهر طبقا لنوعية المنتجات، جريدة الأهرام اليومية، ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٤.

١٥. أحمد الغمري، لجنة الإسكان تطلب سرعة تقديم قانون التمويل العقاري، جريدة الأهرام اليومية، ٢٨ فبراير ٢٠٠١، ص ٢٧.

١٦. أحمد الغمري "الرهن العقاري في الطريق"، جريدة الأهرام اليومية، ٢١/٣/٢٠٠١، ص ٣٤.

١٧. أسامة عبد العزيز، في اجتماع المجموعة الوزارية للسكر برئاسة عبید: "زيادة الكميات المطروحة من السكر اعتبارا من اليوم من ١٥ إلى ٦٢ ألف طن شهريا ويسعر ١٣٠ قرشا، توفير احتياجات المقاهي ومصانع الحلوى والمنتجات الغذائية بسعر ١٥٠ قرشا للكيلو" جريدة الأهرام اليومية ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٤.

١٨. أسامة عبد العزيز، "عبید يجتمع برؤساء مؤسسات التمويل العقاري ووزيرى الاقتصاد والإسكان ومحافظ البنك المركزى"، جريدة الأهرام اليومية، ١٢ يناير ٢٠٠١، ص ٦.

- ١٩ - أسامة غيث، في اجتماعات مجموعة الـ ١٥ بالهند: تحديد استراتيجية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا، جريدة الأهرام اليومية، ١٣ يناير ٢٠٠١، ص ١٧.
- ٢٠ - أفكار الخردالي: "الرئيس يستعرض محاور الخطة القومية للاتصالات والمعلومات"، جريدة الأهرام اليومية، المؤرخ ٢١ يناير ٢٠٠٠، ص ٣.
- ٢١ - الأهرام الاقتصادي، "توقيع عقد تكميلي لمشروع تحويل السيارات للعمل بالوقود المزدوج (غاز/بنزين)"، العدد الأسبوعي رقم ١٦٥١، بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص ٧١.
- ٢٢ - الأهرام الاقتصادي، "خمس مشروعات تنموية بالشرقية"، العدد الأسبوعي رقم ١٦٥١، بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص ٧١.
- ٢٣ - الأهرام الاقتصادي، "تنمية المشروعات الصغيرة بالاسماعيلية"، العدد الأسبوعي رقم ١٦٥١، بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص ٧١.
- ٢٤ - الأهرام الاقتصادي، "تنمية المشروعات الصغيرة بسوهاج مع مراعاة البعد التكنولوجي"، العدد الأسبوعي رقم ١٦٥١، بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص ٧١.
- ٢٥ - الأهرام الاقتصادي، "ساحل التكنولوجيا"، العدد الأسبوعي رقم ١٦٥١، بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص ٧١.

- ٢٦ . الأهرام الاقتصادي، "سوزان مبارك ومشروعها الجديد":
المسكن للجميع " العدد ١٦٥٤، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٤.
- ٢٧ . إيمان عراقى، "قبل أن يقر مجلس الشعب مشروع قانون
التمويل العقاري، الخبراء يطلبون: دعم سعر الفائدة من
الحكومة ورجال الأعمال جوهر نجاح المشروع، خضوع شركات
الإقراض العقاري لرقابة البنك المركزي ضرورة لحماية
المواطن"، جريدة الأهرام الدولي، ٦ مارس ٢٠٠١، ص ١٠.
- ٢٨ . بصراحة البورصة المصرية المشكلات والحلول، مطلوب المزيد
من الحصانة لرئيس هيئة سوق المال لمواجهة إختلال التوازن
فى القوى، التقسيم الحالى لجداول القيد يتيح حصول
العديد من الشركات على إعفاءات ضريبية دون وجه حق،
جريدة الاهرام اليومية، ١٩ اغسطس ٢٠٠٠، ص ٢٣.
- ٢٩ . البنك الوطنى للتنمية، صرح كبير فى مسيرة الاقتصاد
القومى، جريدة الأخبار اليومية، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٦.
- ٣٠ . البورصة المصرية، ملحق متخصص يصدر مع الأهرام
الاقتصادي، العدد ١٧٨ فى ٩ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٨، ١٩.
- ٣١ . جريدة الأخبار اليومية، اجتماع خبراء المشروعات الصغيرة
بمجموعة الـ ١٥، ١٩ فبراير ٢٠٠١، ص ٥.
- ٣٢ . جريدة الأخبار اليومية، مشروع قومي لتشغيل ٢٠٠ ألف خريج
سنويا بالتعليم، ١٩ فبراير ٢٠٠١، ص ٥.

٣٣ . جريدة الأهرام اليومية، ٧ محاور إستراتيجية طرحها د. والي على مجلس الوزراء لتوفير فرص عمل لشباب الخريجين، ٦ يناير ٢٠٠١، ص ٢٤.

٣٤ . جريدة الأهرام اليومية، "فى احدث تقرير للبنك المركزى، تحسن مؤشرات الاقتصاد المصرى خلال أكتوبر ٢٠٠٠"، ١٥ يناير ٢٠٠١، ص ١٧.

٣٥ . جريدة الأهرام اليومية، كل المشروعات الصندوق الاجتماعي تخضع لتقويم ومراجعة من الاجهزة الرقابية للدولة والدول والجهات المانحة، ٨ فبراير ٢٠٠١، ص ٢٦.

٣٦ . جريدة الأهرام اليومية، منافذ للصندوق الاجتماعي بكل بنك للتعامل المباشر مع شباب المقترضين، ١٩ فبراير ٢٠٠١، ص ١٧.

٣٧ . جمال فاضل " البنوك تبحث تعديل "ميثاق ٨٥" ومواجهة التجاوزات بعقوبات"، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد الاسبوعي ١٦٣٩، ٥ يونيو ٢٠٠٠، ص ص ١٦ - ١٧.

٣٨ . جمال فاضل، " حرق القروض أحدث اتهام للرهن العقاري"، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد الأسبوعي رقم ١٦٣٩، فى ٥ يونيو ٢٠٠٠، ص ص ١٦ - ١٧.

٣٩ . جمال محمد غيطاس، "بطاقات ائتمان (تخليعية) تعمل برقم سري عبر "الانترنت" وشبكات المعلومات"، جريدة الأهرام اليومية، ٣٠ يناير ٢٠٠١ - ص ٢٢.

٤٠ . جمال يونس، الصندوق الاجتماعى يتجاهل مؤشرات الفقر والبطالة فى توزيع المشروعات على الشباب، جهاز الحاسبات يؤكد انحراف الصندوق عن أهدافه الاجتماعية وينتقد رفع سعر الفائدة إلى ١٣٪، وفق تمويل مكافآت المعاش المبكر منذ ٣ سنوات وإخطار وزير قطاع الأعمال بنفاد الموارد، ٤٣٠ مليون جنيه انخفاض فى المنح المقدمة من الاتحاد الأوروبي والمانيا وأبو ظبى، القاهرة الكبرى تستحوذ على ثلث المبالغ المخصصة للمستفيدين، جريدة الوفد اليومية، ١٣ مارس ٢٠٠١، ص ٥.

٤١ . جمعه عبد الصبور "حتى لا تتكرر السحابة السوداء فى سمائنا"، جريدة الأخبار اليومية، ١٣ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٥.

٤٢ . جهود مستمرة لتطوير الصناعات الغذائية فى مصر، د. يوسف والى: استخدام الذرة والشعير فى صناعة الخبز قلل استيراد القمح، قاعدة للمعلومات تضم مؤشرات النمط الغذائى وطبيعة الوجبة المصرية، تطوير كامل لقطاع العاملين فى مجال الألبان ليصل للمستوى العالمى، جريدة أخبار اليوم، ١٩ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٠.

٤٣ . حازم حسن، البنوك ومعايير المحاسبية الدولية " الاهرام الاقتصادي العدد الاسبوعي رقم ١٤٨٠ بتاريخ ١٩ مايو ١٩٩٧، ص ص ٤٨-٤٩.

٤٤ . حسن عاشور، سلامة حسن " الرئيس يعطى إشارة بدء تشغيل القمر المصرى الجديد: (مبارك نايل سات ١٠٢) جسر لحوار

الحضارات وتفاعل الثقافات "جريدة الأهرام اليومية، ١٢
سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٢.

٤٥ . حسن عبد المنعم و على داود، وزير التموين فى دمياط؛ مجلس
أعلى للسكريضم وزارات الصناعة والتموين وقطاع الأعمال، لا
مساس بسعر رخيص الخبز المدعم وإنشاء ٥ صوامع جديدة
للحبوب، جريدة الأهرام اليومية، ١٧ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٤.

٤٦ . حسن عبد المنعم، " تعديل قانون الملكية الفكرية فى إطار
الاتفاقيات الدولية "، جريدة الأهرام اليومية ٢٦ سبتمبر
٢٠٠٠، ص ١٤.

٤٧ . حسن القدحاوى، البورصة تفتح ذراعيها للقطاع الخاص،
الاهرام الاقتصادي، ملحق البورصة المصرية العدد رقم ٥٠،
٢٧ إبريل ١٩٩٨، ص ص ٨ - ٩.

٤٨ . حسين الجمال " بدء تنفيذ ١٠٠ وحدة صحية فى القرى بتكلفة
٢٨٠ مليون جنيه "، جريدة الأهرام اليومية، ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٠،
ص ١٤.

٤٩ . حسين الجمال " تيسيرات جديدة للشباب لاقامة مشروعاتهم و
توفير ٤٥٠ مليون جنيه فورا "جريدة الأهرام اليومية، ٦ يناير
٢٠٠١، ص ٢٧.

٥٠ . حسين الجمال، " اصدار وثائق تأمين على ٦١٠٠ مشروع صغير
باجمالي قروض مضمونة ١٦٥ مليون جنيه "، جرية الأهرام
اليومية، ٢ فبراير ٢٠٠١، ص ٢٧.

٥١ . حمدى الحسينى، التكنولوجيا الحديثة ضرورة لرفع مستوى أداء العمل المصرفى، المطالبة بدعم الإستثمارات فى مجال التكنولوجيا، مجلة البنوك، العدد رقم ٢٤، مارس - أبريل ٢٠٠٠، ص ٢٤.

٥٢ . خليفة ادهم، سهى عبد الواحد، الأوساط الاقتصادية والمالية والعقارية تترقب صدوره، مشروع قانون التمويل العقارى ينشط سوق العقارات والقطاع المالى ويحمى الثروة العقارية، جريدة الأهرام اليومية، ٢٧ مارس ٢٠٠١، ص ١٦.

٥٣ . خيرى نور الدين، الدرش فى لجنة الشباب بمجلس الشعب، الصندوق الاجتماعى يحقق أهدافه وموارده ١,٥٦ مليار جنيه، جريدة الأخبار اليومية، ١١ يناير ٢٠٠١، ص ٨.

٥٤ . خرى نور الدين، وزير الاقتصاد والمالية فى الحزب الوطنى، إدار سندات لقانون التمويل العقارى، المناطق الاقتصادية الخاصة تخضع لرقابة جهاز المحاسبات، جريدة الأخبار اليومية، ١٢ مارس ٢٠٠١، ص ٨.

٥٥ . رأفت أمين، اتحاد غرف الـ ١٥ ينقل حزمة من التكنولوجيات الهندية إلى الصناعات الصغيرة المصرية، جريدة الأهرام اليومية، ٦ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٤.

٥٦ . رأفت سليمان، "مشروع قانون التمويل العقارى فى دائرة التساؤلات والاقتراحات"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

٥٧ . رواية الصاوى، محافظ البنك المركزى يكشف أوراقه، نعم البنوك " تلعب " فى البورصة، نحن لا نقرض المفلسين ولا فائدة مميزة للمالكي الأسهم، خصخصة البنوك قادمة ولكن فى الوقت المناسب، الاهرام الاقتصادى - ملحق البورصة المصرية العدد الأول، ١١ مايو ١٩٩٧، ص ص ٤ - ٥ .

٥٨ . رئيس الهيئة العامة للاستثمار: رؤية تشخيصية لمشكلات الاستثمار وحلولها ووضعها أمام مجلس المحافظين فى اجتماعه القادم، ٥٣١ اجراء يقوم بها المستثمر و١٦ جهة يتعامل معها لإقامة وتشغيل مشروعه الاستثمارى، فشل تجربة مكاتب خدمة المستثمرين يرجع لانعدام الأساسى التشريعى والإدارى لهذه المكاتب، دخول دول عربية جديدة تتنافس فى جذب الاستثمارات الأجنبية بفرض التطوير الشامل لإدارة الاستثمار فى مصر، توحيد نظم الاستثمار جهة وتشريعا أصبح ضرورة لمواجهة مشكلاته والدخول فى سوق المنافسة، اختصاصات محددة لجهاز تنمية الاستثمار وإدارات المناطق الصناعية وإدارات خدمة المستثمرين، مقترح شامل تتقدم به هيئة الاستثمار لمجلس المحافظين لتطوير الاستثمار فى مصر من خلال إنشاء جهاز لتنميته بكل محافظة، جريدة الأهرام اليومية، ٩ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٢٣ .

٥٩ . رجاء عبد المنعم خليل، "مقدمة عن النظام المصرفى المصرى وتطوره: دور البنوك فى المرحلة الثانية من الإصلاح

الاقتصادي من ١٩٩١ حتى الآن، دور البنوك بالتعاون مع
الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم الصناعات الصغيرة"،
مقالة غير منشورة.

٦٠. رشا أبو المجد و خليفة ادهم، وزير السياحة والتنمية المحلية
في افتتاح مؤتمر أفاق الاستثمار السياحي، ٢٤,٥% معدل نمو
حركة السياحة لمصر يمثل ٦ أمثال المعدل العالمي و٤ أضعاف
معدل النمو الاقتصادي بمصر، جريدة الأهرام اليومية،
٧ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٤.

٦١. زينب إبراهيم، استثمارات التأمين في البورصة من يحميها؟
الأهرام الاقتصادي، العدد الأسبوعي رقم ١٤٨٠، ١٩ مايو
١٩٩٧، ص ص ٤٨ - ٤٩.

١٢. زينب إبراهيم، مواجهة ساخنة بين رجال الأعمال وخبراء
التأمين، الأهرام الاقتصادي، العدد الأسبوعي رقم ١٥٠٩، ٨
ديسمبر ١٩٩٧، ص ص ٤٠ - ٤١.

٦٢. سلوى غنيم، البنوك تقود "البورصة"، الخبراء يطالبون
بتفعيل دور البنوك في تنشيط سوق المال، ١١% من أصول
البنوك اسهم وسندات، الأهرام الاقتصادي، ملحق البورصة
المصرية، العدد رقم ١٧٢، ٤ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ص ١٢ - ١٣.

٦٤. سلوى غنيم، خلال شهرى يناير وفبراير ٢٠٠١، طرح ٢٠٠٠
وحدة سكنية و ٤٠٠ قطعة ارض في مصر الجديدة والمقطم

والفسطاط والعبور، جريدة الأهرام اليومية، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٤.

٦٥ - سليمان فؤاد، سوق العقارات تتهاوى، ٥٠% انخفاض للأسعار، شقة للإيجار تعود، جريدة الجمهورية اليومية، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٤.

٦٦ - سمير محمد علي "البنك الاهلي المصري يحقق أعلى قيمة و أعلى معدل نمو في صافي الارباح بين بنوك القطاع العام التجارية في ٢٠٠٠/٦/٣٠ جريدة الاهرام اليومية، ٨ يناير ٢٠٠١، ص ٢٢.

٦٧ - الشارع المصرفي، "بنوك برنامج الاستيراد الامريكي تضخ ١٦٠ مليون دولار"، الاهرام الاقتصادي، العدد الاسبوعي رقم ١٦٥٠، تاريخ ٢١/٨/٢٠٠٠، ص ص ٢٢-٢٣.

٦٨ - الشارع المصرفي، تقرير المركزى الـ "سرى وغير قابل للتداول" المقدم لمجلس الشعب: البنوك جذبت ٢٣,١ مليار ودائع وضخت ٢٢,٦ مليار قروضا، شركة تقييم ضمانات العملاء تستهدف محاصرة دراسات الجدوى المشبوهة، الأهرام الاقتصادي العدد الاسبوعي رقم ١٦٦٠، فى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ص ٢٢ - ٢٣.

٦٩ - شريف جاب الله، بعد وصول سعر صرف الدولار إلى ٣٦٢ قرشا في شركات الصرافة، إلى أي حد تؤثر الارتفاعات الأخيرة على الاقتصاد المصري؟، إسماعيل حسن: النسبة الغالبة من تعاملات الدولار تتم من خلال البنوك وبالأسعار المعلنة ولا

خوف من هذه الزيادات فى شركات الصرافة، لا أتصور لجوء المشروعات الاقتصادية إلى شركات الصرافة لتلبية احتياجاتها، عضو مجلس إدارة هيئة سوق المال: دور أساسى لقطاع الأعمال العام والخاص فى رفع قيمة الجنيه المصرى، زيادة حصة العملات الأخرى غير الدولار فى مكونات الاحتياطات الأجنبية بالبنك المركزى، التحذير من التخفيض الإدارى المفاجئ فى سعر الصرف وتفعيل آليات السوق، جريدة الأهرام اليومية، ٢٦ أغسطس ٢٠٠٠، ص ٢٣.

٧٠. شريف جاب الله " الصندوق الاجتماعى يوفر ٩٠ ألف فرصة عمل العام الحالى عن طريق ألف قرض " جريدة الأهرام اليومية، ٧ فبراير ٢٠٠١، ص ١٥.

٧١. شريف جاب الله، تيسيرات جديدة فى مجال ضمانات مشروعات الشباب الصغيرة، زيادة حجم الجزء المضمون من القروض إلى ٨٠% والحد الأقصى لها إلى ٢٠٠ ألف جنيه بدلا من ١٠٠ ألف، تخفيض حجم المساهمة المطلوبة من الشاب بنسبة ٥٠% للتيسير على الشباب فى الحصول على القروض، جريدة الأهرام اليومية، ٢٤ فبراير ٢٠٠١، ص ٢٧.

٧٢. شهيرة الرافعى، وزير التعمير يستثمرى السادات: زمن المضاربة على الأراضى انتهى، فكر جديد لإدارة المدن، سوق العقارات يشهد حالة إعادة توازن، دراسة إنشاء مترو للمدن

الصناعية، الأهرام الاقتصادي العدد ١٦٤٩، ١٤ أغسطس
٢٠٠٠، ص ١٤.

٧٣. عائشة عبد الغفار : "عبيد في المؤتمر الثالث لرؤساء البعثات
المصرية في الخارج : دور للدبلوماسية المصرية في استكشاف
الفرص الخارجية للاقتصاد المصري"، جريدة الأهرام اليومية
٢٩ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٤.

٧٤. عادل إبراهيم، دراسة إنشاء شركات جديدة للخدمات البترولية
لتشغيل شباب الخريجين، ضوابط لترشيد استهلاك السولار
وتخصيص ٥٠ مليون لتجديد اسطوانات البوتاجاز، جريدة
الأهرام اليومية، ١٦ فبراير ٢٠٠١، ص ٧.

٧٥. عادل اللقاني "توقيع عقد أول شركة وطنية لتقديم خدمات
التجارة الأليكترونية"، جريدة الأهرام اليومية، ١٣
أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٥.

٧٦. عادل اللقاني، قطاع التشييد يدعم تنافسيته بشبكة معلومات
اقليمية على الانترنت"، الأهرام الاقتصادي، العدد رقم ١٦٥٥،
٢٥ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٧٢.

٧٧. عادل اللقاني، "مجلس الشعب يناقش مشروعي قانونين
لخدمة التجارة الالكترونية، مساواة التوقيع الالكتروني
بالعادي على المستندات على شبكة المعلومات"، جريدة الأهرام
اليومية، ٣٠ يناير ٢٠٠١، ص ١٤.

٧٨ . عاطف زيدان، مراكز تكنولوجية بخبرات أجنبية لتطوير المشروعات الصغيرة، جريدة الأخبار اليومية، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٢.

٧٩ . عاطف عبد الله، ترحيب كبير في دوائر الاستثمار والتصدير بتركيز خطاب الرئيس على قضايا العمل الاقتصادي، مشروع قانون التمويل العقاري في دائرة التساؤلات والاقتراحات، جريدة الأهرام اليومية، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

٨٠ . عاطف عبد الله، تخفيض أسعار الفائدة وتخفيف الأعباء على المقترضين، جريدة الأهرام اليومية، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

٨١ . عاطف عبد الله، "حصة أكبر لتمويل الإسكان الاقتصادي والمتوسط"، جريدة الأهرام اليومية، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

٨٢ . عاطف عبد الله، دور للبنوك في تحريك سوق العقارات، جريدة الأهرام اليومية، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

٨٣ . عبد الرحمن عقل، ماذا دار في اجتماعات محافظ البنك المركزي مع قيادات الجهاز المصرفي؟، لا تراجع عن حرية التعامل في النقد الأجنبي، حدود السحب النقدي الضرورات والمحظورات، جريدة الأهرام اليومية، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٦.

٨٤. عبد الرحمن عقل " التأمين في حياة الناس "، جريدة الاهرام اليومية، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

٨٥. عبد الفتاح الجبالي "الجنيه المصري بين البنك المركزي وشركات الصرافة"، جريدة الاهرام اليومية، ٩ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٢٧.

٨٦. عبد المعطي أحمد، " الزيادة في اجرة الأماكن غير السكنية في ضوء المشروع الجديد " الأهرام في ١٦ مارس ٢٠٠١، ص ١٥.

٨٧. عبد المعطي أحمد " اغتيال حق الملكية في مشروع قانون التمويل العقاري "، جريدة الأهرام اليومية، في ١٦ مارس ٢٠٠١، ص ١٥.

٨٨. عبد الناصر محمد، في إطار ملاحقة تطورات سوق المال، التدريب على جرائم البورصات، الأهرام الاقتصادي العدد الاسبوعي رقم ١٧٣، ٤ يونيو ٢٠٠٠، ص ص ١٤ - ١٥.

٨٩. عبيد في حوار مع رؤساء تحرير الصحف حول برنامج الحكومة في المرحلة المقبلة، توفير وظائف الحكومة وتوزيعها على اساس جغرافي في كل المحافظات، هذه اول حكومة تطرح مشكلة البطالة وتعترف بحجمها وتاخذ زمام المبادرة لمواجهةها، الدولة تنفق سنويا خمسين مليار جنيه على التعليم والصحة والكبارى ودعم السلع التموينية والدفاع والامن القومي والشرطة والكهرباء والمياه وهذا اتفاق لا يمكن التخلي عنه، الإنفاق على احتياجات المواطنين يصل الى اكثر

من ١٠٠ مليار جنيهه بينما موارد البترول والقناة والجمارك والضرائب ٧٥ مليار مما يستوجب البحث عن موارد جديدة، بعض المتعثرين من رجال الاعمال وراء ما يتردد عن عدم انتعاش السوق، لابد ان يتوافر للمصريين تعليم متميز وراق ولئن يتحقق ذلك الا بمشاركة الجميع، جريدة الاهرام اليومية، ١٦ فبراير ٢٠٠١، ص ١٥.

٩٠ . عصام حشيش، فريق عمل من البنك الدولي يشارك فى وضع نظام الجودة القومى لمصر، جريدة الأخبار اليومية، ٢ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٢.

٩١ . عصام السباعى، " مهلة ٣ اشهر لتوفيق اوضاع شركات تقييم الأوراق المالية " جريدة الأخبار اليومية، ٨ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٨.

٩٢ . عصام رفعت، زينب إبراهيم، ندوة الاقتصادى تناقش هموم صناعة التأمين ومستقبلها، الأهرام الاقتصادى، العدد الاسبوعي رقم ١٦٣٩، ٥ يونيو ٢٠٠٠، ص ٢٢ - ٣١، شارك فى الندوة كل من : د. مصطفى السعيد (وزير الاقتصاد الاسبق)، د. عادل عز (وزير البحث العلمى الاسبق)، حسن حافظ (رئيس الاتحاد المصرى للتأمين)، خيرى سليم (رئيس الهيئة المصرية للاشراف والرقابة على التأمين)، محمد ابو اليزيد (رئيس شركة التأمين الاهلية)، معوض حسنين (رئيس شركة مصر للتأمين)، فتحي يوسف (رئيس شركة الدلتا للتأمين)، سمير متولى (رئيس شركة المهندسين للتأمين)، محمد

عبد الفتاح (رئيس شركة قناة السويس للتأمين)، هبة الله كمال (العضو المنتدب لشركة قناة السويس للتأمين) محمد حلمي عبد السلام (رئيس الشركة المصرية لاعادة التأمين)، حازم نور وفاطمة عبد الفتاح (شركة التأمين الاهلية) د. على احمد شاكِر، د. جلال عبد الحليم حريي، د سامي نجيب، احمد محمد ابراهيم، الكيمياء عبد البديع الباشتلي، الاهرام الاقتصادي، العدد الاسبوعي رقم ٥١٦٣٩، يونيو ٢٠٠٠، ص ٢٢-٣١.

٩٣ . علاء عبد الله، ٢,٥٦ مليون جنيهه لإقامة ٢٩٠٠ مشروع اقتصادى جديد بالغربية بتمويل من الصندوق الاجتماعى، جريدة الأهرام اليومية، ١٧ فبراير ٢٠٠١، ص ٢٩.

٩٤ . على شيخون، قانون الرهن العقارى " برىء " من عدم الدستورية، الأهرام الاقتصادي، العدد رقم ١٦٧٧، ٢٦ فبراير ٢٠٠١، ص ٣١.

٩٥ . عيسى مرشد، فى اجتماع وزارى برئاسة عبيد، الانتهاء من إعداد قانون التمويل العقارى وعرضه على مجلس الشعب خلال أيام جريدة الأخبار، ١٢ يناير ٢٠٠١، ص ١.

٩٦ . فى جلستى استماع بلجنة الشباب بمجلس الشعب، المطالبة بمشاركة الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص فى توفير فرص العمل، الصندوق الاجتماعى يحل ٢٠% من مشكلة البطالة من خلال المشروعات الصغيرة، جريدة الأهرام اليومية، ١٣ يناير ٢٠٠١، ص ١٥.

٩٧ . فى لقاء مهم بين وزير الاقتصاد ورئيس الشرق للتأمين، عقود لتشغيل الشباب لحل مشاكلهم وتخفيف المعاناة عن أسرهم، تأكيد وزير الاقتصاد على استمرار اهتمام التأمين بقضايا المجتمع، استمرار سياسة الشرق للتأمين فى سرعة صرف التعويضات لمستحقيها، الوزير يؤكد بان العاملين أولا وحقوقهم كاملة ولن تتعارض مع الخصخصة، مزيد من الامتيازات لعمال الشركات الراحبة والأرباح والحوافز تصرف فى مواعيدها، جريدة الأهرام اليومية، ٦ نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٢٠.

٩٨ . فى مناقشات حول البطالة والصندوق الاجتماعى والشباب (١)، أولوية للمشروعات الصغيرة فى المناقصات الحكومية، جريدة الأهرام اليومية، ١٣ يناير ٢٠٠١، ص ٢٩.

٩٩ . لتدعيم مشروعات الشباب عام ٢٠٠١، إنشاء ٢١ مركز دعم فنى وحضانة لتقديم نصائح فنية للشباب، مشروع لتدريب ٧٥٠٠ شابا على إدارة الأعمال والتركيز على مشروعات تكنولوجيا المعلومات، جريدة الأهرام اليومية، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٢٢.

١٠٠ . لطف الله امام صالح، " اطار منهجي لدراسة تحليل التكلفة والفعالية للمشروع القومي لمكافحة امراض الاسهال"، المشروع القومي لمكافحة امراض الاسهال، وزارة الصحة المصرية، ابريل ١٩٩٠، ١٠٠ صفحة بالانجليزية، تم اجراء الدراسة طبقا للعقد رقم ١٧ المؤرخ يناير ١٩٩٠ والمبرم مع بيت الخبرة الامريكى بواشنطن :

.I. S. John Snow For Public Health Group Incorporation , J

١٠١ . لطف الله امام صالح وآخر، "اصمال البنوك"، (كتاب تأليف مشترك) - وزارة المالية -عام ١٩٧٠.

١٠٢ . لطف الله امام صالح، "الالفية الثالثة وذوو الاحتياجات الخاصة"، معهد التخطيط القومي - مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي، ١٩٩٩، ٥١ صفحة باللغة العربية.

١٠٣ . لطف الله امام صالح، "الانعكاسات الصحية للوضع التغذوي لاطفال ما قبل سن المدرسة"، بحث منشور بمؤتمر : " الطفل المصري بين الخطر والامان"، معهد الدراسات العليا للطفولة (جامعة عين شمس) بالتعاون مع هيئة الاغاثة الاسلامية العالمية، ٢-٦ ابريل ١٩٩٥، القاهرة، من صفحة ٤٩ الى صفحة ١١٣.

١٠٤ . لطف الله امام صالح، "تبويب وتحليل وتقويم رياضي لموارد وعوامل الجذب السياحي بمنطقة الاكوا" قسم النقل والاتصالات والسياحة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الامم المتحدة، ٢/٨٣، ابريل ١٩٨٣، بغداد، العراق، ٣٩ صفحة بالانجليزية.

١٠٥ . لطف الله امام صالح، " تجربة انشاء مركز للمعلومات (دراسة حالة المجلس القومي للطفولة والامومة)، المؤتمر السنوي الثاني للاحصاء والنمذجة الالية فى العلوم الاجتماعية والانسانية، مركز نظم المعلومات والحاسبات الالكترونية- كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ٢-٥ فبراير ١٩٩٠، ٣٦ صفحة بالعربية.

١٠٦. لطف الله امام صالح، "تقدير التكلفة الاستثمارية لخلق فرصة عمل بقطاع الخدمات الصحية بمصر"، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة، ١٩٨٤.

١٠٧. لطف الله امام صالح، "تقويم اقتصادي لمشروع زامار للرعاية الصحية الاساسية " اليمن"، يوليو ١٩٩٢، تم اجراء الدراسة (مع اخرين) لحساب وزارة الخارجية الهولندية وطبقا لعقد مبرم مع الحكومة الهولندية - باللغة الانجليزية.

١٠٨. لطف الله امام صالح، "تقويم عناصر مدخلات ومخرجات مرحلة التعليم الثانوي العام"، معهد التخطيط القومي - مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي، مايو ١٩٩٥، ٦٢ صفحة باللغة العربية.

١٠٩. لطف الله امام صالح، "تقويم لتطور القوة الشرائية للتمويل الحكومي لمنظومة الجامعات المصرية"، معهد التخطيط القومي - مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي، مايو ١٩٩٦، ٧٥ صفحة باللغة العربية.

١١٠. لطف الله امام صالح، "تقويم مشروعات التنمية والرعاية الاجتماعية، الكتاب الاول، تقويم مشروعات رعاية المتخلفين عقليا " المعهد المصري لتقويم البرامج، القاهرة، جمهورية

مصر العربية، مع آخرين، مراجعة وتقديم ادمختار حمزة،
١٩٨٥، ١٧٧ صفحة باللغة العربية، تم ايداعه بدار الكتب
والوثائق القومية برقم ٨٥/٤٤٩٨ بتاريخ ١٣/٧/١٩٨٥.

١١١ . لطف الله امام صالح، "ثقافة الطفل المصري فى البناء
البرامجي لوسائل الاعلام (١٩٧٠-١٩٩٠)" دراسة منشورة
بمؤتمر : الاسرة والتنمية، معهد التخطيط القومي ١-٣ ابريل
١٩٩٥، القاهرة، ٧٧ صفحة باللغة العربية.

١١٢ . لطف الله امام صالح، " دراسة جدوى انشاء معمل للهندسة
الوراثية "، مشروع ابحاث البلهارسيا، وزارة الصحة المصرية،
مع آخرين، يوليو ١٩٩٠، ٣٦ صفحة بالانجليزية، تم اجراء هذه
الدراسة طبقا للعقد المبرم مع بيت الخبرة الامريكي:

I . C . S . Medical Service Corporation International , M

١١٣ . لطف الله امام صالح، "الطفولة : المكون السكاني الاولى
بالرعاية"، وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز
الاعلام والتعليم والاتصال، سبتمبر ١٩٩٤، ٢٠٩ صفحة باللغة
العربية.

١١٤ . لطف الله امام صالح، "الفقر البيئي للأسرة المصرية"،
دراسة منشورة بمؤتمر: الاسرة والتنمية، معهد التخطيط
القومي ١-٣ ابريل ١٩٩٥، القاهرة، ٥٧ صفحة باللغة العربية.

١١٥ . لطف الله امام صالح، "كفاية، كفاءة، فعالية، عوائد
الاستثمار فى التعليم بجمهورية كوريا الجنوبية"، وزارة

التعليم العالي، مركز دراسات وابحاث التعليم العالي فبراير
١٩٩٤، ٨٢ صفحة باللغة العربية، بحث مقدم للسيد الاستاذ
الدكتور/ وزير التربية والتعليم لجمهورية مصر العربية.

١١٦. لطف الله امام صالح، " مشروع توشكى : " الانسان -
الاستثمار - التنمية "، كتاب الشباب، مكتبة الاسرة، مهرجان
القراءة للجميع ١٩٩٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، رقم
الايداع بدار الكتب ١١٨٨٦/١٩٩٨، ١٦٧ صفحة باللغة العربية،
القاهرة.

١١٧. لطف الله امام صالح، " منهج اعداد الخطة القومية
للطفولة والامومة "، المجلس القومي للطفولة والامومة،
القاهرة، يناير ١٩٩٠، ٣٣ صفحة بالعربية.

١١٨. لطف الله امام صالح، " منهج توصيف عناصر مركز
للمعلومات (دراسة حالة المجلس القومي للطفولة والامومة)،
المؤتمر السنوي الثاني للاحصاء والنمذجة الالية فى العلوم
الاجتماعية والانسانية، مركز نظم المعلومات والحاسبات
الالكترونية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة
القاهرة، ٢-٥ فبراير ١٩٩٠، ٤٠ صفحة بالعربية.

١١٩. لطف الله امام صالح، "النظام الصحي فى مصر وازمة
الخليج " ديسمبر ١٩٩١، ٤٠ صفحة بالعربية - معهد
التخطيط القومي، القاهرة.

١٢٠ . لطف الله امام صالح، " النظام الصحي والبيئة الاجتماعية "،
مجلة احوال مصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،
مؤسسة الاهرام، القاهرة، السنة الثانية - العدد الخامس -
صيف ١٩٩٩، ص ص ٦٥-٧٢ باللغة العربية.

١٢١ . لطف الله امام صالح، " نموذج اقتصاد قياسي للتعنبؤ بحجم
الطلب على الغذاء فى مصر حتى عام ٢٠٠٠، البيت الاستشاري
العربي الدولي (اريكون)، القاهرة، يونيو ١٩٨٣ .

١٢٢ . ماجدة حسنين، مجلس الوزراء يناقش مشروع قانون التمويل
العقارى فى اجتماعه المقبل، شركات مساهمة للتمويل
والحبس والغرامة للعمل بدون ترخيص، جريدة الأهرام
اليومية، ١٨ فبراير ٢٠٠١، ص ١٤.

١٢٣ . مایسة السلكاوى، فى مسابقة مجلس وزراء الإسكان العرب،
مصر تفوز بالجائزة الأولى عن مشروع إسكان المستقبل
والشباب، جريدة الأهرام اليومية، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٣.

١٢٤ . متغيرات أسواق التأمين العالمية، تطوير وسائل التسويق
والبيع، خصخصة شركات التأمين الحكومية، الأهرام
الاقتصادى، العدد الإسبوعي رقم ١٦٣٩، ٥ يونيو ٢٠٠٠، ص
٣٢-٣٣.

١٢٥ . محمد إبراهيم، المدن الجديدة هل يديرها القطاع الخاص؟
الحلقة الثانية : البحث عن إطار تشريعى للإدارة الخاصة
للمدن، "خصخصة المدن" تطلب دراسات اقتصادية وإدارة

محترفة، التزامات الدولة هل تقوم بها شركات إدارة المدن؟،
التطوير هل يغنى عن الخصخصة؟، دراسة اقتصادية أولا،
تصنيف المدن الجديدة، مطلوب إطار تشريعى، نوافق على
الخصخصة، تجربة ٦ أكتوبر، النموذج المقترح للمدن السكنية،
وللمدن الصناعية، الأهرام الاقتصادى، ص ص ١٥ - ١٧ .

١٢٦ . محمد البخشونجى، سوق المال، خطة لتطوير البورصة فى
الألفية الجديدة، أدوات مالية جديدة وبناء قاعدة إلكترونية
وتحديث الهيكل المؤسسى، مجلة البنوك، العدد رقم ٢٤، مارس
وإبريل ٢٠٠٠، ص ص ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢ .

١٢٧ . محمد سلامة، " فى اجتماع اللجنة الاستشارية برئاسة
الدرش اليوم، ٤ وثائق إدخار جديدة من بنك الاستثمار
القومى "، جريدة الأخبار اليومية، ٨ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٨ .

١٢٨ . محمد عبد البديع، " حدود حماية الملكية الفكرية من
الاعتداء "، جريدة الأهرام اليومية، ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٠، ص
٢٦ .

١٢٩ . محمد عبد الشافى، تطوير ٣٠٠ مكتب للقوى العاملة وفتح
أسواق عمل جديدة بالخارج، جريدة الأهرام اليومية، ١٧
فبراير ٢٠٠١، ص ١٤ .

١٣٠ . محمد عبد الشافى، مواجهة مشكلة البطالة لدى الشباب..
تحتاج الى تغيير الموروث الاجتماعى، جريدة الأهرام اليومية،
١٩ فبراير ٢٠٠١، ص ٢٧ .

١٣١ . محمد الفمراوي " اعفاء مشروعات الصندوق الاجتماعي من الضرائب لمدة عشر سنوات" جريدة الأهرام اليومية، ١٧ فبراير ٢٠٠١، ص ١٦.

١٣٢ . محمود عبد السلام عمر نائب رئيس مجلس الادارة - بنك الاسكندرية، "التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على عمليات البنوك مع اشارة خاصة لمصر"، المعهد المصرفي، دراسة غير منشورة.

١٣٣ . محي الدين علم الدين، ماذا نريد في قانون الإقراض العقاري، الأهرام الاقتصادي، العدد الأسبوعي رقم ١٦٥٧، ٩ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٧٤.

١٣٤ . مشروعات قوانين جديدة للبنوك والائتمان وإنشاء محاكم اقتصادية والطعون الضريبية يبحثها اجتماع للجنة الاستشارية العليا للإصلاح التشريعي، ٨ مشروعات جديدة للتوافق مع اتفاقية الجات تشمل الملكية الفكرية والمعلومات غير المفصح عنها والرسوم والنماذج الصناعية، التشريعات تستهدف جذب الاستثمارات وتبسيط الإجراءات مع البنوك وأسواق المال وتطوير التشريعات الضريبية، جريدة الأهرام اليومية.

١٣٥ . مصر للتأمين تكرم صاحب افضل بحث علمي في الاقتصاد، وفي ورقة عمل يطرحها رئيس شركة مصر للتأمين، شركات التأمين ومخاطر التجارة الإلكترونية، جريدة الأهرام اليومية، ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٢٤.

١٣٦ - ممتاز القط، الضوابط الأساسية لمنح قروض البنوك، جريدة الأخبار اليومية، ٢١ مارس ٢٠٠١، ص ٩.

١٣٧ - منال فايز، جدل ساخن وشركات تحت التأسيس، نشر المعلومات احتكاراً شفافياً، البورصة تفتقد نظاماً متكاملاً للمعلومات، مكاتب المحاسبة مؤهلة لهذا الدور، الأهرام الاقتصادي، ملحق البورصة المصرية عدد ١٦٠، ٥ يونيو ٢٠٠٠، ص ص ١٨ - ١٩.

١٣٨ - منال فايز، إقامة أكبر مركز مالى بالقاهرة بتكلفة استثمارية ١٥٠٠ مليون جنيه، الأهرام الاقتصادي، العدد الأسبوعي رقم ١٦٥، ٢١ أغسطس ٢٠٠٠، ص ص ٢٤ - ٢٥.

١٣٩ - ناجى الجرجاوى، فى المؤتمر العالمى للملكية الفكرية بروما، الإشادة بالتجربة المصرية فى خفض القرصنة على البرمجيات إلى ٧٥٪، جريدة الأهرام اليومية، ٩ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٤.

١٤٠ - نادية يوسف " معرض الشباب للصناعات الصغيرة " جريدة الأهرام اليومية، ٢٨ فبراير ٢٠٠١، ص ٣٢.

١٤١ - نجلاء ذكرى، محافظ البنك المركزى فى مؤتمر صحفى، لا قيود على الإيداع أو السحب من الحسابات الجارية أو الودائع بالبنوك بالنقد المحلى و الأجنبي، تدابير للتحويل الفوري لمن يرغب من المستثمرين الأجانب فى سوق الأوراق المالية، جريدة الأهرام اليومية، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

١٤٢ - نجلاء الرفاعى و عبد الناصر محمد، لعبة لكسر الركود،
توزيع الديون بوابة الانتعاش، الأهرام الاقتصادية، ملحق
البورصة المصرية العدد رقم ١٦٠، ٥ يونيو ٢٠٠٠، ص ١٢-
١٥.

١٤٣ - نعمان الزياتى، الحصص الذهبية فى خصخصة التأمين،
الأهرام الاقتصادية، ملحق البورصة المصرية عدد رقم ٥٤، ٢٥
مايو ١٩٩٨، ص ٨.

١٤٤ - نعمان الزياتى، نحن فى حاجة إلى ثقافة اقتصادية جديدة، دور
الدولة الفاعل فى خصخصة التأمين، الأهرام الاقتصادية، ملحق
البورصة المصرية العدد رقم ٥٨، ٢٢ يونيو ١٩٩٨، ص ١٠.

١٤٥ - نهال شكرى، فى اجتماع اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى،
مشروع قانون المناطق الاقتصادية الخاصة يهدف إلى جذب
الاستثمارات الأجنبية وزيادة الصادرات، شيخ الأزهر وافق على
مشروع قانون التمويل العقارى والمشروع يتواءم مع الأعراف
الدولية والبيئة المصرية، جريدة الأهرام اليومية، ١٢ مارس
٢٠٠١، ص ١٦.

١٤٦ - نهال شكرى، "مواجهة شاملة لإسكان محدودى الدخل بين
الوطنى والبرلمان، جلسات استماع لطرح الآراء لقانون المالك
والمستأجر فى العقارات القديمة"، جريدة الأهرام ٢١ مارس
٢٠٠١، ص ٣٤.

١٤٧ - نهلة أبو العز، تاجر السندات وصل خبراء السوق: النشاط الجديد يسمح بظهور صانع السوق ويدعم الإصدارات الجديدة، نعم لتاجر الجملة لا لتاجر التجزئة، الأهرام الاقتصادي - ملحق البورصة المصرية، العدد رقم ١٦٠، ٥ يونية ٢٠٠٠، ص ص ١٦-١٧.

١٤٨ - وجيه الصقار "دراسة حديثة تؤكد: التكنولوجيا الحيوية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء" جريدة الأهرام اليومية ٢٦ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٤.

١٤٩ - وزارة التخطيط، "الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين (١٩٩٧/١٩٩٨-٢٠١٧/١٦)، المجلد الأول، أبريل ١٩٩٧، العديد من الصفحات.

١٥٠ - وزير الصناعة: "مشروع لتحديث المعامل الكيماوية والمعايرة لزيادة جودة الصناعة المصرية ورفع قدرتها على المنافسة" جريدة الأهرام اليومية، ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٤.

١٥١ - وفاء البرادعى : "تشكيل أول مجلس أمناء لحماية الملكية الفكرية في مصر"، جريدة الأهرام اليومية.

١٥٢ - وفاء البرادعى "مصر تشارك في ندوة إعادة تطوير الإدارة باستخدام تكنولوجيا المعلومات" جريدة الأهرام اليومية ١٣ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٥.

١٥٣ . ياسر صبحي، المشروع الجديد لقانون منع الاحتكار يعرض
قريبا على مجلس الوزراء، القطاع الخاص يسيطر على أكثر
من ٩٠% من ناتج الزراعة والصناعة دون إطار تنظيمي
للمنافسة، ممارسات احتكارية واضحة في مجال الصناعات
الغذائية ومواد البناء والخدمات، اتفاقية دولية للمنافسة
تستبعد الدول التي لا تملك تشريعا داخليا، الممارسات
الاحتكارية للشركات دولية النشاط في الدول النامية لم تعد
مقبولة، جريدة الأهرام اليومية، ٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٤ .

(ثانياً) قائمة المراجع باللغة الإنجليزية

- 1- **Action Plan to Restructure, Deregulate, & Privatize the Textile Sector of Egypt**, submitted by: Med. Ethridge & Magdy El-Shimy, September 15, 1994.
- 2- Al-Najjar, Said. **Privatization & Structural Adjustment in the Arab Countries** IMF, Washington, 1989.
- 3- Al- Sayyid, Moustafa Kaamil: **Privatization: The Egyptian Debate**. Cairo Papers in Social Sciences, V.13, no.4.
- 4- American Univ. in Cairo, Cairo (AUC) Social Research Center: **Economics & Politics of Structural Adjustment in Egypt**; Third Annual Symposium, Cairo Papers in Social Science. 1993.
- 5- Amin, Jalal Ahmed. **Egypt's Economic Predicament: A Study in the Interaction of External Pressure, Political Folly & Social Tension in Egypt 1960-1990**.
- 6- **Assessment of the Potential for Liberalization of the Cotton Production, Trade & Ginning Sector**. Submitted by: The Center for Adult & Continuing Education, The American University in Cairo, August 12; 1992.

- 7- **Assessment of Potential for Liberalization & Privatization of the Egypt CottonTextile Sub sector (Textile I).**
- 8- **Assessment of Potential for Liberalization & Privatization of the Egypt CottonTextile Sub sector Under the Technical Support for Privatization Project (Textile II).**
- 9- Associated Press, **Cairo Stock Market Blossoms**, Article: 12754 of Clari. World. Mideast, March 10, 1995.
- 10- Barkey, Henri. **The Politics of Economic Reform in the Middle East**. St. Martin's Press N.Y., 1992.
- 11- Bates. Robert H., Krueger. Anne O. **Political & Economic inter-actions in Economic Policy Reform; Evidence from Eight Countries**. 1993.
- 12- Buiter, Willem H. **Macroeconomic Theory & Stabilization Poli-cy**. University of Michigan press, Ann arbor, 1989.
- 13- Chakravorti, Sujit, **The Tradeoff between Risk and Efficiency in Foreign Exchange Settlement Systems**, Ph.D. Dissertation, Brown University, 1995.
- 14- Consultative Group, **Arab Republic of Egypt, Background Doc-uments**, Consultative Group Meeting, January 25-26, 1994, Paris.
- 15- **Country Profile: Country Profile 1993/94**, Economist Intelli-gence Unit.
- 16- **Country Report: Egypt**, The Economist Intelligence Unit, 1st Quarter, 1995.
- 17- Dailami. Mansoor, Dinh. Hinh T., World Bank. **Interest Rate Pol-icy in Egypt; Its Role in Stabilization & Adjustment**, World Bank Working Papers. 1991.

- 18- Dornbusch Rudiger. **Stabilization, Debt & Reform: Policy Analysis for Developing Countries**. Harvester Wheatsheaf N.Y., 1993.
- 19- **Egypt's Trade Policy Reform Plan**.
- 20- **The Economics & Politics of Structural Adjustment in Egypt: Third Annual Symposium**. Cairo papers in Social Sciences, v.16 - no.3, AUC, 1993.
- 21- Economist Magazine, Various Issues.
- 22- Egyptian Businessmen's Association, **Egypt's Economic Trends**, Annual Report, 1994.
- 23- Egyptian Press, Different Articles.
- 24- FAO, Principal Bank for Development & Agricultural Credit (PBDAC), NENARACA. **Impact of Economic Reform on the Function & Performance of Rural Financial Market in Egypt**. A Workshop, 1993.
- 25- Fikry. Mervat, Goode, Jeffrey, **EAP Monitoring Program For the Progress of Egypt's Economic Reform Program**, AID Egypt, 1993.
- 26- Fry, Maxwell, **Money, Interest and Banking in Economic Development**, Second Edition, Johns Hopkins University Press: Baltimore and London, 1995.
- 27- Handousa, Heba, Potter, Gillan, International Organization. **Employment & Structural Adjustment**. Egypt, 1990.
- 28- The IMF. **Annual Report**, 1993:
 - 28.1 Developing Country Policies, pp. 21-22
 - 28.2 Fund Financial Support of Member Countries, pp. 57-74.

- 29- The IMF. **Annual Report** ,1994, Surveillance-Egypt, pp. 74-75.
- 30- The IMF. **International Financial Statistics**, 1995. Egypt, pp. 218-221.
- 31- **"Intellectual Property Rights in Egypt: An Institutional Assessment"**.
- 32- Jones, Steven L, William L. Megginson, Robert C. Nash, and Jeffery M. Netter, **Share Issue Privatization as Financial Means to Political and Economic Ends**, University of Georgia Monograph, November, 1994.
- 33- Kopits, George. **Structural Reform, Stabilization & Growth in Turkey**. International Monetary Fund, Washington, 1987.
- 34- KPMG Hazem Hassan & Co., **The Egyptian Taxation System and its Role in Encouraging the Private Sector to Invest**, 1994.
- 35- Lehman, Howard. **Indebted Development: Strategic Bargaining & Adjustment in the Third World**. International Political Economy Series. Macmillan, Howndmills, 1993.
- 36- Little, Ian Malcolm David. **Boom, Crisis & Adjustment : The Macroeconomic Experience of Developing Countries** . The World Bank Macroeconomics Studies, Oxford University Press, Oxford, 1993.
- 37- Lotfalla Imam Saleh, **The Assessment of the Environment Sector Policy measures** , 9 pages.
- 38- Lotfalla Imam Saleh, **Assessment for the Foreign Trade Sector reform Measures**, 1999, 25 pages.
- 39- Lotfalla Imam Saleh, **Assessment for the Property Rights measures, tourism, and commercial register policy measures** , 7 pages.

- 40- Lotfalla Imam Saleh, Detailed report concerning the visit to the sea ports of Alexandria, Damiatta, Port Said and Suez from 31/7/ 1998 till 6/8/1998 in order to monitor the trade policy measures of SPRII & III , Aug.98, 8 pages.
- 41- Lotfalla Imam Saleh, DSPI Matrix including the Indicators, terms of Disbursement, means of verification, the implementing agencies' response and the implementing status , Updated gradually.
- 42- Lotfalla Imam Saleh, The Economic and Non-Economic Factors causing the Structural Distortions in the Egyptian Economy and the Main Principles of The Economic Reform Program, 1999, 11 pages.
- 43- Lotfalla Imam Saleh, Egypt's Capital Market: A New Era of Development , 11pages.
- 44- Lotfalla Imam Saleh, The Egyptian Economic Reform Efforts (From 1992/93 till 1996/97): Privatization, Regulatory and Legislative reform, Oct.97, 30 pages.
- 45- Lotfalla Imam Saleh, The Environment Sector Policy Measures, Reasons, and Implementation Steps , 23 pages.
- 46- Lotfalla Imam Saleh, Executive Summary for The Economic Reform Policy Measures , 6 pages.
- 47- Lotfalla Imam Saleh, The final version signed from the Memorandum of Understanding of the DSPI, stating the program supposed to be achieved and the arrangement between the GOE and the USAID, 1999 , 7 pages .
- 48- Lotfalla Imam Saleh, Financial sector Reform Measures, Capital Market, Investment Sector, Social insurance Sector and Property's Rights Policy Measures , 1999, 12 pages.

- 49- Lotfalla Imam Saleh, General Overview for The Macroeconomic Development , 3 pages.
- 50- Lotfalla Imam Saleh, The Implementation Actions for the Public Enterprises Sector Policy Reform Measures, from 1995/96 till 1997/98 , 3 pages.
- 51- Lotfalla Imam Saleh, The Implementation Actions for the Sector Policy Reform Measures, from 1992/93 till 1997/98 , 7 pages.
- 52- Lotfalla Imam Saleh, The Implementing Agencies' Responses to the Agriculture Reform Measures Suggested by the Ministry of Agriculture and discussed with the USAID Representatives , 6 pages.
- 53- Lotfalla Imam Saleh, Implementation gap matrices comparing the implementation requirements for the measures with what have been already achieved for SPRII and SPRIII , issued Quarterly.
- 54- Lotfalla Imam Saleh, The Implementation of the Fiscal Reform Measures , 21 pages .
- 55- Lotfalla Imam Saleh, The Implementation of the Expansion of the Ownership Base Reform Measures, Textile sector, Public Banks privatization, Expanding the Private Sector Participation in Insurance Companies and the maritime reform measures , 21 pages.
- 56- Lotfalla Imam Saleh, The implementing Status of the financial, Capital market authority, trade Liberalization and privatization policy measures (SPRI, II, III) 13 pages.
- 57- Lotfalla Imam Saleh, Implementation status matrices stating the measures and their performing status according to the implementing agencies response for SPRII and SPRIII , issued Quarterly.

- 58- Lotfalla Imam Saleh, The Juridical, legal , regulatory and Procedural outcomes resulting from the implementation of the 1993/94 sector policy reform measures , March, 97 , 51 pages .
- 59- Lotfalla Imam Saleh, Legal actions taken before the issuance and after the implementation of the 1992 economic reform policy measures 26 pages .
- 60- Lotfalla Imam Saleh, A Matrix Presentation for the Monitoring Plan of The DSPI (Specific Objectives-Benchmarks/Background-Indicators-Means of Verification) 37 pages.
- 61- Lotfalla Imam Saleh, An Overview for the Foreign Direct Investment Climates and Investment Incentives Law , 3 pages .
- 62- Lotfalla Imam Saleh, An Overview of the Impact of the Egyptian Policy Reform Measures , 8 pages.
- 63- Lotfalla Imam Saleh, An Overview of the SPRU's Main Duties and Achievements , 4 pages.
- 64- Lotfalla Imam Saleh, The privatization sector policy reform measures and its phases , 4 pages.
- 65- Lotfalla Imam Saleh, A Quick Glance to the Egyptian Taxation System , 14 pages.
- 66- Lotfalla Imam Saleh, The Reform Exerted in Some Areas:
Sales tax- Insurance- textile- effects of tariffs on Employment- ports- Status of Privatization Efforts on Banks , June 97, 7 pages .
- 67- Lotfalla Imam Saleh, Report compiling and analyzing the 10 semi-annual reports of the AMUN oracle panel issued by the USAID from 1/1/1991 till 6/30/1999. Those AMUN Oracle reports evaluate the performance level of the Egyptian Economic Reform program as reflected by the opinions of the panelists con-

sisting of academicians, businessmen and experts. Moreover, the reports includes a graphical presentation of the general performance trend and the progress achieved over the mentioned period , 1999 , 25 pages.

- 68- Lotfalla Imam Saleh, " **Report of an Independent Evaluation Mission On the National Bilharzia Control Program In Egypt**", 1985, (Abridged Version) , "Economic and Costing Aspects " , The Royal Society of Tropical Medicine and Hygiene . Vol. 81 (Supplement) 1987 , pp. 1-57 , Manson House , 26 Portland Place , London , WIN 4 EY.
- 69- Lotfalla Imam Saleh, Reviewing the study of " Supporting Development of Egypt's Financial Sector" prepared by the USAID .
- 70- Lotfalla Imam Saleh, SPRU's Achievements Reports issued every 3 months till May 1999 , 2-3 pages.
- 71- Lotfalla Imam Saleh, SPRU's Comments to the Recommendations and Findings included in the following Study (Prepared by DE-PRA): A Comparative Study of Foreign Direct Investment Climates , Jan.98, 23 pages.
- 72- Lotfalla Imam Saleh, Strategy and Methodological Aspects for Assessing the Impact of The Achieved Policy Measures on the Egyptian Economy, Jan. 96 , 16 pages .
- 73- Lotfalla Imam Saleh, A Study of The Evolution and Economic Implications of Egypt's Policy Measures from 1992 till 1995/96. (The Sub-goals and Measures' wordings) Oct, 96 , 14 pages.
- 74- Lotfalla Imam Saleh, Summary for The Juridical, legal, regulatory and procedural outcomes resulting from the implementation of the 1993/94 sector policy reform measures , March 97 , 5 pages .

- 75- Lotfalla Imam Saleh, Summary for The Research Study Concerning The Quality Control System in Egypt Nov. 96.
- 76- Lotfalla Imam Saleh, Summary for the Study Titled: "Egypt: Options for Increasing Market Competition in Maritime Port Services" Nov. , 96 , 9 pages .
- 77- Lotfalla Imam Saleh, Summary for The Study Concerning The Cost-Effectiveness of the Investment Incentives in Egypt (Law 8) from the legal and economic point of view .
- 78- Lotfalla Imam Saleh, Summary for the Study concerning the Privatization in Chile, its Context, Crisis, Implementation and Case Studies , Oct., 96, 20 pages .
- 79- Ministry of Agriculture A.R.E., Internat'l Food Policy Research Institute. **Conference on Impact of Economic Reform Program on Food & Agricultural Development in Egypt, Nov. 1993; Proceedings, Guidelines & Recommendations.** 1993.
- 80- Ministry of Economy & Foreign Trade, **"Quarterly Economic Digest, October - December 1999"**, Volume V No.1
- 81- **New Directions in Egypt's Trade Policy & Customs Reforms.**
- 82- **Price & Market Liberalization in Egypt**, Main Report.
- 83- **Price & Market Liberalization in Egypt: Pharmaceutical, A Case Study.**
- 84- **Privatization in Egypt: Problems & Recommendations.** American Chamber of Commerce in Egypt, 1994.
- 85- **Procedures Relating to Off and On-Site Bank, Examination and Inspections**, Prepared by: The Central Bank of Egypt, 1994.

- 86- **Public Enterprise Debt: Strategies to Accelerate Privatization**, September 7, 1995.
- 87- **Public Enterprise Office A.R.E.. General Procedures & Guidelines for the Government's Programs of Privatization, Restructuring & Reward System**. 1993.
- 88- **Quality Control to Quality Assurance in Egypt: A Program for Change**.
- 89- Said, Mona Abdel Salam. **Growth- Oriented Structural Adjustment Program for Egypt**. Thesis, AUC, 1991.
- 90- Shenouda, Sameh Nasser. **Restructuring as a Step toward Privatization: The Case of the Egyptian co. for Pipes & Cement Products (Segwart)** Thesis, AUC, 1995.
- 91- Sherif, Khalid Fouad. **The Politics & Liquidation & Privatization in Egypt**. Thesis, AUC, 1988.
- 92- **Social Indicators for Development**, (John Hopkins University Press, Baltimore), published for the World Bank, 1994 .
(Arab Republic of Egypt, pp. 102-103 & pp. 393-395).
- 93- Soliman, Azza. **Program of Economic Reform & Structural Adjustment & its Effect on Egyptian woman labor force**. Cairo Demographic Center, Cairo, 1995.
- 94- **Supporting Development of Egypt's Financial Sector**. Prepared by: KPMG Peat Marwick, Policy Economics Group, June 9, 1995.
- 95- Fearcll, Henry S., **The Role of Foreign Banks in Domestic Banking Markets**, in *Financial Policy and Reform in Pacific Basin Countries*, edited by Hang-Sheng Cheng, Boulder, CO: Westview Press, 1986.

- 96- The World Bank, **Agriculture Strategy** .
- 97- The World Bank, **Annual Report**, 1995, M. East & Africa Regional Perspective, pp. 97-103.
- 98- The World Bank, **Cotton Sector Study** .
- 99- The World Bank, **"Egypt: Financial Policy for Adjustment & Growth"**; Volume1 Policy Environment, World Bank Report, 1993.
- 100- The World Bank, **"Egypt: Financial Policy for Adjustment & Growth"**; Volume 2 Financial Intermediaries, World Bank Report, 1993.
- 101- The World Bank, **Egypt: Financial Policy for Adjustment and Growth** (three volumes), World Bank: Washington, DC, 1993.
- 102- The World Bank, **Environmental Action Plan**.
- 103- The World Bank, **1993 Evaluation Results**, A World Bank Operations Evaluation Study, 1995, Evaluating Thematic Performance, pp. 77-91.
- 104- The World Bank, **Financial Policy for Adjustment & Growth**.
- 105- The World Bank, **"Forging a Partnership for Environmental Action, An Environmental Strategy Toward Sustainable Development in the M. East & North Africa"**, 1994.
- 106- The World Bank, **Labor Reforms Study**.
- 107- The World Bank, **Poverty Alleviation Study**.
- 108- The World Bank, **Private Sector Assessment I**.
- 109- The World Bank, **Private Sector Assessment II**.
- 110- A World Bank Report, **Private Sector Development in Egypt, The Status & the Challenges**, 1994.

- 111- The World Bank, A.R.E. ; **Public Sector Investment Review**, World Bank Report. 1993.
- 112- The World Bank, A.R.E.; **Private Sector Regulatory Environment; Volume 2 Main Report**, World Bank Report. 1992.
- 113- The World Bank, **Report & Recommendation...Proposed Structural Adjustment Loan...to A.R.E.**, World Bank Report. 1991.
- 114- **The World Bank Research Program, 1995. Abstracts of Current Studies:**
- Applied Macroeconomics Models for Developing Countries, pp. 96-97
 - Income Distribution, pp. 23-24.
 - The Changing Role of the State: Strategies for Reforming Public Enterprises, p. 171.
 - Cotton Production Prospects for the Next Decade, pp. 65-66.
 - The Economics of Industrial Pollution Control in Developing Countries, pp. 64-65.
 - Fiscal Decentralization & Economic Growth, pp. 90-91.
 - Foreign Direct Investment in a Macroeconomic Framework, pp. 102-103.
 - GATT Rules & Developing Countries, p. 125.
 - Macroeconomic Effects of Foreign Direct Investment , pp. 88-89.
 - Market Access Bargaining in the Uruguay Round, pp. 115-116.
 - Protecting the Poor during Adjustment & Transitions, p. 26.

- Population & Development, pp. 28-29.
- Privatization of Higher Education, p. 52.
- Saving in Developing Countries, pp. 135-136.
- Small Enterprises Adjusting to Liberalization in Five African Countries, pp. 174-175.
- Social & Environmental Consequences of Growth -Oriented Policies, pp. 73-74.
- Sustainability of Private Capital Flows to Developing Countries: Is a generalized Reversal Likely? , p. 121.

115- The World Bank, **Securities Market**.

116- The World Bank, **Social Welfare Study**.

117- The World Bank, **Sugar Sub-Sector Study**.

118- The World Bank, **Trends in Developing Countries**, 1995.

(The Arab Republic of Egypt, pp. 155-161).

119- The World Bank, **World Tables**, John Hopkins University Press, Baltimore, 1995.

(Arab Republic of Egypt, pp. 256-259).

120- UN Economic & Social Council. **Structural Adjustment & Reform Policies in Egypt; Economic & Social Implications**. 1993.

121- USAID/ Egypt. **Report on Economic conditions in Egypt, 1991-1992**. 1993.

دكتور/ لطف الله امام صالح

- . من مواليد ديسمبر عام ١٩٤١ . القاهرة - جمهورية مصر العربية .
- . حاصل على : دكتوراة الدولة فى العلوم الاقتصادية من فرنسا عام ١٩٨٢ - دبلوم الدراسات العليا فى العلوم الاقتصادية من فرنسا عام ١٩٧٦ - ماجستير فى الاحصاء من جامعة القاهرة عام ١٩٧٤ - دبلوم الدراسات العليا فى الاحصاء من جامعة القاهرة عام ١٩٧٠ - بكالوريوس التجارة من جامعة القاهرة عام ١٩٦٤ .
- . أستاذ بمعهد التخطيط القومى .
- . قام بالتدريس بجامعة القاهرة وعين شمس والازهر وطنطا واكاديمية السادات للعلوم الادارية وجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالمملكة العربية السعودية (من عام ١٩٨٥ الى عام ١٩٨٩) وجامعة بوروندى بدولة بوروندى عام ١٩٩٢-١٩٩٣ ،
- لمواد : الاقتصاد القياسى - بحوث العمليات - الاقتصاد الرياضى - الاحصاء - نظم المعلومات - الرياضيات البحتة - اقتصاديات الصحة - التخطيط الاقتصادى (إدارة المشروعات) .

. عمل منذ الأول من اكتوبر عام ٢٠٠٠ وحتى آخر سبتمبر عام ٢٠٠٢ مديرا تنفيذيا لوحدة برنامج دعم التنمية بوزارة التعاون الدولي ثم وزارة والخارجية (مشروع مشترك بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية).

. عمل مديرا تنفيذيا لوحدة اصلاح السياسات القطاعية بوزارة التعاون الدولي (مشروع مشترك بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية) منذ أغسطس عام ١٩٩٤ حتى نهاية سبتمبر عام ٢٠٠٠.

. وقد تولى أثناء إدارته التنفيذية لوحدتي اصلاح السياسات القطاعية وبرنامج دعم التنمية (من أول أغسطس عام ١٩٩٤ حتى نهاية سبتمبر عام ٢٠٠٢) مهام متابعة تنفيذ البرنامج المصري للاصلاح الاقتصادي بكافة مراحله على المستويات الكلية والقطاعية والجزئية والذي طبق على كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية حيث أسفر عن حصول حكومة جمهورية مصر العربية على منح دعم تنفيذ البرنامج المذكور تقدر بحوالى ٢ مليار دولار أمريكى علاوة على ما اكتسبه الكيان الاقتصادى المصرى من قيم مضافة اصلاحية : تشريعية، مؤسسية، هيكلية، بشرية... الخ كأثر لتنفيذ اجراءات برنامج اصلاح الاقتصادى.

. عمل مستشارا اقتصاديا لقطاع التعاون الاقتصادى مع الولايات المتحدة الامريكية بوزارة التعاون الدولي بجمهورية مصر العربية من عام ١٩٩١ الى عام ١٩٩٤.

عمل مستشارا اقتصاديا لوزير التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية عام ١٩٩٢.

- عمل مستشارا اقتصاديا لحكومة هولندا باليمن عام ١٩٩٢.

- عمل مستشارا للمجلس العربي للطفولة والتنمية عام ١٩٩٠.

- عمل مستشارا للمجلس القومي للطفولة والامومة عام ٨٩/١٩٩٠.

عمل مستشارا اقتصاديا للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة لهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٨٣.

- عمل باحثا بقسم المناهج الاحصائية بمنظمة الصحة العالمية بجنيف - سويسرا عام ١٩٧٧.

- عمل باحثا بالمعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع لهيئة الامم المتحدة بدار- السنغال عام ١٩٧٣.

- له أبحاث عديدة في مجالات الاقتصاد والإصلاح الاقتصادي واقتصاديات الصحة واقتصاديات التعليم وفي مجال الطفولة ومجال النمذجة باستخدام طرق الاقتصاد القياسي وذلك باللفات العربية والانجليزية والفرنسية.

قائمة المحتويات

٧ مقدمة
١١	القسم الأول - أهم تحولات العمولة (الكوكبية - الكوننة)؛
١٣	(أولا) ضيق الفجوة الزمنية بين الاكتشاف العلمى وتطبيقه صناعيا ...
١٣	(ثانيا) الانتقال من التقنى الآلى إلى التقنى الرقمى
١٥	(ثالثا) المشاركة فى الملفات وفى المعلومات وفى المعلوماتية
١٥	(رابعا) الاتصال بديلا عن الانتقال
١٦	(خامسا) التبادل عن بعد (Telematics)
١٧	(سادسا) الحرب عن بعد
١٨	(سابعا) تواصل أجيال تقنيات التبادل عن بعد
١٩	(ثامنا) الثورة البيولوجية والخلايا الجينية والتطويع الوراثى
٢٢	(تاسعا) الاستعمار الجينى لدول العالم الثالث
٢٢	(عاشرا) إحلال التخليقى محل الطبيعى من مواد
٢٣	(حادى عشر) تصغير الأشياء ومطابعتها ونسخها واستنساخها
٢٣	(ثانى عشر) الفكر المبدع أولى بالحماية
٢٤	(ثالث عشر) العالم قرية واحدة معلوماتيا واتصاليا واستثماريا
٢٥	(رابع عشر) تعدى الجنسنيات بعد تعدد الجنسنيات أعمالا

٢٩	القسم الثانى . مخاطر تحولات العولمة (الكوكبية - الكونية):
٣١	(أولا) الانكشاف المعلوماتى
٣٢	(ثانيا) أخلاقيات الممارسات البيولوجية
	(ثالثا) استشارة الوعى الهجنى والتنوع البيولوجى للمحاصيل
٣٣	الزراعية الرئيسية
	(رابعا) إثبات الحقوق فى الأصول الوراثية النباتية فى ظل ما تكفله
٣٥	اتفاقية الجات
٣٦	(خامسا) مخاطر عولمة الاقتصاد المصرى
٣٧	(سادسا) خيار العولمة وتبعاته
٣٩	(سابعا) ظهور المصنع العالمى
٤٠	(ثامنا) اقتصاد السوق الاجتماعى
٤١	(تاسعا) منظومة إدارة العولمة الاقتصادية
٤٢	(عاشر) التجارة الإلكترونية بديلا عن التجارة الورقية
	(حادى عشر) إزالة التناقض بين الاندماجات الاقتصادية المحلية
٤٦	والإقليمية والعالمية
٤٨	(ثانى عشر) توظيف قوى رأس المال الاجتماعى
	(ثالث عشر) الترابط شبكيا مع الاقتصادات العربية وتأثير القوى
٤٩	الدافعة للعولمة
٥١	(رابع عشر) التوفيقية المعلوماتية والمؤسسية العربية
	(خامس عشر) تحويل المنظومة المعلوماتية الداخلية للشركات إلى
٥٤	إدارة تسويقية (التجارة الإلكترونية)

- ٢ . عوائد منجزات الإصلاح الاقتصادى (المخرجات الاصلاحية) ١٠٤
- ١٠٢ عوائد على المستوى الكلى ١٠٤
- ٢٠٢ تبوء القطاع الخاص لمكانته فى الكيان الاقتصادى المصرى
(بعض المؤشرات) ١٠٦
- (رابعا) منهج عصريّة وتحديث الكيان الاقتصادى للدولة ١١٠
- ١ . إنجاز البنية الأساسية للاتصالات كتقاعدة للمعلوماتية ١١٠
- ٢ . تحديث و عصريّة نظامى الاتصالات والمعلومات ١١١
- ٣ . دخول مصر نادى الفضاء الدولى ١٢١
- ٤ . الانضواء لمبادئ حماية المصنّفات الفنية وحقوق الملكية الفكرية
والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية ١٢٧
- ١٠٤ حماية المصنّفات الفنية وحقوق الملكية الفكرية ١٢٧
- ٢٠٤ حماية العلامات التجارية والرسوم والتصميمات والنماذج الصناعية ١٣٠
- ٢٠٤ إنشاء منظومة متكاملة لحماية الملكية الفكرية ١٣١
- ٤٠٤ حماية الملكية الفكرية لبرامج الحاسب الآلى ١٣٢
- ٥ . حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ١٣٤
- ٦ . تحديث دور البعثات الدبلوماسية فى الخارج لدعم الاقتصاد المصرى ١٤٠
- ٧ . تحديث الصناعة ١٤١
- ١٠٧ معظمة الاستفادة مما استثمر فى المدن والمناطق الصناعية الجديدة . ١٤١
- ٢٠٧ تحديث منظومة الجودة ١٤٢
- ٣٠٧ تطوير المواصفات القياسية والاختبارات العملية والمعايرة ١٤٤
- ٤٠٧ توظيف التكنولوجيا الحيوية (البيوتكنولوجى) لتحقيق
الاكتفاء الذاتى الغذائى والكسائى ١٤٦

القسم الثالث. استراتيجية الدولة فى درء مخاطر تحولات

٥٩ العملة وتحدياتها عن الكيان الاقتصادى المصرى
٦١ (اولا) المقومات الأساسية للاستراتيجية
٦١	١ . درء الضبابية المعرفية بمجاهيل المستقبل
٦٣	٢ . تنمية الإدراك والوعى الازمى
٦٥	٣ . درء البواعث الرئيسية للأزمات
٦٦	٤ . اختزال المشكلات واحتوائها
٦٦	٥ . التحكم فى القوى الازموية
٦٩ (ثانيا) ابعاد استراتيجية بناء الدولة العصرية
٧١	١ . البعد السياسى
٧٣	٢ . البعد الاقتصادى
٧٤	٤ . البعد التكنولوجى
٧٧	٤ . البعد المحلى الاجتماعى والسياسى
٧٨	٥ . البعد الديموجرافى
٧٩	٦ . دعم عوامل الاستفادة من فرص العملة (الكوتنة - الكوكبية) ...
٨٠ (ثالثا) إصلاح الكيان الاقتصادى للدولة
٨٠	١ . التدخلات الإصلاحية
٨٠	١٠١ القطاع المالى (سوق المال: البنوك-التأمين-سوق الاوراق المالية)
٨٣	٢٠١ المالية العامة
٨٤	٣٠١ توسيع قاعدة الملكية والخصخصة
٩٣	٤٠١ تنفيذ المشروعات بنظامى BOOT & BOT
٩٥	٥٠١ التجارة الخارجية
٩٩	٦٠١ القطاع البيئى

- ٨ . عصرنه الكيان التشريعى الاقتصادى للدولة ١٤٩
- ١٠٨ تحديث المنظومة التشريعية والقضائية ١٤٩
- ٢٠٨ بناء قواعد بيانات التشريعات وقاعدة معلومات الأحكام القضائية ١٥١
- ٢٠٨ الأسس المعلوماتية والتنظيمية والبشرية للتطوير التشريعى ١٥٣
- ٤٠٨ مساهمة اتفاقية الجات تشريعيا ١٥٤
- ٥٠٨ إصلاح الجوانب الإجرائية والتنظيمية للنظام القضائى ... ١٥٥
- ٦٠٨ تنمية الموارد البشرية فى مجال قوانين سوق المال والنزاعات الناشئة عنها ١٥٥
- ٧٠٨ عوائد تحديث المنظومتين التشريعية والقضائية ١٥٨
- ٩ . عصرنه سوق المال ١٦٠
- ١٠٩ تطوير الأوعية الادخارية ١٦٠
- ٢٠٩ تطوير عمليات تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية ١٦٢
- القسم الرابع - نماذج لبعض الأزمات الاقتصادية ومنهج التعامل معها وقاية وعلاجاً: ١٦٢
- (أولاً) أزمة الركود والسيولة ١٦٥
- ١ . الدوافع والبواعث ١٦٥
- ٢ . سوق المال وسوق الأوراق المالية ودورهما فى أزمة السيولة ١٦٩
- ٣ . منهج المعالجة ١٦٩
- ٤ . نتائج المعالجة ١٧٤
- (ثانياً) أزمة سوق الصرف الأجنبى ١٧٦
- ١ . مفهوم سعر الصرف ١٧٦
- ٢ . حجم الأزمة ١٧٨
- ٣ . بواعث الأزمة ١٧٩

- ١٠٣ المستوى المرتفع للمجزز التجارى ١٧٩
- ٢٠٣ تزايد اتفاق المصريين على السفر والسياحة فى الخارج ... ١٨١
- ٣٠٣ تزايد تحويل عوائد رأس المال الأجنبى المستثمر فى مصر. ١٨١
- ٤٠٣ تهريب الأموال للخارج ١٨١
- ٥٠٣ عدم الثقة فى مستقبل سعر الصرف ١٨١
- ٦٠٣ عودة ظاهرة الدولة ١٨٢
- ٧٠٣ الطلب على الدولار لفقدان الثقة ١٨٣
- ٨٠٣ لم يعد سعر الصرف المرآة التى تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية .. ١٨٤
- ٤ - رؤى معالجة الأزمة ١٨٥
- ١٠٤ آليات مقترحة لاصلاح سوق الصرف ١٩٠
- ٢٠٤ تخفيض الواردات درءا لمخاطر استنزاف الاحتياطيات الدولية ١٩١
- ٣٠٤ تفعيل الضوابط المصرفية ١٩٢
- ٤٠٤ ضبط حركة الأموال الأجنبية بسوق الأوراق المالية ١٩٢
- ٥٠٤ الأخذ بسعر الصرف التحكمى المتغير ١٩٣
- ٦٠٤ توزيع احتياطيات العملة الأجنبية على عدد كبير من العملات ١٩٤
- ٧٠٤ تشجيع التصدير ١٩٤
- ٨٠٤ قوى العرض والطلب محدد كسعر الصرف ١٩٥
- ٩٠٤ ضخ البنك المركزى لدولارات فى السوق أو حجبها اجراء استثنائى ١٩٧
- ٥ - ممارسة البنك المركزى لدوره فى علاج أزمة سعر الصرف
- بشفافية ووضوح ١٩٩
- ١٠٥ ما استقر عليه رأى من اجراءات لضبط سوق الصرف الأجنبى ١٩٩
- ٢٠٥ ضوابط تحقيق الإجراءات ٢٠٠
- ٢٠٥ ضوابط للعلاقة بين التسهيلات الائتمانية والعملات الأجنبية ٢٠١

- ٤٠٥ حدود المعاملات النقدية بالعملات الأجنبية ٢٠٢
- ٥٠٥ الأهداف المبتقاة من إجراءات ضبط سوق الصرف الأجنبي ٢٠٤
- ٦ . ازالة اللبس عما أثير حول ما اتخذ من ضوابط لمعالجة مشكلة
سوق الصرف الاجنبى ٢٠٤
- (ثالثا) أزمة سوق الأوراق المالية ٢١٢
- ١ . بواعث الأزمة ٢١٢
- ١٠١ محدودية فرصة إصدار الشركات لسندات ٢١٢
- ٢٠١ الإعفاءات الضريبية للشركات المقيدة التى لا تطرح أسهما
للاكتتاب العام إهدار للموارد ٢١٣
- ٢٠١ الخلط بين مهام إدارة البورصة ومهام الهيئة العامة لسوق المال ٢١٤
- ٤٠١ عدم توافر الأمان الوظيفى لرؤساء هيئات سوق المال بالدول النامية ٢١٥
- ٥٠١ اختلال موازين القوى بين هيئة سوق المال وشركات الأوراق المالية ٢١٦
- ٦٠١ تحريك الأسعار بسوق الأوراق المالية باستخدام التعاملات
البينية بين الصناديق التى تجمعها إدارة واحدة ٢١٨
- ٢ . منهج معالجة أزمة سوق الأوراق المالية ٢١٨
- (رابعاً) مشكلة إنجاز انشاء المشروعات الاستثمارية ٢١٩
- ١ . بواعث المشكلة ٢٢٠
- ١٠١ تعدد المراحل التى يمر بها المستثمر وتعدد الجهات (١٦ جهة)
وتعدد الإجراءات (٥٣١ إجراء) ٢٢٠
- ٢٠١ تمسك الجهات بنصوص قوانينها حال دون توحيد المراحل
والإجراءات والجهات طبقاً لقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ٢٢٣
- ٣٠١ إنشاء مكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات دون تأهيل
لمواردها البشرية فى القيام بالمناط إلیهم من أعمال ٢٢٥

- ٢٢٦ ٤٠١ ضعف الوعي والحسن الاستثمارى بالمحافظات
- ٥٠١ إصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧
- ٢٢٧ لم يحل مشكلة ارتباطك خدمة المستثمرين
- ٢٢٩ ٢ . جهود التطوير وسليبيات أداء العمليات الاستثمارية
- ٢٣٣ ٣ . آليات حل مشكلة إنجاز العمليات الاستثمارية
- ٢٣٣ ١٠٢ توحيد اجراءات إنشاء المشروع الاستثمارى جهة وتشريعا
- ٢٣٣ ٢٠٣ تطوير أداء مكاتب خدمة المستثمرين
- ٢٠٣ إدارة إنشاء المشروعات الاستثمارية فى مصر عامة
وبالمحافظات خاصة بمضاهيم وحدة الإدارة ووحدة التشريع
- ٢٣٤ ووحدة جهة إصدار الموافقات ووحدة جهة إصدار التراخيص ...
- ٢٣٦ ٤٠٣ تطوير إدارة الاستثمار طبقا لرؤية الهيئة العامة للاستثمار
- ٢٣٧ (خامسا) مشكلة أسعار منتجات الفزل والنميج
- ٢٣٧ ١ . المشكلة
- ٢٣٨ ٢ . آليات العلاج
- ٢٤٠ (سادسا) درء المشاكل التموينية أولا بأول
- ٢٤٠ ١ . حماية المستهلك
- ٢٤٠ ٢ . الخبز
- ٢٤١ ٣ . السكر
- ٢٤٣ ٤ . حماية صناعة الالبان المحلية من الاغراق
- ٥ . درء تأثير برنامج اصلاح السياسات الزراعية وعملة التجارة عن
- ٢٤٨ النمط الغذائي للأسرة المصرية
- ٢٤٨ ١٠٥ انشاء معهد بحوث تكنولوجيا الاغذية
- ٢٤٩ ٢٠٥ تطوير المخبوزات والمجائن

٢٥٠	التوفيق بين النمط الغذائي ودخل الاسرة
٢٥١	ادخال تصنيع الصويا فى مصر
٢٥٢	تحديث معالجة الالبان حراريا
٢٥٣	نشر معاصر الزيتون
٢٥٤	الاهتمام بالمحاصيل الطبية والعطرية
٢٥٤	تأهيل الموارد البشرية فى مجال التصنيع الغذائى
٢٥٥	تأهيل المرأة الريفية فى مجال تغذية الاسرة
٢٥٦	درء المخاطر البيئية ذات الانعكاسات الاقتصادية
٢٥٦	١ . نشأة مشكلة حرق المخلفات
٢٥٨	٢ . حملة قومية لتدوير المخلفات الزراعية اقتصاديا بدلا من حرقها
٢٦١	٣ . تحويل المخلفات الزراعية الى اعلاف وأسمدة عضوية ناضجة .
٢٦٢	٤ . تطوير الارشاد الزراعي قبل المخلفات
٢٦٢	٥ . توفير مكابس المخلفات الزراعية
٢٦٤	(ثامنا) درء المشكلات السياحية أولا بأول
٢٦٩	قوائم المراجع
٢٧١	(أولا) قائمة المراجع باللغة العربية
٣٠٢	(ثانيا) قائمة المراجع باللغة الانجليزية

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٨٢٨٤ / ٢٠٠٢

I.S.B.N . 977 - 01 - 8266 - 4

لقد أدركنا منذ البداية
أن تكوين ثقافة المجتمع
تبدأ بتأصيل عادة
القراءة، وحب المعرفة، وأن
المعرفة وسيلتها الأساسية
هى الكتاب، وأن الحق فى
القراءة يماثل تماماً الحق
فى التعليم والحق فى
الصحة.. بل الحق فى
الحياة نفسها.

سوزانه بارز

الثمن ٢٠٠ قرش

Bibliotheca Alexandrina



0628593



الهيئة العامة للكتاب